

جرائم

السب والقذف والبلاغ الكاذب والتعويض عنهم

فى ضوء الفقه والقضاء

- جريمة القذف - الطعن فى أعمال الموظف العام
- جرائم النشر
- القذف عن طريق التليفون
- جريمة السب
- ما يشترط للاعفاء من العقاب
- السب العلنى
- جريمة البلاغ الكاذب
- جريمة انتهاك حرمة الحياة الخاصة
- جريمة إفشاء الأسرار
- التعويض المدنى عن جرائم السب والقذف والبلاغ الكاذب

المستشار

عزت منصور محمد
رئيس محكمة

دار العدالة

٨٥ شارع محمد فريد - القاهرة

٠١٢٢٤٣٨٠٩٩ - ٣٩١٦١٣٥ - ٣٩٥٥٢٧١



مقدمة

جرائم السب والقذف والبلاغ الكاذب من الموضوعات ذات
الأهمية في القانون الجنائي ، ولأهمية هذا الموضوع تناولناه بشئ
من التفصيل .
راجين من الله تعالى أن يلقى قبولا لدى الباحث . سواء كان من
القضاء الواقف أو الجالس .

المؤلف



الفصل الأول

تعريف جريمة القذف وأركانها

♦ تعريف القذف :

القذف هو إسناد واقعة محددة تستوجب عقاب من تتسبب إليه أو احتقاره إسنادا علنيا عمديا ويتضح من هذا التعريف أن قوام القذف فعل الإسناد الذى ينصب على واقعة محددة من شأنها عقاب المجنى عليه أو احتقاره . (الدكتور/ محمود نجيب حسنى - قانون العقوبات - القسم الخاص - طبعة ١٩٨٧ - ص ٦١٤) .

وقد عرفت الفقرة الأولى من المادة ٣٠٢ عقوبات القذف بأنه " يعد قذفا كلاً من أسند لغيره بواسطة إحدى الطرق المبينة بالمادة (١٧١) من هذا القانون أمورا لو كانت صادقة لأوجب عقاب من أسندت إليه بالعقوبات المقررة لذلك قانونا أو أوجب احتقاره عند أهل وطنه " ، وهذا التعريف يحدد أركان جريمة القذف وهى على الترتيب التالى :

♦ الركن الأول المادى : ويتمثل فى أن يكون القذف بإسناد واقعة محددة

يجب أن يحصل القذف بطريق الإسناد وهو نسبة الأمر الشائن الى المقذوف سواء على سبيل التأكيد أو من طريق الرواية عن الغير أو ترديد القول على أنه إشاعة فكل ذلك داخل فى معنى الإسناد كما تقدم فلا يشترط أن يكون الإسناد على سبيل الجزم فإذا ذكر القاذف الخبر مقرونا بقوله " والعهدة على الرؤى " ، فلا يرفع ذلك مسئولية القذف وكذلك يستوى أن يكون الإسناد مباشرا أو غير مباشر وأن يكون واردا على سبيل التصريح أو التلميح أو التعريض فكل عبارة يفهم منها نسبة أمر شائن الى المقذوف تعتبر قذفا وقد تورد العبارات فى قالب المديح ولكن هذا لا يمنع من أن تعد قذفا متى كان ذلك هو المقصود منها وقد يلجأ القاذف الى استخدام الأساليب المجازية ومع هذا يجوز أن يعد قاذفا متى أمكن إثبات أنه لم يقصد المعنى الحقيقى للألفاظ المستخدمة بل أراد بها معناها المجازى ولكن الأصل فى هذا وجوب الأخذ بالمعنى الحقيقى الظاهر الى أن يثبت العكس . (أ / أحمد أمين - ص ٥٢٠)

وعلى ذلك فكل وسيلة من وسائل التعبير عن فكرة أو معنى يدور في ذهن الشخص على نحو يفهمه الغير تصلح لأن يتحقق بها عنصر الإسناد في جريمة القذف وقد تكون وسيلة التعبير هي الكلام أيا كان حجمه أو شكله ، ويستوى أن يكون التعبير بجملة واحدة أو بجزء من جملة أو بلفظ واحد ، كما يستوى أن يكون نثرا أو نظما .

وقد تكون وسيلة التعبير هي الكائنة أيا كانت اللغة التي استعملت فيها ويمتد نطاق الكتابة ليشمل الرموز والرسوم وخاصة الرسوم الكاريكاتيرية والصور ويدخل فيها الأفلام السينمائية والتلفزيونية إذا تضمنت وقائع مشينة نسبت إلى شخص معين .

وأخيرا قد تكون وسيلة التعبير هي الإشارة ، فإذا كانت الدلالة العرفية للإشارة هي نسبة واقعة موجبة لعقاب أو احتقار شخص معين قانت بها جريمة القذف .

ويتحقق الإسناد سواء نسب القذف الواقعة إلى المجنى عليه على سبيل القطع والتأكيد ، أو نسبها إليه على سبيل الظن والاحتمال ، ويتحقق الإسناد أيا كان الأسلوب الذي صاغ فيه الجاني الوقائع التي ينسبها إلى المجنى عليه ، فالقاعدة أنه لا عبرة بالأسلوب الذي تصاغ فيه عبارات القذف ، فيستوى في قيام الجريمة أن يكون الإسناد بأسلوب صريح أو ضمنى ، سواء ورد في صيغة استفهام أو في صيغة افتراضية أو في قالب مديح ، ويتحقق القذف سواء نسب القاذف الأمر الشائن إلى المقدوف سردا لمعلوماته الخاصة أو بطريق الرواية عن الغير ، أو نسب هذا الأمر إلى المجنى عليه على أنه إشاعة يرددها البعض ، ففي الحالتين يتوافر القذف في حق الجاني ولا ينفى عنه المسؤولية والعقاب حرصه على تأكيد أنه لا يضمن صحة ما يذكره أو ما ينشره من وقائع .

والإسناد هو نسبة أمر أو واقعة إلى شخص (معين) وهذا ما يستفاد من تعريف المشرع للقاذف بأنه " من أسند لغيره " ومن هذا كان أهمية تحديد الشخص أو الأشخاص الذين تسند إليهم الواقعة الموجبة للعقاب أو الاحتقار . فجريمة القذف لا تقوم إلا إذا أمكن تحديد شخص المجنى عليه تحديدا كافيا ، ولا يعنى تحديد المجنى عليه تحديدا كافيا أن يكون قد ذكر باسمه وحددت أوصافه كاملة ، وإنما يكفي أن تكون عبارات القذف موجهة على صورة يسهل معها على فئة من الناس التعرف على شخص أو أشخاص من بينهم القاذف بعباراته ، والقول بغير ذلك يؤدي إلى تضيق الحماية الجنائية

ومن أمثلة التحديد الكافى لشخص المجنى عليه فى جريمة القذف ذكر الجانى للأحرف الأولى من اسم المقذوف فى حقه أو تحديد مهنته أو وضع صورته الى جانب المقال الذى تضمن عبارات القذف .

ويتربط على ضرورة تحديد شخصية المجنى عليه فى القذف تحديدا كافيا أن الجريمة لا تقوم إذا كان المجنى عليه غير محدد على هذا النحو ، وينبنى على ذلك أن جريمة القذف لا تكون إذا كانت عبارات القذف موجهة الى نقد مذهب سياسى أو اقتصادى أو فكرى أو دينى أو حرفة أو مهنة معينة أو الى رأى علمى أو اتجاه فنى ، فتتناول أى من هذه المذاهب أو الآراء أو الاتجاهات بالنقد لا يتحقق جريمة القذف ، ولو استعمل الناقد فى نقده عبارات تتضمن قذفا ، لأن مثل هذه العبارات لم تكن موجه الى شخص محدد ، ويجب أن نلاحظ أنه لا عبرة بالأسلوب الذى تصاغ فيه عبارات القاذف . (دكتور / فتوح عبد الله الشاذلي)

والإسناد بالضرورة يقتضى وجود شخص ما ليلتصق به الأمر أو العيب المنسوب إليه ويستوى فيه أن يكون شخصا طبيعيا أو معنويا كما يجب أن يكون المجنى عليه إذا كان شخصا طبيعيا على قيد الحياة فليس فى نصوص قانون العقوبات ما يعاقب على القذف أو السب فى حق الأموات وذلك على ما سوف يأتى تفصيلا - كما وأن الأصل فى الإسناد أن يكون فى مواجهة المجنى عليه أى فى حضوره وهو من ناحية أخرى قد يحدث فى غيبته وهذا وذاك يتوافر به الإسناد فالقانون لا يشترط للعقاب على السب أو القذف أن يحصل فى مواجهة المجنى عليه . (الدكتور / حسن المرصفاوى - قانون العقوبات الخاص - ص ٦٤٢) .

♦ واقعة محددة :

يشترط فى الأمر الى المجنى عليه أن يكون معينا ومحددا على نحو يمكن إقامة الدليل لا أن يكون فى صورة مطلقة غير منضبطة وفى هذه الشرط يتميز القذف عن السب فهذا الأخير يتحقق بمجرد إسناد العيب دون أن يتضمن واقعة معينة فلا يعتبر قذفا تمنى الشر للشخص أو توقع الضرر له فى المستقبل ولو كان الشر أو الضرر محورا طالما أنه لا يتعلق بواقعة محددة ، ومثال تعيين الواقعة أن يسند الجانى الى المجنى عليه أن سرق منه مبلغا من المال أو أنه زنى بامرأة معينة أو أنه احتال على فلان أما قوله بأن المجنى عليه لص أو زان نصاب فلا يعزى أن يكون إسنادا لعيب لا يحوى

واقعة معينة الأمر الذى يعتبر سباً ولا يشترط فى تحديد الواقعة أن يكون كاملاً بحيث يتضمن جميع عناصر الواقعة فى أذهان الغير . أما اللفظ الغامض العام الذى لا ينطوى على نسبة وقائع معينة فلا تتوافر به القذف كما يشترط فى تحديد الواقعة ذكرها بتفاصيل معينة بل يكفى استخلاص هذا التحديد على نحو مفهوم ولو كان هذا الفهم فى محيط ضيق . (الدكتور / أحمد فتحى سرور)

وتعيين الواقعة يترتب عليه ضرورة تحديد شخص المجنى عليه وذلك مستفاد من تعريف الشارع للقذف الذى افترض فيه أن القاذف أسند لغيره أى أسند الواقعة الى شخص معين بالذات ويفسر هذا الاشتراط بأن الحق فى الشرف لا يكون إلا لشخص لأن هذا الحق فرع عن الشخصية وفى النهاية فإن تحديد شخص المجنى عليه عنصر فى تحديد الواقعة على النحو الذى يشرحها ليقوم بها القذف وعلى ذلك يستبعد حالة ما إذا تناول شخص مذهباً سياسياً أو اقتصادياً أو فكرياً أو رأياً علمياً أو اتجاهاً فنياً بالنقد هو فى هذه الحالة لا يرتكب قذفاً لأن عباراته لم تكن موجهة الى شخص معين ولكن يرتكب المتهم قذفاً إذا ذكر أن هذه المذاهب أو الآراء تدعو أنصارها الى أفعال تستوجب العقاب أو بالاحتقار وأن الأفعال قد صدرت عن أشخاص عينهم بالذات . (الدكتور / محمود حسنى) ، ويلاحظ أنه يصح أن يوجه القذف الى مجموع من الناس فيكون معاقباً عليه متى كان ذلك المجموع معينا تعييناً كافياً وإذا كان للمجموع شخصية معنوية كان لممثله أن يقيم الدعوى الجنائية مباشرة وأن يطالب بتعويض الضرر المترتب على القذف باسم المجموع أما إذا لم يكن للمجموع شخصية معنوية عد القذف موجهاً الى كل فرد من أفراد ذلك المجموع على حد وإذا استقل أحد أفراد المجموع فى رفع الدعوى مباشرة فلا يجوز له أن يقاضى القاذف إلا عما وجه إليه شخصياً من عبارات القذف وبديهي أنه إذا أسند القذف الى شخص بعينه فلا يجوز للهيئة التى يتبعها أو النقابة التى هو عضو فيها أن ترفع دعوى القذف . (الدكتور / محمود مصطفى)

أى أنه لا يشترط أن تكون الواقعة المسندة محددة تحديداً تاماً يذكر كل التفاصيل المتعلقة بها حتى يعتبر إسنادها محققاً لجريمة القذف ، بل يكفى أن يكن هذا التحديد نسبياً ، أى يكون متضمناً العناصر الأساسية التى يمكن عن طريقها استنباط واقعة محددة من صيغة الإسناد فيعتبر قاذفاً رغم عدم تحديد الواقعة تحديداً كاملاً نسبة شخص الى غيره أنه سارق أو مرتشى إذا كان يقصد بذلك واقعة معينة يمكن تحديدها بالاستعانة بالظروف المحيطة

ولقاضي الموضوع سلطة تقدير ما إذا كانت الوقائع المنسوبة إلى المجنى عليه قد حددت تحديدا كافيا بحيث تقوم به جريمة القذف أو أنها غير محددة التحديد الكافي ولا يتحقق بها إلا جريمة السب ، وللقاضي في سبيل ذلك أن يسترشد بكافة الظروف المحيطة بنشاط الجاني وبصفة خاصة بالعلاقة بينه وبين المجنى عليه وبالدلالة العرفية للألفاظ التي استعملها في الإسناد . (الدكتور / فتوح عبد الله الشاذلي وراجع أيضا أحكام النقض المشار إليها)

♦ المسؤولية الجنائية والمدنية في حالة قذف المتوفى :

القذف ضد متوفى ، يؤدي أسرته وأبنائه وأحفاده إزاء معنويا أليما خاصة إذا كان من الشخصيات العامة كزعيم وطني أو رجل أعمال مات منذ وقت غير بعيد ، فينسب إليه وقائع محقرة ويحكم عليه حكما يشينه ، ويغلب أن يكون له أبناء أو أحفاد أو أرملة على قيد الحياة يؤلم نفوسهم ما ينسب إلى مورثهم ، قد يمس مكانتهم الاجتماعية .

وقد يضرهم ماديا ، إذا كانوا يباشرون نفس نشاطه كرجل أعمال مشهور وفي اعتقادنا أن القذف لا يكون للمتوفى وحده إذا ذكر المتهم اسم الورثة ويجعلهم شركاء للمتوفى في الواقعة المسندة إليه أو خلفاء له فيها ، كقوله أن المتوفى قد جمع ثروته بطرق غير مشروعة وأن ورثته يستمتعون بها الآن ، أو قوله عن المتوفى أنه أنجب أبنائه من الزنا ، أو عن امرأة متوفاة أنها كانت تعاشر غير زوجها ، ففي كل هذه الحالات يتعين القضاء ضد مرتكب فعل القذف ليس فقط بالعقوبة الجنائية المقررة ولكن أيضا بتعويض موروث بالنسبة للمتوفى وتعويض مادي وأدبي لورثته إن كان لذلك . (انظر فيما سبق فايز السيد للمساوي والأستاذ أحمد أمين والدكتور محمود محمود مصطفى والدكتور عمر السعيد رمضان والدكتور فتحى سرور والدكتور حسنين عبيد) .

♦ الواقعة تستوجب احتقار من أسندت إليه :

الإسناد الذي يوجب احتقار المسند إليه عند أهل وطنه فهو الذي يحط من قدر المسند إليه وكرامته في نظر الغير فمن ذلك أن ينسب إلى شخص أنه قبض عليه لجريمة أو أنه حكم عليه كذلك أو أن ينسب إليه الإخلال بالأداب العامة كأن لا يقال أن فلانا يعاشر جارتة أو أن فلانة تعشق فلانا

بأكل حقوق دائنيه أو أنه لا يتعامل بالصدق أو أنه لا يعرف واجب الأمانة فى أشغاله أو أنه يغش فى الامتحان أو يخادع فى اللعب أو أنه يجرى بالغيبة والنميمة بين أصدقائه ويوقع بينهم العداوة والبغضاء . (الأستاذ / أحمد أمين).

وقد عبر المشرع عن هذا الشرط فى تعريفه للقذف بأنه إسناد أمور لو كانت صادقة لأوجبت عقاب من أسندت إليه بالعقوبات المقررة لذلك قانونا أو أوجبت احتقاره عند أهل وطنه ، فالواقعة المسندة الى المجنى عليه والتي تحقق بها جريمة القذف يتطلب القانون فيها أن تكون إما واقعة مكونة لجريمة يعاقب عليها القانون ، وإما تستوجب احتقار من أسندت إليه ولو لم تكن جريمة فى نظر القانون .

ولا صعوبة بالنسبة للواقعة التى تعد جريمة يقرر لها القانون عقوبة جنائية فإسناد واقعة تعتبر جريمة يعاقب عليها من نصوص قانون العقوبات أو القوانين الجنائية الخاصة يحقق جريمة القذف سواء كانت تلك الجريمة جنائية أو جنحة أو مخالفة لذلك يرتكب قذفا معاقبا عليه من نسب الى آخر أنه زور أو ارتشى أو اختلس أو سرق أو خان الأمانة أو ارتكب مجرد مخالفة من مخالفات المرور ، ويستوى الحق فى القذف أن تكون نسبة الجريمة الى المجنى عليه صراحة أو ضمنا .

ولكن يثور التساؤل بالنسبة للواقعة التى تعد جريمة تأديبية تستوجب توقيع عقوبات تأديبية فهل يرتكب قذفا من ينسب الى المجنى عليه واقعة لو كانت صادقة لأوجبت عقابه بعقوبة تأديبية ؟

نلاحظ أنه لا صعوبة إذا كانت الجريمة التأديبية المنسوبة للمجنى عليه مما يشين كرامته ويستوجب احتقاره عند أهل وطنه ، لأنه فى هذه الحالة يعتبر إسناد هذه الجريمة محققا للقذف دون جدال .

أما إذا كانت الواقعة المنسوبة الى المجنى عليه تعرضه - إن صدقت - للجزاء التأديبي دون أن تستجيب احتقاره فنرى أيضا تحقق جريمة القذف بها لعموم نص المادة محل التعليق التى استعملت فى تعريفها عبارة " العقوبات المقررة لذلك قانونا " ، من ناحية ولتحقق العلة من تجريم القذف بنسبة واقعة تمس بشرف المجنى عليه واعتباره من ناحية أخرى ، فيرتكب قذفا من ينسب الى قاضى أنه يشتغل بالتجارة الى جانب عمله القضائى أو الى أستاذ جامعى أنه يعطى دروسا خصوصية لطلابه بجانب عمله بالجامعة ، وكلا الأمرين يستوجب - إن صدق - جزاء تأديبيا لكنه لا

يستوجب عقوبة جنائية .

أما الواقعة التي تؤدي إلى احتقار الشخص عند أهل وطنه فهي تلك الواقعة التي يكون من شأنها إن صدقت أن تحط من قدر المجنى عليه وكرامته وتقلل من مقدار الاحترام الواجب له بين مخالطيه ومن يعاشرونهم في الوسط الاجتماعي الذي يعيش فيه .

ومن الواضح أن مثل تلك الواقعة لا يستوجب عقاب من تسند إليه وإلا شملتها الصورة الأولى ، ولذلك كان لابد من النص صراحة على اعتبار إسنادها قذفاً .

والأمور التي توجب احتقار الشخص عند أهل وطنه لا يمكن حصرها لذلك فلا مفر من ترك سلطة تقديرها لقاضي الموضوع وله في سبيل ذلك أن يسترشد بكافة الظروف المحيطة بالواقعة وبصفة خاصة ظروف المجنى عليه والتي تحدد قدر الاحترام الواجب له .

ومن أمثلة الوقائع التي تدعو إلى احتقار الشخص وتقوم بنسبتها جريمة القذف عن شخص أنه يعاشر فتاة بالغة معاشرة غير شرعية أو إلى محامي أنه أهمل في الدفاع عن متهم في جنائية لأن النقابة هي التي انتدبته لذلك ، لذلك فمن الواضح أن مثل هذه الوقائع من شأنها إن كانت صادقة أن تحط من قدر من تنسب إليه وتشين كرامته وتهبط بمكانته الاجتماعية بين مخالطيه ومن يعيش معهم .

وعلى ذلك فإذا لم يكن من شأن الواقعة المنسوبة إلى الشخص أن تحدث هذا الأثر فلا يتوافر بإسنادها القذف ، فلا يرتكب قذفاً من ينشر عن طالب أنه رسب في الامتحان لأن الرسوب في الامتحان لا يستوجب الاحتقار ولو اعتقد المجنى عليه غير ذلك لأن العبرة في تحديد ما يعد قذفاً وما لا يعد كذلك ليس بالتقدير الشخصي للمجنى عليه ، ولا يرتكب قذفاً من ينسب إلى شخص أنه يعتنق ديناً معيناً أو أنه غير دينه لاعتقاده في دين آخر ، أما القول عن شخص أنه غير دينه ليتزوج من امرأة تنتمي إلى دين آخر فيقد قذفاً ، ولا يعد قذفاً الإسناد الذي يؤثر على المركز المالي أو التجاري للشخص .

ولا يشترط في الواقعة المسندة أن يكون من شأنها احتقار من أسندت إليه من كل أفراد المجتمع أو غالبيتهم ، بل يكفي أن يكون من شأنها أن تؤدي إلى مساس بكرامته والحط من قدره واعتباره عند مخالطيه ومن يعاشرونهم في الوسط الذي يعيش فيه فهذا الوسط يعد وطناً له ولو قل عدد

الأفراد الذين ينتمون إليه .

كما لا يشترط أن يكون المقذوف في حقه وطنيا ، كما يوحى بذلك ظاهر نص المادة محل التعليق ، بل من الجائز أن يكون أجنبيا إذا كان من شأن الواقعة المنسوبة إليه أن تستوجب احتقاره في المجتمع الذي يعيش فيه فعلا .

كذلك لا يشترط لاعتبار الواقعة المسندة قذفا تعرض المقذوف في حقه فعلا للعقاب أو للاحتقار ، وإنما يكفي أن يكون من شأنها ذلك ولا يشترط في الواقعة المسندة أن تكون كاذبة فيستوى لقيام جريمة القذف أن تكون الواقعة المنسوبة صحيحة أو غير صحيحة ، وبناءا على ذلك يرتكب قذفا من يقول عن عاهرة أنها ترتزق من البغاء أو عن لص أنه يعيش من السرقات ، أو عن تاجر أنه يجمع ثروته عن طريق بيع بضاعة في السوق السوداء بأضعاف أسعارها ولو كانت بتلك الواقعة صحيحة .

ويترتب على عدم تطلب كذب الواقعة المنسوبة الى المجنى عليه حتى تقوم جريمة القذف أنه لا يسمح للقاذف بإقامة الدليل على صحة تلك الواقعة ، إلا في الحالة التي أجاز فيها القانون ذلك وهي حالة القذف في حق أحد ذوي الصفة العمومية .

وأخيرا لا يشترط إسناد الوقائع المكونة للقذف في حضور المجنى عليه ، فتقوم الجريمة سواء تم القذف في مواجهته أو في غيابه .

وعلى المحكمة أن تبين في حكمها الصادر بالإدانة أو التعويض عن جريمة القذف محل القذف حتى يتسنى لمحكمة النقض أن تراقب صحة تطبيق القانون على الواقعة . (انظر فيما سبق الشاذلى - المرجع السابق)

♦ العلانية :

علانية الإسناد هي أهم عناصر الركن المادى في جريمة القذف ، فهو العنصر المميز لجريمة القذف وبدونه لا تقوم هذه الجريمة في صورتها العادية وقد قدر المشرع أن خطورة هذه الجريمة لا تكمن في مجرد إسناد الوقائع الموجهة للعقاب أو الاحتكار بقدر ما تكمن في إعلان هذه الوقائع وذيوها بما يحقق علم عدد كبير من أفراد المجتمع الذى ينتمى إليه المجنى عليه بها ، وهو ما يؤدى الى المساس بشرفه واعتباره .

ويكون الإسناد فى القذف علنيا إذا تم بواسطة إحدى طرق العلانية

التي نص عليها القانون .

ولبيان هذه الطرق أحالت المادة (٣٠٢) التي عرفت القذف الى المادة (١٧١) عقوبات ، وبالرجوع الى هذا النص الأخير يتضح ان المشرع قد أورد ثلاثا من الطرق التي تحقق بها العلانية ، ولكنه لم يوردها على سبيل الحصر وهي علانية القول أو الصياح ، علانية الفعل أو الإيحاء ، وعلانية الكتابة وما يلحق بها .

(١) علانية القول أو الصياح :

نص المشرع على هذه الطريقة من طرق العلانية في الفقرة الثالثة من المادة (١٧١) عقوبات بقوله " يعتبر القول أو الصياح علنيا إذا حصل الجهر به أو ترديده بإحدى الوسائل الميكانيكية في محفل عام أو طريق عام أو أي مكان آخر مطروق ، أو إذا حصل الجهر به أو ترديده بحيث يستطيع سماعه من كان في مثل ذلك الطريق ، أو إذا أذيع بطريق اللاسلكي أو أية طريقة أخرى " ، وهذا النص كما نرى يفترض أن القول أو الصياح علنيا إذا اتخذ صورة من ثلاث تبينها فيما يلي :

الصورة الأولى : الجهر بالقول أو الصياح أو ترديده في مكان عام .

الصورة الثانية : الجهر بالقول أو الصياح أو ترديده في مكان خاص بحيث يستطيع سماعه من كان في مكان عام .

الصورة الثالثة : إذاعة القول أو الصياح بطريق اللاسلكي أو بأي طريقة أخرى

(٢) علانية الفعل أو الإيحاء :

نص المشرع على علانية الفعل أو الإيحاء كطريقة من طرق العلانية في الفقرة الرابعة من المادة (١٧١) عقوبات بقوله " ويكون الفعل أو الإيحاء علنيا إذا وقع في محفل عام أو طريق عام أو في أي مكان آخر مطروق أو إذا وقع بحيث يستطيع رؤيته من كان في مثل ذلك الطريق أو المكان " .

♦ ومن هذا النص يتضح أن الفعل أو الإيحاء يكون علنيا في حالتين :

الأولى : إذا وقع في محفل عام أو طريق عام أو أي مكان آخر مطروق ،

أى إذا وقع فى مكان عام .

الثانية : إذا وقع فى مكان خاص بحيث يستطيع رؤيته من كان فى المكان العام .

(٣) علانية الكتابة وما يلحق بها :

نص المشرع على هذه الطريقة من طرق العلانية فى المادة (١٧١) عقوبات فى فقرتها الأخيرة بقوله " وتعتبر الكتابة والرسوم والصور الشمسية والرموز وغيرها من طرق التمثيل علنية إذ وزعت بغير تمييز على عدد من الناس أو عرضت بحيث يستطيع أن يراها من يكون فى الطريق العام أو أى مكان مطروق أو إذا بيعت أو عرضت للبيع فى أى مكان .

ومن الواضح أن مدلول الكتابة فى هذا النص ينصرف إلى معناه الواسع الذى يشمل بالإضافة إلى كل ما هو مدون بلغه مفهومة ، الرموز و الرسوم و الصور .

ورغم كون العلانية عنصرا مميزا لجريمة القذف لا تقوم الجريمة فى صيورتها العادية بدونه ، فإن المشروع قد استثنى من ذلك حالة القذف بطريق التليفون التى عاقب عليها بعقوبة القذف رغم انتفاء العلانية فيها ،و ذلك بمقتضى المادة (٣٠٨ مكررا) من قانون العقوبات .

♦ كيفية إثبات توافر العلانية :

توافر العلانية وهى الزكن المادى لجميع جرائم إعلان الرأى يقع عبء إثباته على الاتهام أو على المطالب بتعويض الضرر الذى لحقه من الكتابة أو الرسم.. الخ ، فعلى النيابة أو المدعى بالحق المدنى أن يثبت مثلا أن التوزيع حصل بدون تمييز بين عدد من الناس و أن المتهم انتوى اذاعه ما هو مكتوب أى أن توافر ركن العلانية لا يمكن استتباطه من مجرد العثور على الكتابة إذ قد تكون الكتابة قد تسربت بطريق الاختلاس أو مع قصد الناشر ألا تتسرب نسخة واحدة من المطبوع مثلا أما لأنه يريد إعدامه أو تصديره إلى بلد آخر سواء سمحت قوانينه بتداول المطبوع فيه أم لم تسمح ومحكمه الموضوع هى التى تتعرف توافر ركن العلانية (راجع فى كل ما سبق الدكتور رياض شمس -جريمة الرأى و جرائم الصحافة و النشر الجزء الأول ص ١٧٣-و الدكتور الشاذلى -المرجع السابق)

ثانيا: الركن المعنوى

جريمة القذف جريمة عمدية و لذلك لابد لقيامها من توافر القصد الجنائى و القصد المتطلب لقيام هذه الجريمة هو القصد العام ، بحيث لا يتطلب القانون لقيامها قصدا جنائيا خاصا ، و القصد الجنائى العام يتكون من علم و إرادة .

و يتوافر القصد الجنائى فى جريمة القذف متى علم الجانى بأن الوقائع التى يسند لها لو كانت صادقة لأوجبت عقاب من أسندت إليه أو احتقاره عند أهل وطنه ومع ذلك اتجهت إرادته إلى إذاعة هذه الوقائع .و. بعبارة أخرى فإن القصد الجنائى فى القذف يتكون من علم الجانى بكافه عناصر الجريمة و إرادته للفعل و للنتيجة المترتبة عليه أى أن إذا كان القذف متطلبا القصد فى جميع صورة فمؤدى ذلك أن الخطأ غير العمدى - فى أجسم صورته لا يكفى لقيامه فمن أسند إلى غيره واقعة محقرة جاهلا دلالتها لا يسأل عن قذف و لو كان جهله مستندا إلى خطأ جسيم و لا يسأل كذلك عن قذف من دون فى مذكرة خاصة عبارة قذف فاطلع عليها بإهماله شخص أعطاها بعد ذلك علنية . (الدكتور محمود نجيب حسنى و الشانلى).

الفصل الثاني

الطعن في أعمال ذوى الصفة النيابية

(الطعن في أعمال موظف عام)

إذا توافر للقذف ركنه المادى و ركنه المعنوى على النحو السابق بيانه ، تحققت به جريمة القذف التى يعاقب عليها القانون بحماية لشرف المجنى عليه و اعتباره ، ومع ذلك قدر المشرع أن هناك أحوالا تستدعى التضحية بحق الشخص فى حماية شرفه و اعتباره من أجل صيانة مصلحة عامة هى أولى بالرعاية ومن هنا جاءت إباحة القذف فى بعض الأحوال إذا كان من شأن ذلك تحقيق مصلحة اجتماعية أو فردية تعلق على تلك التى للمجنى عليه فى الحفاظ على شرفه اعتباره .

و تطبيقاً لهذا المبدأ نص المشروع على حالات يباح فيها القذف ، و هذه الحالات ما هى إلا تطبيقاً لاستعمال الحق كسبب عام ، و لذلك ليس هناك ما يمنع من إضافة حالات أخرى يباح فيها القذف ، استعمالاً لحق مقرر بمقتضى القانون كحق النقد و حق نشر الأخبار فى الصحف و ما إلى ذلك .

ومن الحالات التى نص للمشرع فيها على إباحة القذف الطعن فى أعمال ذوى الصفة العمومية ، وهذا ما تعرضت له الفقرة الثانية من المادة محل التعليق بشروط أربعة هى :

الشرط الأول : أن يكون القذف موجهاً إلى موظف عام أو من فى حكمه .
الشرط الثانى : أن يكون وقائع القذف متعلقة بأعمال الوظيفة أو كذب وقائع القذف و عدم السماح للقاذف بتقديم الدليل على صحة هذه الوقائع ، لذلك فلا يجوز القياس على هذا الحكم .

وقد حرص المشروع على تأكيد الصفة الإستثنائية لهذا الحكم بنصه فى الفقرة الأخيرة من المادة محل التعليق على أنه "لا يقبل من القاذف إقامة الدليل لإثبات ما إلا فى الحالة المبينة فى الفقرة السابقة" .

و اشتراط أن يقدم القاذف الدليل على صحة الوقائع التى يسندها ، يتفق مع الحكمة التى من أجلها تقررت إباحة الطعن فى حق ذوى الصفة العمومية ، وهى حماية المصلحة العامة بالكشف عن عيوب الموظفين ، كما

أنه يرعى مصالح هؤلاء حتى لا تتخذ إباحة القذف في حقهم وسيلة لتوجيه اتهامات كيدية تهدف إلى مجرد التشهير بهم ، دون أن يكون لدى القاذف الدليل على صحة ما يسنده إليه .

وللقاذف في سبيل إثبات صحة ما قذف به أنه يلجأ إلى كافة طرق الإثبات بما فيها القرائن وشهادة الشهود حيث لم يقيد القانون حقه في إقامة الدليل على صدق الوقائع التي ينسبها إلى الموظف العام بأى قيد . (الدكتور فتوح الشاذلى)

♦ طرق إثبات القذف :

إن القانون لا يستلزم لإثبات وقائع القذف دليلاً معيناً بل هي يجوز إثباتها بكافة الطرق بما في ذلك شهادة الشهود وقرائن الأحوال ويكون الحكم باطلاً لعدم بيان الواقعة إذا لم يذكر ألفاظ القذف بعبارتها اكتفى وبالتلميح إليها لأن الواجب ذكر الألفاظ التي تكون التهمة حتى تتمكن محكمة النقض من مراقبة ما إذا كانت الألفاظ تعتبر قذفاً أم لا وليمكنها كذلك من تقدير استنتاج محكمة الموضوع إن كان في محلة أم لا . كما وأنه لا يشترط أن يذكر في الحكم وجود سوء القصد لأن المادة المنطبقة لا تضر الموظف بمقدار ما تضر هذه العيوب بتلك المصلحة فإذا كانت العيوب متعلقة بحياته الخاصة فلا تأثير لها على المصلحة العامة ولا فائدة للمجموع من إذاعة هذه العيوب غير أنه يباح التعرض لأمر الموظف الخاصة إذ كان لها ارتباط بالأمر العامة أو تأثير عليها وبمقدار ما يستوجب ذلك الارتباط وفي هذه الحالة يباح إثبات الوقائع الخاصة والعامة معاً لأن الأولى تؤيد الثانية . (الأستاذ أحمد أمين)

أحكام النقض

• الأصل أن المرجع في تعرف حقيقة ألفاظ السب أو القذف أو الإهانة هو بما يطمئن إليه القاضي من تحصيله لفهم الواقع في الدعوى ولا رقابة عليه في ذلك لمحكمة النقض مادام لم يخطئ في التطبيق في التطبيق القانون على الواقعة . (الطعن رقم ١٧٩٦ لسنة ٦٦ ق جلسة ٢٠٠٣/٣/٥)

• تعرف حقيقة ألفاظ السب والقذف والإهانة مرجعه الى ما يطمئن إليه قاضي الموضوع بصرف النظر عن الباعث عليها ، ولا رقابة لمحكمة النقض مادام لم يخطئ في التطبيق القانوني للواقعة . (الطعن رقم ٣٠٨٧ لسنة ٦٢ ق جلسة ٢٠٠٠/٥/٨)

• إن تحرى معنى اللفظ من التكيف الذى يخضع لرقابة محكمة النقض . (الطعن رقم ٩١٩٤ لسنة ٧١ ق جلسة ٢٠٠١/١٠/٢٨)

• إذا قدم شخص الى النيابة بلاغا نسب فيه الى موظف صدور أوراق منه يستفاد منها ارتكابه جريمة ما وطلب فى بلاغه تحقيق هذه المسألة ومحاكمة هذا الموظف إن صح صدور هذه الأوراق منه أو محاكمة مزور هذه الأوراق إن كانت مزورة ثم نشر بلاغه مع هذه الأوراق فى الجرائد ، فلا يمكن أن يفهم معنى لهذا النشر على الملأ إلا أن الناشر يسند الى الموظف المعنى المستفاد من صيغ تلك الأوراق ولا يطعن فى تحقيق هذا الإسناد كون الناشر أورد فى بلاغه الذى نشره ما يحتمل معه أن تكون تلك الأوراق غير صحيحة فإنه لا شأن لهذا البلاغ مطلقا بنشر الأوراق المحتوية على القذف بالجريدة بل إن كان فى هذا النشر فى ذاته قذف فإنه يأخذ حكمه القانونى بدون أى تأثير لعبارة البلاغ عليه ، ولا يقال أن نشره صورة البلاغ الأوراق فإن نشر صورة هذا البلاغ فيه هو أيضا جريمة قذف صريحة لأن الإسناد فى هذا الباب كما يتحقق بكل صيغة كلامية أو كتابية توكيدية يتحقق أيضا بكل صيغة ولو تشكيكية من شأنها أن تلقى فى أذهان الجمهور عقيدة ولو وقتية أو ظنا أو احتمالا ولو وقتيا فى صحة الأمور المدعاة ، ولذلك لا عبرة بما يتخذه القاذف من الأسلوب القولى أو الكتابى الذى يجتهد فيه فى التهرب من نتائج قذفه ، ولا يصح التمسك فى هذا الصدد بما ورد فى صدر الفقرة الثانية من المادة (١٦٣) ع من أنه لا عقاب على مجرد اعلان الشكوى إذ أقصى ما يستفاد من هذه العبارة أنه مباح هو مجرد اعلان الشكوى المقدمة فى دعوى من الأنواع الثلاثة المنصوص

عليها بالفقرة الأولى من المادة (١٦٣) أى الإخبار البسيط عن حصول هذه الشكوى إخباراً خالياً عن كل تفصيل . (جلسة ١٩٣٢/٣/٣١ طعن رقم ١٤٤٤ لسنة ٢ ق مجموعة الربع قرن ص ٧٢٤)

♦ لا يعتد بالأسلوب الذى يصاغ به عبارات القذف :

• لا عبرة بالأسلوب الذى تصاغ فيه عبارات فمتى كان المفهوم من عبارة الكاتب أنه يريد بها إسناد أمر شائن إلى شخص المقذوف بحيث لو صح ذلك الأمر لأوجب عقاب من أسند إليه أو احتقاره عند أهل وطنه فإن ذلك الإسناد يكون مستحق العقاب أيا كان القالب أو الأسلوب الذى صيغ فيه . (جلسة ١٩٣٣/١٢/١١ طعن رقم ٤٣ ق مجموعة الربع قرن ص ٧٢٧) ، (الطعن ٤٥١٢ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٠/٣/١٨)

• إذا كان الدفاع عن المتهم بالقذف فى حق وزير سابق بسبب أعمال وظيفته قد طلب إلى المحكمة وقف الدعوى إلى أن يحكم المجلس المخصوص فى أمر هذا الوزير إذ أن مجلس النواب الذى يجوز له إقامة الدعوى على الوزراء أمام ذلك المجلس قد شكل لجنة برلمانية لتحقيق ما نسب إلى هيئة الوزارة التى كان الوزير المقذوف فى حقه عضواً فيها ، فرفضت المحكمة هذا الطلب بناءً على أن المجلس المخصوص إنما يفصل فى التهمة الموجهة إلى الوزراء فيدينهم أو يبرئهم أما الدعوى المرفوعة أمامها فإنها تتعلق بمسائل نسب إلى المقذوف فى حقه وتختص محكمة الجنايات بالفصل فيها ولها فى سبيل ذلك أن تحقق الأدلة عليها دون أن يكون فى هذا أدنى ما يحق المجلس المخصوص فى النظر فيما يقدم إليه من أدلة الإثبات على المتهم التى تطرح عليه فلا تثير على المحكمة فى ذلك . (جلسة ١٩٤٧/٥/٢٦ طعن رقم ١٨٤٠ لسنة ١٧ ق مجموعة الربع قرن ص ٧٢٨)

• لما كان الفصل فيما إذا كانت عبارات السب أو القذف مما يستلزمه الدفاع متروكا لمحكمة الموضوع وكانت المحكمة قد رأت أن العبارة الموجهة إلى الطاعن من المطعون ضده عند نظر الجنحة رقم إنما تتصل بالنزاع القائم بينهما وبالقدر الذى تقتضيه مدافعة الخصوم عن حقهم ، وأنها مما تمتد إليه حماية القانون ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض طلب التعويض تأسيساً على تعلق بالخصومة ومناسبة للمقام لا يكون قد أخطأ فى شئ . (الطعن رقم ١٧٢٢٦ لسنة ٦١ ق جلسة ١٩٩٩/٢/٢٢)

• متى كانت الألفاظ التي جهر بها المتهم وأثبتها الحكم تشمل إسناد واقعة معينة تتضمن طعنا في العرض ، فإن ذلك يعتبر قذفا . (جلسة ١/٢٨ ١٩٥٢ طعن رقم ١٧٠٠ لسنة ٢١ آق مجموعة الربع قرن ص ٧٢٨)

• لما كان من المقرر أن مجرد تقديم شكوى في حق شخص الى جهات الاختصاص وإسناد وقائع معينة إليه لا يعد قذفا معاقبا عليه مادام القصد منه لم يكن إلا للتبليغ وغذ كان ما أورده الحكم الابتدائي الذي اعتنق الحكم المطعون فيه لأسبابه تبريرا لقضائه بالبراءة ورفض الدعوى المدنية في الدعوى رقم لسنة ١٩٩١ جنح قصر النيل يعد سائغا ويؤدي الى ما رتبته الحكم عليه وينبئ عن إلمام المحكمة بواقعة الدعوى وظروفها عن بصر وبصيرة . لما كان ذلك ، وكان الحكم بالتعويض المدني غير مرتبط حتما بالحكم بالعقوبة في الدعوى الجنائية ذلك بأنه ولئن كانت البراءة لعدم ثبوت التهمة تستلزم دائما رفض طلب التعويض نظرا الى عدم ثبوت وقوع الفعل الضار من المتهم فإن البراءة المؤسسة على عدم توافر ثبوت أركان الجريمة لا تستلزم ذلك حتما لأن كون الأفعال المسندة الى المتهم لا يعاقب القانون عليها لا يمنع أن تكون قد أحدثت ضررا بمن وقعت عليه ، وإذ كان الحكم المطعون فيه قد قضى ببراءة المطعون ضده من جريمة السب العلني على أساس عدم توافر ركن العلانية وانتهى الى توافر واقعة السب غير العلني في حق الطاعن فإن ما أورده في هذا الشأن يعد كافيا للإحاطة بأركان المسؤولية التقصيرية من خطأ وضرر وعلاقة سببية مما يستوجب الحكم على مقارفه بالتعويض إعمالا لحكم المادة (١٦٣) مدني . لما كان ذلك ، وكان الطاعن قد سلم بأسباب طعنه بأنه يعمل رئيس قطاع بشركة إحدى شركات القطاع العام فإن ما تسبغه الفقرة الثالثة من المادة (٦٣) من قانون الإجراءات الجنائية من حماية الموظف العام أو المستخدم العام لا ينطبق على العاملين في معنى هذه المادة . (الطعن رقم ١٦٢٤٣ لسنة ٦٣ آق جلسة ١٩٩٩/٥/٢٥)

• متى كانت العبارات المنشورة - كما يكشف عنوانها وألفاظها وما أحاط بها من علامات وصور - دالة على أن الناشر إنما رمى بها الى إسناد وقائع مهينة الى المدعية بالحقوق المدنية هي أنها تشغل بالجاسوسية لمأرب خاصة وتتصل بخائن يستغل زوجته الحسنة وأنه كان لها اتصال غير شريف بأخرين ، فإن إيراد تلك العبارة بما اشتملت عليه من وقائع مقذعة يتضمن بذاتها الدليل على توافر القصد الجنائي ، ولا يغني المتهم أن تكون هذه العبارات منقولة عن جريدة أجنبية وأنه ترك للمجنى عليها أن تكذب

ما ورد فيها من وقائع أو تصحيحها فإن الإسناد في القذف يتحقق ولو كان بصيغة تشكيكية متى كان من شأنها أن تلقى في الأذهان عقديّة ولو وقتية أو ظنا أو احتمالا ولو وقتيين في صحة الأمور المدعاة . (جلسة ١٦/١٠/١٩٥٠ رقم ١١٦٨ سنة ١٩٩٠م مجموعة الربع قرن ص ٧٢٧)

• إن كان المرجع في تعرف حقيقة ألفاظ القذف بما يطمئن إليه قاضي الموضوع في تحصيله لفهم الواقع في الدعوى إلا أن حد ذلك ألا يخطئ في تطبيق القانون على الواقعة كما صار إثباتها في الحكم أو يمسح دلالة الألفاظ بما يحيلها عن معناه . (الطعن رقم ٩١٩٤ لسنة ٧١ق جلسة ٢٨/١٠/٢٠٠٠)

• الركن المادّة في جريمتي القذف والسب كليتهما لا يتوافر إلا إذا تضمنت عبارات القذف أو السب تحديدا لشخص المجنى عليه ، ومن المقرر أن كون المجنى عليه معينا تعيينا كافيا لا محل للشك معه في معرفة شخصيته مسألة واقع تفصل فيها محكمة الموضوع بغير معقب . (الطعن رقم ٢٠٤٧١ لسنة ٦٠ق جلسة ١٤/١١/١٩٩٩)

• متى أسند المتهم عن علم بإحدى طرق العلانية إلى المجنى عليه وهو عمدة أمرا معينا لو صح لا وجب معاقبته وعجز عن إثبات حقيقة ما أسند إليه فقد توافرت في حقه أركان جريمة القذف وحق العقاب ، ولا يشفع له تمسكه بأن ما وقع منه كان على سبيل التبليغ مادام الثابت بالحكم أنه كان سئ النية فيما فعل قاصدا التشهير بالمنى عليه على أن ذلك النظر لا يمنع من اعتبار ما حصل من المتهم في الوقت نفسه بلاغا كاذبا مع سوء القصد متى توافرت أركانه . (جلسة ١٤/٦/١٩٣٧ طعن رقم ١٤٦٧ لسنة ٧ق مجموعة الربع قرن ص ٧٢٧)

• إن كان المرجع في تعرف حقيقة ألفاظ القذف بما يطمئن إليه قاضي الموضوع في تحصيله لفهم الواقع في الدعوى ، إلا أنه حد ذلك ألا يخطئ في تطبيق القانون على الواقعة كما صار إثباتها في الحكم أو يمسح دلالة الألفاظ بما يحيلها عن معناها . (الطعن رقم ٩١٩٤ لسنة ٧١ق جلسة ٢٨/١٠/٢٠٠١)

• القذف المستوجب للعقاب قانونا هو الذي يتضمن إسناد فعل يعد جريمة يقرر لها القانون عقوبة جنائية أو يوجب احتقار المسند إليه عدد أهل وطنه . (مجموعة أحكام النقض السنة ٤٣ ص ٢١٢)

• تبرئة المتهم من جريمة البلاغ الكاذب لا تقتضى تبرئته من جريمة

• مضى ثلاثة أشهر من تاريخ العلم بجريمة القذف ومرتكبها وبين إعلان صحيفة الدعوى المباشرة عن هذه الجريمة يستوجب القضاء بعدم قبول الدعوى المباشرة ذلك أن مضى الثلاثة أشهر المذكورة قرينة قانونية لا تقبل إثبات العكس على التنازل حتى لا يتخذ من حق الشكوى - إذا استمر أو تأيد سلاحا للتهديد أو الابتزاز أو النكاية . (مجموعة أحكام النقض السنة ٢١ ص ٥٥٢ والسنة ٢٢ ص ٢٧١)

• وإن كان المرجع في تعرف حقيقة ألفاظ السب أو القذف هو بما تطمئن إليه القاضى في تحصيله لفهم الواقع في الدعوى إلا أن حد ذلك ألا يخطئ في التطبيق القانوني على الواقعة كما صار إثباتها في الحكم أو يمسح دلالة الألفاظ بما يحيلها عن معناها إذ أن تحرى مطابقة الألفاظ للمعنى الذى استخلصه الحكم وتسميتها باسمها المعين فى القانون سبا وقذا أو عيبا أو إهانة أو غير ذلك هو من التكيف القانوني الذى يخضع لرقابة محكمة النقض وأنها هى الجهة التى تهيم على الاستخلاص المنطقي الذى ينتهى إليه الحكم من مقدماته . (الطعن رقم ٣٠٨٧ لسنة ٦٢ جلسة ٢٠٠٠/٥/٨)

• المرجع في تعريف حقيقة ألفاظ السب أو القذف هو بما يطمئن إليه القاضى من تحصيله لفهم الواقع في الدعوى ولا رقابة عليه فى ذلك لمحكمة النقض مادام يخطئ في التطبيق القانوني على الواقعة ، ولما كان الحكم قد أورد ألفاظ السب فى قوله " أن الطاعن ومحكوم عليه آخر أرسل برقيات لجهات مختلفة مسطر بها عبارة السب للمدعى بالحقوق المدنية ، إذ سطر بها أنه متطرف وهو وصف يشين صاحبه ويجعله محل احتقار " ، وكانت محكمة الموضوع قد اطمأنت فى فهم سائغ الواقعة الدعوى الى أن اللفظ الذى وجهه الطاعن للمدعى بالحقوق المدنية ينطوى على السب فى الظروف والملابسات التى استظهرها فى حكمها وهو ما لم تخطئ المحكمة فى تقديره فإن ما ينعاه الطاعن على الحكم فى هذا الخصوص لا يكون سديدا . (الطعن رقم ٢١٥٢٠ لسنة ٦٤ ق جلسة ١٩٩٩/٣/٦)

• إن القانون إذ نص فى جريمة القذف على أن تكون الواقعة المسندة مما يوجب عقاب من أسندت إليه أو احتقاره عند أهل وطنه فإنه لم يحتم أن تكون الواقعة جريمة معاقبا عليها بل لقد اكتفى بأن يكون من شأنها تحقير المجنى عليه عند أهل وطنه فإذا نسب المتهم الى المنى عليه وهو مهندس

بإحدى البلديات أنه استهلك نورا بغير علم البلدية مدة ثلاث شهور ، وأن تحقيقا أجرى معه في ذلك فهذا قذف سواء أكان الإسناد مكونا لجريمة أم لا . (جلسة ١٩٤٣/٣/٢٢ طعن رقم ٧٤٤ لسنة ١٣ ق مجموعة الربع القرن ص ٧٢٧)

• إن القذف الذي يستوجب العقاب قانونا هو الذي يتضمن إسناد فعل بعد جريمة يقرر لها القانون عقوبة جنائية أو يوجب احتقار المسند إليه عند أهل وطنه . (الطعن رقم ٢٧٥٤٩ لسنة ٦٩ ق جلسة ٢٠٠١/٧/١)

• جريمة القذف الذي يستوجب العقاب قانونا هو الذي يتضمن إسناد فعل بعد جريمة يقرر لها القانون عقوبة جنائية أو يوجب احتقار المسند إليه عند أهل وطنه . (الطعن رقم ٩١٩٤ لسنة ٧١ ق جلسة ٢٠٠١/١٠/٢٨)

♦ السب والقذف في حق الموظف العام أو ما في حكمه :

• إن الفقرة الثانية من المادة (٢٦١) والفقرة الأخيرة من المادة (٢٦٥) ع لم تعرض بيان حكم النقد المباح وإنما نصتا على إعفاء مرتكب القذف والسب من العقاب إذ كان طعنه موجها إلى موظف عمومي بسبب أمر يتعلق بأعمال وظيفته متى كان الطاعن سليم النية واستطاع أن يثبت صحة ما نسبته إلى المجنى عليه والفرق بين الأمرين كبير فالنقد المباح لا عقاب عليه أصلا إذ المفهوم منه أن الناقد لم يخرج في نقده إلى حد القذف والسب أما الحالة التي تشير إليها الفقرة الثانية من المادة (٢٦١) والفقرة الأخيرة من المادة (٢٦٥) فالأصل فيها العقاب لأن شروط القذف أو السب متوفرة فيها ولكن مرتكب الفعل - قذفا كان أو سبا - يعفى من العقاب الذي كان يستحقه بحسب الأصل إذا توافرت الشروط السابق بيانها . (جلسة ١٩٣٢/١/٤ طعن رقم ٢ ق مجموعة الربع قرن ص ٧٣٨)

• متى كان القذف في حق الموظف ليس متعلقا بوظيفته أو عمله المصلحي فيكون حكمه حكم القذف في أفراد الناس وتكون محكمة الجنج مختصة بالفصل فيها . (جلسة ١٩٣٣/٦/٥ طعن رقم ١٩٨٠ لسنة ٣٣ ق مجموعة الربع قرن ص ٧٣٨ بند ٣٦) ، (الطعن رقم ٢٠٨٧١ لسنة ٦٣ ق جلسة ١٩٩٩/٦/١)

• مادام الثابت أن المتهم كان سئ النية بما قذف به المجنى عليه بمعنى أنه لم يقصد خدمة المصلحة العامة بل كان الباعث الذي دفعه إلى ذلك هو الأحقاد الشخصية فهذا يكفي لإدانته ولو كان في مقدوره إقامة الدليل على

صحة الوقائع ، وإذا كانت عبارات القذف شخصية وليست متعلقة بأعمال الوظيفة فليس من الجائز على كل حال إثبات صحتها . (جلسة ٢١/٣/١٩٣٨ طعن رقم ٩٨٣ سنة ٧٧ ق مجموعة الربع قرن ص ٧٤١ والسنة ٤٣ ص ١١٦٨)

• إن القانون - في سبيل تحقيق مصلحة عامة - قد استثنى من جرائم القذف الطعن في أعمال الموظفين العموميين أو الأشخاص ذوي الصفة النيابية أو المكلفين بخدمة عامة متى توافر فيه ثلاثة شروط الأول أن يكون الطعن حاصلًا بسلامة نية أي لمجرد خدمة المصلحة العامة مع الاعتقاد بصحة المطاعن وقت إداعتها ، والثاني ألا يتعدى الطعن أعمال الوظيفة أو النيابة أو الخدمة العامة ، والثالث أن يقوم الطاعن بإثبات حقيقة كل أمر أسنده إلى المطعون فيه فكلما اجتمعت هذه الشروط تحقق غرض الشارع ونجا الطاعن من العقاب أما إذا لم يتوافر ولو واحد منها فلا يتحقق هذا الغرض ويحق العقاب لتعلق الوقائع بصفته كفرد لا يجوز إثباتها . (جلسة ٢٢/٥/١٩٣٩ طعن رقم ١٢٢٧ سنة ٩٠ ق مجموعة الربع قرن ص ٧٣٨)

• إن مسألة (سلامة النية) المشروطة في الفقرة الثانية من المادة (٢٦١) ع وجوب توافرها لإعفاء القاذف من عقوبة قذفه في حق الموظفين العموميين ومن في حكمهم هذه المسألة وإن كان الشارع المصري يرى أنها مسألة موضوعية إلا أنه رسم لها أقل قاعدة مقررّة العناصر الأساسية التي يتكون منها معناها وهذه القاعدة هي أن يكون موجه الانتقاد يعتقد في ضميره صحته وأن يكون قدر الأمور التي نسبها إلى الموظف تقديرا كافيا وأن يكون انتقاده للمصلحة العامة لا لسوء قصد ، فأصبح من الواجب على قاضى الموضوع عند بحثه في توافر هذا الشرط أو عدم توافره أن يفهمه على ذلك المعنى ، فإن فهمه على معنى آخر كان حكمه واقعا تحت رقابة محكمة النقض من جهة خطئه في تأويل القانون وتفسيره ولا يجوز في هذه الحالة أن يقال أن مسألة حسن النية وسوئها أمر متعلق بالموضوع مما يختص به قاضيه وحده غداً المسألة متعلقة بماذا يجب قانونا على القاضى أن يثبت لا بصحة الأمر المادة الواقعة الذى أثبتته وعدم صحته فهي مسألة قانونية بحتة . (جلسة ٣١/٣/١٩٣٢ لسنة ٢٠ ق مجموعة الربع قرن ص ٧٣٩ والسنة ٤٤ ص ٨٥)

• إن القانون قد اشترط لإعفاء القاذف في حق الرجال العموميين من العقاب فوق سلامة النية إثبات صحة الوقائع المقذوف بها ومعنى هذا الشرط أن يكون القاذف مستندا على الدليل على صحة ما قذف به وأن يقدمه

للمحكمة فتعمده ، أما أن يقدم على القذف ويده خالية من الدليل معتمداً على أن يظهر له التحقيق دليلاً فهذا ما يجيزه القانون . (جلسة ١٩٣٢/٣/٣١ طعن رقم ١٤٤٤ سنة ٢٠٠٢ مجموعة الربع قرن ص ٧٤٠)

• إذا كانت وقائع القذف المسندة الى الموظف ليست متعلقة بعمله المصلحي بل كانت متعلقة بحياته الخاصة ألا بصفته فرداً يجوز قانوناً إثباتها . (جلسة ١٩٣٣/٦/٥ طعن رقم ١٩٥٠ سنة ٢٠٠٣ مجموعة الربع قرن ص ٧٣٨)

• إن القانون لا يتطلب في جريمة القذف قصداً جنائياً خاصاً بل يكفي بتوافر القصد الجنائي العام الذي يتحقق فيها متى نشر القاذف أو أذاع الأمور المتضمنة القذف وهو عالم أنها لو كانت صادقة لأوجبت عقاب المقذوف في حقه أو احتقاره عند أهل وطنه ، ولا يؤثر في توافر هذا القصد أن يكون القاذف معتقداً صحة ما رمى المجنى عليه به من وقائع القذف غير أن القانون في سبيل تحقيق مصلحة عامة - قد استثنى من جرائم القذف بنص صريح في المادة (٣٠٢) من قانون العقوبات الطعن الذي يحصل في حق الموظفين العموميين أو الأشخاص ذوي الصفة النيابية العامة أو المكلفين بخدمة عامة إذ أباح هذا الطعن متى توافرت فيه ثلاثة شروط : الأول : أن يكون حاصلًا بسلامة نية أي لمجرد خدمة المصلحة العامة مع الاعتقاد بصحة المطاعن وقت إذاعتها ، والثاني : ألا يتعدى أعمال الوظيفة أو النيابة أو الخدمة العامة ، والثالث : أن يقوم الطاعن بإثبات حقيقة كل أمر أسنده الى المطعون فيه ، فكلما اجتمعت هذه الشروط تحقق الغرض الشارح ونجا الطاعن من العقاب ، أما إذا لم يتوافر ولو واحد منها فلا يتحقق الغرض ويتعين العقاب ، فإذا كان الحكم قد بين أن عبارات القذف تضمنتها عرائض الطاعن هي من الصراحة والوضوح بحيث لا يخفى عليه مدلولها كما أوضح أنه رأى المتهم لم يستطيع أن يثبت ما ادعاه من أن القاضى دس عليه اعترافاً مزوراً في محضر الجلسة أو أنه أعلن عليه خصومه على صورة من الصور بل قامت الأدلة على عكس ذلك كان واضحاً من مراجعة العبارات التي ذكرها الحكم نقلاً عن العرائض المذكورة أنه لا يمكن أن يكون قد قصد بها مجرد رد القاضى بل أنها بطبيعتها عبارات قصد بها النيل منه ، فإن الحكم يكون قد تضمن بيان القصد الجنائي في جريمة القذف على وجهه الصحيح . (جلسة ١٩٤٤/٥/٨ طعن رقم ١٠٤٢ سنة ٢٠٠٤ مجموعة الربع قرن ص ٧٣٩ والسنة ٣٨ ص ٤٨٩)

• متى تحقق القصد الجنائي في جرائم القذف والسب والإهانة فلا محل

للخوض في مسألة النية إلا في صورة ما يكون الطعن موجها الى موظف
عمومي ففي هذه الصورة إذ أفلح المتهم في إقناع المحكمة بسلامة نيته في
الطعن بأن كان يبغى به الدفاع عم مصلحة عامة واستطاع من ذلك أن يثبت
حقيقة كل فعل أسنده الى المجنى عليه فلا عقاب عليه برغم ثبوت قصده
الجنائي ، أما إذا تبين أن قصده من الطعن إنما هو مجرد التشهير والتجريح
فالعقاب واجب ولو كان في استطاعته أن يثبت حقيقة كل ما أسنده الى
المجنى عليه فالفرق بين سوء النية والقصد الجنائي في مسائل القذف والسب
كبير . (جلسة ١٩٣٢/١/٤ طعن رقم ٥٢ سنة ٢٠٠٢ مجموعة الربع قرن ص
٧٤٠ والسنة ٤٤ ص ٨٥٤)

• إن حسن النية المشترط في المادة (٣٠٢) من قانون العقوبات ليس
معنى باطنيا بقدر ما هو موقف أو حالة يوجد فيها الشخص نتيجة ظروف
تشوه حكمه على الأمور رغم تقديره لها تقديرا كافيا واعتماده في تصرفه
فيها على أسباب معقولة ، ولقد أشارت الى هذا المعنى تعليقات وزارة
الحقانية على المادة (٢٦١) من قانون العقوبات السابق (المادة ٣٠٢ الحالية)
حين قالت : ويلزم على الأقل أن يكون موجه القذف يعتقد في ضميمه
صحته حتى يمكن أن يعد صادرا عن سلامة نية وأن يكون قد قدر الأمور
التي نسبها الى الموظف تقديرا كافيا ، وليست هذه الإشارة إلا تطبيقا لقاعدة
اعتمدها قانون العقوبات في المادة (٦٣) الواردة في باب الأحكام العامة
والتي أوجب على الموظف لكي يدرأ عن نفسه مسئولية جريمة ارتكبتها
بحسن نية لبيان حسن نيته انه لم يرتكب الفعل إلا بعد التثبت والتحرى وأنه
كان يعتقد مشروعيته وان اعتقاده كان مبينا على أسباب معقولة ، وقد ذكرت
تعليقات وزارة الحقانية على هذه المادة أن حكمها مأخوذ من المادتين
(٧٧ ، ٧٨) من قانون العقوبات الهندي الذي عرف حسن النية في المادة (٥٢)
صراحة بقوله " لا يقال عن شيء إن عمل أو صدر بحسن نية إذا كان
قد عمل أو صدر بغير التثبت أو الالتفات الواجب " ، هذا ولقد أوجب
المشرع فضلا عن ذلك على القاذف الذي يحتج بحسن نيته أن يثبت صحة
كل فعل أسنده للمقذوف في حقه فدل بذلك على أن التثبت الذي لا غنى عنه
لحسن النية يجب أيضا أن يشمل كل وقائع القذف المؤثرة في جوهره واقعة
واقعة ، وأنه لا يكفي القاذف أن يكون قد تثبت من واقعة ليحتج بحسن نيته
فيما عداها من الوقائع التي أسندها للمقذوف في حقه دون دليل . (جلسة ١١/
١٩٤٦ طعن رقم ١٥١٠ لسنة ١٦ ص ٧٣٩ والسنة ٣٣ ص ٩٢٦)

• يشترط قانوننا لإباحة الطعن المتضمن قذفاً في حق الموظفين أن يكون صادراً عن حسن نية أى اعتقاد بصحة وقائع القذف ولخدمة المصلحة العامة فإذا كان القاذف سئ النية ولا يقصد من طعنه إلا شفاء ضعائن وأحقاد شخصية فلا يقبل منه إثبات صحة الوقائع التى ساندتها الى الموظف وتجب إدانته حتى ولو كان يستطيع إثبات ما قذف به . (جلسة ٥/٢٢/١٩٣٩ طعن رقم سنة ١٢١٥٩ لسنة ٩٩ ص ٧١٤)

• متى كانت عبارات القذف فى حق موظف شائنة فى ذاتها خادشة لشرف المجنى عليه واعتباره فالقصد الجنائى يعتبر متوفراً فى حق قائلها ، ويكن من اللازم عند تبرئة المتهم أن تعنى المحكمة بإثبات أمرين أولهما صحة جميع الوقائع التى أقام عليها المتهم عبارات قذفه وإثبات حسن نيته على أساس انه رمى من وراء مطاعنه الى الخير لبلاده ولم يقصد التشهير بالمجنى عليه . (طعن رقم ٦٧٢ سنة ١٨٨٩ ق مجموعة للربع قرن ص ٧٣٩ والسنة ٤٩ ص ١٠٦٩)

• الدفع بالإعفاء من العقاب لحسن النية فى جريمة القذف فى حق موظف عام المطعون ضده - بعد دفاعاً جوهرياً لما يترتب على ثبوت أو عدم صحته من تغير وجه الرأى فى الدعوى لأن القاذف فى حق الموظفين العموميين يعفى من العقاب إذا أثبت صحة ما قذف به المجنى عليه من جهة وكان من جهة أخرى حسن النية بأن كان يعتقد صحة الإسناد وأنه يقصد الى المصلحة العامة لا الى شفاء الضغائن والأحقاد الشخصية ، هذا الى انه يشترط فى جريمة البلاغ الكاذب - التى دين بمها الطاعن كذلك - ان يكون الجنائى سئ القصد عالماً بكذب الوقائع التى أبلغ عنها وان يكون أيضاً قد أقدم على تقديم البلاغ منتوياً السوء والأضرار بمن أبلغ عنه ولذلك يجب أن يعنى الحكم القاضى بالإدانة فى هذه الجريمة ببيان هذا القصد بعنصرية المذدورين بإيراد الوقائع التى استخلص منها توافره وإذا اقتصر الحكم الابتدائى المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه على مجرد القول بسوء نية الطاعن دون ان يبين العناصر التى استخلص منها خيـث القصد الذى رمى الى تحقيقه من وراء البلاغ الكاذب الذى قدمه ودون تعرض الى الدفع بأنه كان حسن النية - وهو دفاع جوهري لتعلقه بركن من أركان جريمة البلاغ الكاذب فإنه يكون معيباً بالقصور فى البيان فضلاً عما ينطوى عليه من إخلال بحق الدفاع مما يعيبه ويوجب نقضه . (الطعن رقم ٤٣٩٤ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٢/١١/٢٨ لسنة ٣٣ ص ٩٢٦)

• يشترط قانوناً لإباحة الطعن المتضمن قذفا وسبا في حق الموظف أن يكون صادرا عن حسن نية أي من اعتقاد بصحة وقائع القذف وخدمة المصلحة العامة ، أما إذا كان القاذف سئ النية ولا يقصد من طعنه إلا التشهير والتجريح شفاء لضغائن وأحقاد شخصية فلا يقبل منه إثبات صحة الوقائع التي أسندها الى الموظف وتجب إدانته ولو كان يستطيع إثبات ما قذف به . (الطعن رقم ١٤٤٦ لسنة ٢٦ ق ١٩٥٧/٢/٥ لسنة ٨ ص ١٢٢)

• استقر قضاء محكمة النقض على أن كنه حسن النية في جريمة قذف الموظفين هو أن يكون الطعن عليه صادرا عن حسن نية ، أي عن اعتقاد بصحة وقائع القذف وخدمة المصلحة العامة لا عند قصد التشهير والتجريح شفاء لضغائن أو دوافع شخصية ولا يقبل من وجه الطعن في هذه الحالة إثبات صحة الوقائع التي أسندها الى الموظف بل تجب إدانته حتى ولو كان يستطيع إثبات ما قذف به . (الطعن رقم ١٢٩٤ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٢/٢٢/١٩٥٩ السنة ١٠ ص ١٠٥٥)

• متى كان الحكم قد اثبت ان المتهم تقدم ويده خالية من الدليل على صحة وقائع القذف فلا يقبل منه ان يطلب من المحكمة ان تتولى عنه هذا الإثبات . (الطعن رقم ١٤٤٦ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٧/٢/٥ لسنة ٨ ص ١٢٢)

• يشترط القانون لعدم العقاب على القذف الموجه الى الموظف العمومي أو من في حكمه إثبات القاذف صحة وقائع القذف كلها ، وأنه إذا كان القاذف قد أقدم على القذف ويده خاليا من الدليل معتمدا على ان يظهر له التحقيق دليلا فهذا ما لا يجيزه القانون ، ومتى كان ما يثيره الطاعنون من انهم اثبتوا صحة ما قذفوا به المطعون ضده بما هو مستفاد من صدور قرارات بعزله من الاتحاد الاشتراكي العربي ومن مجلس المحافظة وحل الجمعية التعاونية ومن تقديم المطعون ضده للمحاكمة بجريمة حيازة أطياف زراعية تزيد عن القدر المسموح به قانونا مردودا بأن الفصل في ذلك من الأمور الموضوعية التي تستقل بها محكمة الموضوع دون معقب عليها فيه ، وقد خلص الحكم المطعون فيه الى أن التحقيقات قد أثبتت عجزهم عن إثبات صحة وقائع القذف على ذلك تدليلا سائغا وسليما فإن دعوى الطاعنين في هذا الشأن لا تعدوا أن تكون جدلا موضوعيا في تقدير المحكمة لأدلة الدعوى مما لا يقبل إثارته أمام محكمة النقض . (مجموعة أحكام النقض السنة ٢٠ ص ٤٥٨)

• من المقرر أن مجرد تقديم شكوى فى حق شخص الى جهات الاختصاص وإسناد وقائع معينة إليه لا يعد قذفاً معاقباً عليه مادام القصد منه لم يكن إلا التبليغ عن هذه الوقائع لا مجرد التشهير للنيل منه ، واستظهار ذلك القصد من اختصاص محكمة الموضوع بتسخلصه من وقائع الدعوى فيها دون معقب عليها فى ذلك مادام موجب هذه الوقائع والظروف لا يشترط عقلاً مع هذا الاستنتاج ، فإن الحكم إذا استخلص قصد التشهير بالمطعون ضده من إقحام الطاعن فى شكائاته لوقائع مشينة يرجع عهدها الى عام ١٩٣٠ مدفوعاً فى ذلك بأحقاد شخصية ترجع الى نزاع قديم بينهما وخلص الى أن نية الطاعن قد انصرفت من تعدد البلاغات الى ترديد فحواها بين الموظفين المكلفين بفحصها بما يتحقق العلانية التى قصد منها التشهير بالمطعون ضده وليس مجرد التبليغ أو الشكوى يكون قد دلل على سوء قصد الطاعن وتوافر ركن العلانية بما يسوغ الاستدلال عليه وتتحسر به دعوى القصور فى البيان (مجموعة أحكام النقض السنة ٤٨ ص ٥٩٣)

• إن العرائض التى تقدم الى جهات الحكومة طعناً فى حق موظف عام أو مكلف بخدمة عامة مع علم مقدمها بأنها بحكم الضرورة تتداول بين أيدي الموظفين المختصين أو عدد من الناس ولو كانوا قلة توافر بتداولها العلانية لوقوع الإذاعة فعلاً بتداولها بين أيدي مختلفة ولا يغير من ذلك أن تكون تلك جهات تعمل فى سرية وإذ كان الثابت مما أورده الحكم بياناً لواقعة الدعوى أن المطعون ضده قدم شكاوى لعدة جهات ضد الطاعن وهو موظف عام (عميد بحرى) تضمنت قذفاً فى حقه بما يوفر ركن العلانية اللازم فى جريمة القذف ، وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى ببراءة المطعون ضده من جريمة القذف لانتفاء ركن العلانية ليست من أركان هذه الجريمة ورتب على ذلك قضاءه برفض الدعوى المدنية فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون بما يوجب نقضه فى خصوص ما قضى به فى الدعوى المدنية ، ولما كان هذا الخطأ قد حجب محكمة الموضوع عن تقدير أدلة الدعوى وبحث عناصر الضرر اللازم توافره للقضاء بالتعويض فإنه يتعين أن يكون النقض مقروناً بالإعادة . (الطعن رقم ١٩٧٩٢ لسنة ٦١ ق جلسة ٢٠٠٠/٣/١٢)

• الدافع بالإعفاء من العقاب لحسن النية فى جريمة القذف فى حق موظف عام دفاع جوهرى . علة ذلك . إعفاء القاذف من العقاب إذا اثبت صحة ما قذف به الموظف المجنى عليه وكان حسن النية وجوب تحقيق هذا الدافع الركن عليه وإلا كان معيباً . (مجموعة أحكام النقض السنة ٦٦ ص

• إذ كان الحكم المطعون فيه قد خلا من بيان الألفاظ المهنية التي وجهتها الطاعنة الى المجنى عليه واكتفى في بيانها بالإحالة على شكوى المجنى عليه دون أن يورد مضمونها ويبين العبارات التي اعتبرها إهانة . لما كان ذلك ، وكان من المقرر ان القصد الجنائي في جرائم القذف والسب والإهانة يتحقق متى كانت الألفاظ الموجهة الى المجنى عليه شائنة بذاتها وأنه يتعين على الحكم الصادر بالإدانة في جريمة إهانة موظف عام أن يشتمل بذاته على بيان ألفاظ الإهانة حتى يتسنى لمحكمة النقض مراقبة صحة تطبيق القانون ، وإذ كان الحكم المطعون فيه قد خلا من بيان الألفاظ التي اعتبرها مهينة - على ما تقدم بيانه - فإنه يكون قاصرا قصورا يعيبه (الطعن رقم ٢٧٤٣٠ لسنة ٦٤ ق جلسة ٢٥/٣/٢٠٠١)

• من المقرر أن القصد الجنائي في جريمة القذف يتوافر إذا كانت المطاعن الصادرة من القاذف محشوة بالعبارات الخادشة للشرف والألفاظ الماسة بالاعتبار فيكون علمه عندئذ مفترضا ، إضافة إلى قيام الدافع لدى الطاعن لإسناد واقعة القذف - بطرق النشر - الى المجنى عليه بإقرار في التحقيقات بوجود خلافاً فقهية في الرأي الشرعي ورسالة الأزهر بينه وبين شيخ الأزهر المجنى عليه والمدعى بالحقوق المدنية - واعتقاده - أى الطاعن - الشخصى بأن شيخ الأزهر هو الذى حل جبهة العلماء التى كان هو امينا لها وما اطمأنت إليه المحكمة من أن الطاعن اتجهت إرادته الى إسناد الأمور التى ذكرها ونشرها المتهم الآخر على لسانه - الى شيخ الأزهر مع علمه بها وأنها ولو صحت لاستوجبت عقابه أو احتقاره لكونها عبارات شائنة فى ذاتها لأنها وصفت شيخ الأزهر الذى هو رمز الإسلام فى مصر وشيخ المسلمين بها - بأنه اشتغل عن مهام منصبه بتدمير الأزهر ومطاردة الناصحين له - واتهامه فى عبارات تهكمية بأنه لا ينظر إلا لذاته ومنصبه وقام بتأميم جبهة العلماء وزعم بأنه يستطيع القيام بعملها ولم يفعل ما تقاس هو عن فعله ، ومن ثم فإن العلم يكون قائما فى حقه وأنه سئ النية فيما قذف به المجنى عليه فلم يكن يبغي تحقيق مصلحة عامة وهو ما يكفى لإدانته حتى لو كان فى مقدوره إقامة الدليل على صحة وقائع القذف . (الطعن رقم ٢٧٥٤٩ لسنة ٦٩ ق جلسة ١/٧/٢٠٠١)

• لما كان البين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه أنه إذ عرض لدفاع الطاعنين أطرحه بقوله " ومع تسليم المحكمة بأن المتهمة الأولى - عندما نشرت المقال الذى تضمن السب والقذف فى حق المدعى بالحق

المدنى ، وهو موظف عام فى المجلة التى تعمل بها قد نشرته بحسن نية لمجرد خدمة المصلحة العامة مع الاعتقاد بصحة ما نسبته إليه ولم يتعد المقال أعمال وظيفته ، إلا أنه يشترط لاستفادتها من الإباحة المنصوص عليها فى المادة (٢/٣٠٢) من قانون العقوبات شرطا ثالثا وهو قيامها بإثبات حقيقة كل أمر أسندته للمدعى ، ولما كان هذا الشرط غير متحقق فى أوراق الدعوى ومستنداتها إذ لم تقم بإثبات ما أسندته للمدعى من قيامه بسرقة علاج المرضى وقيامه بتهديبه الى المستشفيات الخاصة ، ومن ثم وجب عقابها حتى ولو نجحت فى إثباتها بعض الوقائع الأخرى التى أسندتها إليه " ، وخلصت المحكمة من ذلك الى ثبوت الفعل المكون الخطأ الموجب للتعويض وألزمت كلا من الطاعنة الأولى والطاعن الثانى بصفته بمبلغ التعويض المقضى به . لما كان ذلك ، وكان الثابت من مطالعة المفردات التى أمرت المحكمة بضمونها تحقيقا لوجه الطعن أن المقال محل الاتهام لا يتضمن ما يفيد إسناد واقعة سرقة علاج المرضى وتهديبه الى المستشفيات الخاصة الى المدعى بالحقوق المدنية أو الى غيره ، وكانت المحكمة قد عولت فى قضائها على ما نقلته عن المقال من أنه أسند للمطعون ضده سرقة العلاج وتهديبه وهو ما لا اصل له فيه فإن ما ذكره الحكم يكون منطويا على خطأ فى الإسناد بما يعيبه ويوجب نقضه والإعادة فى خصوص الدعوى المدنية . (الطعن رقم ٦٣٦٢ لسنة ٦٤ ق جلسة ٢٠٠٣/١/١٣)

• لما كان الحكم المطعون فيه قد عاقب الطاعن بعقوبة مستقلة عن كل من جريمتى القذف والبلاغ الكاذب اللتين دانه بهما على الرغم مما تفصح عنه صورة الواقعة كما أوردها من أن الجريمتين وقعتا بفعل واحد فكونت منه الوحدة الإجرامية التى عناها الشارع بالحكم الوارد فى الفقرة الأولى من المادة (٣٢) من قانون العقوبات فإنه يتعين تصحيح الحكم والحكم بعقوبة القذف وأن تساوت مع عقوبة البلاغ الكاذب لما هو مقرر من أن المادة (٣٢) (ب) لا تباينة الذكر فى فقرتها وإن نصت على توقيع عقوبة الجريمة الأشد إلا أنها دلت ضمنا بطريق اللزوم على أنه إذا تساوت العقوبتان فى حالتى التعدد المعنوى والارتباط بين الجرائم الذى لا يقبل التجزئة لا توقع سوى عقوبة واحدة منها . (الطعن رقم ٦٢٩٧ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٦/٦/٤ س ٢٧ ص ٦٢٢)

• من المقرر أنه يشترط قانونا لإباحة الطعن المتضمن قذفا فى حق الموظفين العموميين أو من فى حكمهم أن يكون صادرا عن حسن نية أى عن اعتقاد بصحة وقائع القذف ولخدمة المصلحة العامة أما إذا كان القائف سئ

النية ولا يقصد من طعنه إلا التشهير والتجريح شفاء لضغائن وأحقاد شخصية فلا يقبل منه إثبات صحة وقائع القذف وتجب إدانته ولو كان يستطيع إثبات ما قذف . (مجموعة أحكام النقض السنة ٢٠ ص ٤٥٨)

• إن القصد الجنائي في جرائم القذف والسب والإهانة لا يتحقق إلا إذا كانت الألفاظ الموجهة للمجنى عليه شائنة بذاتها ، وقد استقر القضاء على أن جرائم النشر يتعين لبحث وجود جريمة فيها أو عدم وجودها تقدير مرامي العبارات التي يحاكم عليها الناشر فإذا ما اشتمل المقال على عبارات يكون الغرض منها الدفاع عن مصلحة عامة وأخرى يكون القصد منها التشهير فللمحكمة في هذه الحالة أن توازن بين القصدين وتقدر أيهما كانت له الغلبة في نفس الناشر . (الطعن رقم ٣٠٨٧ لسنة ٦٢ ق جلسة ٥/٨/٢٠٠٠)

• إن القصد الجنائي في جرائم القذف والسب والإهانة لا يتحقق إلا إذا كانت الألفاظ الموجهة إلى المجنى عليه شائنة بذاتها وأنه في جرائم النشر يتعين لبحث وجود جريمة فيها أو عدم وجودها تقدير مرامي العبارات التي يحاكم عليها الناشر وتبين مناحيها ، فإذا تبين أن ما اشتمل عليه المقال من نقد يراد به المصلحة العامة - وهو إبداء الرأي في أمر أو عمل دون المساس بشخص صاحب الأمر أو العمل بغية التشهير به أو الحط من كرامته - وهو ما لم يخطئ الحكم المطعون فيه في تقديره - وإن كان ذلك وكان المرجع في ذلك كله إلى ما يطمئن إليه قاضي الموضوع من حصيلة تفهمه لواقعة الدعوى فإن المنازعة في ذلك تتحل إلى جدل موضوعي لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض بما يتعين الالتفات عنه . (الطعن رقم ٤٩٣٣ لسنة ٦٢ ق جلسة ٥/١٥/٢٠٠٠)

• متى كانت العبارات التي اعتبرتها المحكمة قذفا وسبا قد أوردها المتهم كتابة بالشكاوى والبرقيات التي بعث بها الأكثر من جهة حكومية والتي اعترف في التحقيق وأمام المحكمة بإرسالها فإن دليل الجريمة يكون قائما بلا حاجة إلى سماع شهادة المجنى عليه . (الطعن رقم ١٤٤٦ لسنة ٢٦ ق جلسة ٥/٢/١٩٥٧ السنة ٨ ص ١٢٢)

• إن ما يدعيه المتهم بالقذف في حق موظف عمومي من سلامة نيته لا يعفيه من العقاب مادام عجز عن إثبات حقيقة ما أسنده إليه . (جلسة ٣/٢١/١٩٥٢ طعن رقم ٣٦ لسنة ٢٥ ق مجموعة الربع قرن ص ٧٤٠)

• إن القانون لا يستلزم لإثبات وقائع القذف دليلا معينا بل هي يجوز

إثباتها بكافة الطرق بما في ذلك شهادة الشهود وقرائن الأحوال . (الطعن رقم ٢٦١ لسنة ٢٢ ق مجموعة الربع قرن ص ٧٤٠)

• إن كنه حسن النية في جريمة قذف الموظفين هو أن يعتقد موجه النقد صحته وأن يقصد به إلى المصلحة العامة لا إلى شفاء الضغائن والأحقاد الشخصية . (جلسة ١٩٣٤/٣/١٩ طعن رقم ٣٧٩ سنة ٤ ق مجموعة الربع قرن ص ٧٣٩ والسنة ٣٣ ص ٩٢٦)

• من المقرر أنه متى تحقق القصد الجنائي في جرائم القذف والسب والإهانة فلا محل للخوض في مسألة النية أو صحة وقائع القذف إلا في صورة ما يكون الطعن موجها إلى الموظف عام وليس هذا شأن المدعى بالحقوق المدنية وتكون دعوى الطاعن بالتفات محكمة الموضوع عن تحقيق حسن نيته وصحة وقائع القذف لا محل لها . (الطعن رقم ٢٠٨٧١ لسنة ٦٣ ق جلسة ١٩٩٩/٦/١)

• حسن النية الذي اشترط القانون المصري توافره لدى القاذف تبريرا لطعنه في أعمال الموظفين لا يكفي وحده للإعفاء من العقاب وإنما يجب أن يقتزن بإثبات صحة الواقعة المسندة إلى الموظف العمومي فإذا عجز القاذف عن إثبات الواقعة فلا يفيد الاحتجاج بحسن نيته . (جلسة ١٩٣٤/٦/١١ طعن رقم ١٥١٩ سنة ٤ ق مجموعة الربع قرن ص ٧٤٠)

• إدانة الطاعن بالجريمة المنصوص عليها في المادتين (١٨٥ ، ٣٠٦) من قانون العقوبات لا محل معه لأعمال موجب الإباحة المقررة بالفقرة الثانية من المادة (٣٠٢) عقوبات ذلك أن محل تطبيقه طبقا للمادة (١٨٥) عقوبات أن يوجد ارتباط بين السب وجريمة قذف ارتكبها ذات المتهم ضد نفس من وقعت عليه جريمة السب وهو ما لم يتحقق في صورة الدعوى المطروحة . (مجموعة أحكام النقض السنة ٢٨ ص ٧٨٦)

• إذا لم يتحقق شرط إثبات صحة النسب القذفية فلا محل لخوض في مسألة نية المتهم سليمة كانت أو غير سليمة غرض هذا البحث لا يكون منتجا مادام القانون يستلزم توفر الشرطين معا للإعفاء من العقاب . (جلسة ٤/٢٤/١٩٣٣ طعن رقم ١٤١٨ سنة ٣ ق الربع قرن ص ٧٣٨)

• إن القانون يشترط لعدم العقاب على القذف الموجه إلى الموظف أو من في حكمه توافر شرطين هما حسن النية وإثبات صحة وقائع القذف كلها ، فإذا كان المتهم لم يستطع إثبات صحة جميع الوقائع التي أسندها إلى

المجنى عليه فإن خطأ الحكم في صدد سوء النية لا يكون له أثر في الإدانة . (جلسة ١٩٤٥/١٢/٢٤ طعن رقم ١٤٨٥ سنة ١٩٤٥ مجموعة الربع قرن ص ٧٤٠)

♦ أمثلة النقد المباح والغير لمباح :

• لا مانع من اشتغال المقال الواحد وما يتبعه من رسم وغيره على عبارات يكون الغرض منها الدفاع عن مصلحة عامة وأخرى يكون القصد منها التشهير والحكمة في هذه الحالة أن توازن بين القصدين وتقدر أيهما كانت له الغلبة في نفس الناشر ولا محل للقول بأن حسن النية يجب أن يقدم في كل الأحوال على ما عداه وإلا لاستطاع الكاتب تحت ستار الدفاع ظاهرياً عن مصلحة عامة مزعومة أن ينال من كرامة الموظف العمومي ما شاء دون أن يناله القانون بعقاب . (جلسة ١٩٣٢/١/٤ طعن رقم ٥٣ سنة ٢٠٠٢ ق الربع قرن ص ٧٣٨)

• إذا كان للإنسان أن يشتد في نقد اخصامه السياسيين فإن ذلك يجب أي يتعدى حد النقد المباح ، فإذا خرج إلى حد الطعن والتجريح فقد حقت عليه كلمة القانون ولا يبرر عمله أن يكون اخصامه قد سبقوه في صحفهم إلى استباحة حرمان القانون في هذا الباب ويكفي أن ترعى المحكمة هذا الظرف في تقدير العقوبة . (جلسة ١٩٣٢/١/٤ طعن رقم ٥٣ سنة ٢٠٠٢ مجموعة الربع قرن ص ٧٣٨)

• النقد المباح هو إبداء الرأي في أمر أو عمل دون المساس بشخص صاحب الأمر أو العمل بغية التشهير به أو الحط من كرامته فإذا تجاوز النقد هذا الحد وجب العقاب عليه باعتباره مكوناً لجريمة سب أو إهانة أو قذف حسب الأحوال ، وإن فلا يعد من النقد المباح التعرض لأشخاص النواب والطعن في ذمتهم برميهم بأنهم أقرروا المعاهدة المصرية والإنجليزية مع يقينهم أنها ضد مصلحة بلدهم حرصاً على مناصبهم وما تدره عليهم من مرتبات بل أن ذلك يعد إهانة لهم طبقاً للمادة ١٥٩ من قانون العقوبات قديم . (جلسة ١٩٣٨/١/١٠ طعن رقم ٢٤٩ سنة ١٩٤٨ مجموعة الربع قرن ص ٧٣٨ ، والسنة ٤٨ ص ١٠٩٦)

• النقد المباح هو إبداء الرأي في أمر أو عمل دون المساس بشخص صاحب الأمر أو العمل بغية التشهير به أو الحط من كرامته وهو ما لم يخطئ في تقديره ذلك أن النقد كان عن واقعة عامة وهي سياسة توفير

الألوية والعقابر الطبية في البلاد وهو أمر عام يهم الجمهور ، ولما كانت عبارة المقال تتلاعب وظروف الحال وهدفها الصالح العام ولم يثبت أن الطاعن قصد التشهير بشخص معين فإن النعي على الحكم بالخطأ في تطبيق القانون يكون على غير أساس . (الطعن رقم ٣٣ لسنة ٣٥ ق جلسة ١١/٢٠/١٩٦٥ س ١٦ ص ٧٨٧ والسنة ٤٨ ص ١٠٦٩)

• تعرف حقيقة ألفاظ السب أو القذف هو بما يطمئن إليه قاضي الموضوع في تحصيله لفهم الواقع في الدعوى ، إلا أن حد ذلك أن لا يخطئ في تطبيق القانون على الواقعة كما صار إثباتها في الحكم أو يمسح دلالة الألفاظ بما يحيلها عن معناها . تحرى الألفاظ للمعنى الذي استخلصه المحكمة وتسميتها باسمها المعين في القانون - سبا أو قذفا - هو من التكيف القانوني الذي يخضع لرقابة محكمة النقض . قذف قاض بغرفة المداولة بصوت مرتفع على مسمع من الشهود ويسمعه من بالخارج تحقق به العلانية في القذف . (السنة ١٧ ص ١٠٦)

• متى كان المقال محل الدعوى قد اشتمل على إسناد وقائع للمجنى عليه هي أنه مقامر بمصير أمه وحياة شعب وأن التاريخ كتب له سطورا يخجل هو من ذكرها وأنه تربي على موائد المستعمرين ودعامة من دعائم الاقتصاد الاستعماري الذي بناه اليهود بأموالهم وأنه أحد الباشوات الذين لا يدرون مصيرهم إذا استقل الشعب وتولت عنهم تلك اليد التي تحمي مخازنهم يد الإنجليز التي يهيمها وجود هؤلاء الزعماء على رأس الحكومات في مصر وغيرها من الدول المنكوبة وأنه يسافر الى بلاد الإنجليز ليمرغ كرامة مصر في الأوحال وليخترع نوعا من التسوق هو الاستجداء السياسي فإنه يكون مستحقا لعقوبة القذف المنصوص عليها في المادة (٣٠٢) من قانون العقوبات إذ أن عباراته تشتمل على نسبة أمور لو كانت صادقة لا وجبت عقاب من نسبت إليه قانونا أو احتقاره عند أهل وطنه ومن الخطأ اعتبار هذا المقال نقدا مباحا لسياسة المجنى عليه وقع بحسن نية دون أن يكون المتهم قد تمسك بأنه إنما كان ينتقد أعمال المجنى عليه وهو موظف بسلامة نية ويقدم على كل وإتعة من ذلك الوقائع ما يفيد صحتها . (جلسة ١٥/٦/١٩٤٨ طعن رقم ٥٠ سنة ١٨ ق مجموعة الربع قرن ص ٧٣٧)

• لا يشفع في تجاوز حدود النقد المباح أن تكون العبارات المبينة التي استعملها المتهم هي مما جرى العرف على المساجلة بها . (جلسة ٢٧/٢/١٩٣٢ طعن رقم ١١١٦ سنة ٣ ق مجموعة الربع قرن ص ٧٣٨)

• النقد لا يخرج عن كونه قذفا متى اشتمل على ما يشين المودف من جهة عمله ولا يجدى المتهم أن يكون العبارات التي أسند فيها إلى المجنى عليه أمورا لو صحت لأوجبت عقابه قانونا أو احتقاره عند أهل وطنه قد سبقت على سبيل الفرض على أنها حقيقة فإن القصد الجنائي يتحقق متى كانت العبارات شائنة بذاتها دون حاجة إلى دليل آخر ولا تصح تبرئته على أساس أن هذا منه إنما كانت نقدا مباحا إلا إذا أثبت حسن نيته وقدم الدليل على صحة كل من واقعة من الوقائع التي أسندها إلى الموظف . (جلسة ١٥ / ١٩٤٨ طعن رقم ٥٢ سنة ١٨ ق مجموعة الربع قرن ص ٧٣٨)

• متى كان الحكم متضمنا ما يفيد أن المتهم كان فيما نسبته إلى المجنى عليه في الحدود المرسومة في القانون للنقد الذي لا عقاب عليه فلا يقدح في صحته إن كانت العبارات التي استعملها المتهم مرة قاسية . (جلسة ١/٤ / ١٩٤٩ طعن رقم ١٧٢٨ سنة ١٨ ق مجموعة الربع قرن ص ٧٣٨)

• إن نقد القانون في ذاته من حيث عدم توافر الضمانات الكافية في أحكامه هو من قبيل النقد المباح لتعلقه بما هو مكفول من حرية الرأي لكشف العيوب التشريعية للقوانين . (جلسة ١٠ / ١ / ١٩٣٨ طعن رقم ٢٤٩ سنة ٨ ق مجموعة الربع قرن ص ٧٣٧)

• أن مجرد نقد القرارات الصادرة من اللجنة المشار إليها في المادة الثانية من القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٣٦ هو من النقد المباح مادام الناقد لن يتعرض في نقده لأشخاص أعضاء هذه اللجنة ولم يرم إلى إهانتهم أو التشهير بهم . (جلسة ١٠ / ١ / ١٩٣٨ طعن رقم ٢٤٩ سنة ٨ ق الربع قرن ص ٧٣٧)

• إسناد المتهم إلى المجنى عليها أنها تتزعم عصابة تخصصت في اغتصاب العقارات بطرق غريبة مستغلة ما تتميز به من جمال ودهاء تغرى به الكثير ممن تتصل بهم في أجهزة الدولة وأنها تقدمت للشهر العقاري بأوراق تدعى بها ملكيتها حتى معروف بأكمله ولما أرجأت المصلحة أوراقها للتحري بشأنها أخذت في التردد هنا وهناك لكي تتوصل إلى تحقيق أغراضها غير المشروعة يشكل جريمة قذف ولا يشكل ما تقدم نقدا مباحا لأن النقد المباح هو إبداء الرأي في أمر أو عمل دون المساس بشخص صاحب الأمر أو العمل بغية التشهير به أو الحط من كرامته فإذا تجاوز النقد هذا الحد وجب العقاب عليه وكانت عبارات المقال السابق ذكرها شائنة ومن شأنها لو صحت إيجاب عقاب المطعون ضدها واحتقارها عند أهل وطنها .

(الطعن رقم ١٧٧ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٥/٦/٢٣ لسنة ٢٦ ص ٥٦٧)

• إن النقد المباح هو إبداء الرأي في إجراء عمل دون المساس بشخص صاحب الأمر أو العمل بغية التشهير به أو الحط من كرامته فإذا تجاوز النقد هذا الحد وجب العقاب عليه باعتباره مكونا لجريمة سب أو إهانة أو قف حسب الأحوال . (الطعن رقم ٣٠٨٧ لسنة ٦٢ ق جلسة ٢٠٠٠/٥/٨)

• تحديد المقصود بالسب والقذف مرجعه الى محكمة الموضوع . (السنة ١٥ ص ٢٨٩ والربع قرن ص ٨٣٠/٧٢٩)

• كون المطاعن الموجهة من الساب أو القاذف محشوة بالعبارات الخادشة للشرف والألفاظ الماسة بالاعتبار يتحقق به علم المتهم المفترض ويتحقق القصد الجنائي قبله ، ولا محل من ثم للتحديث عن النقد المباح الذي هو إبداء في أمر أو عمل دون أن يكون فيه مساس بشخص من وجه إليه التشهير أو الحط من الكرامة . (الطعن رقم ٢٧٣٥٤ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٥/١١/١٩٩٤)

♦ القصد الجنائي :

• لما كان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بمد تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة سائغة من شأنها أن تؤدي الى ما رتبته عليها . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن القصد الجنائي في جريمة السب أو القذف يتوافر إذا كانت المطاعن الصادرة من الساب أو القاذف محشوة بالعبارات الخادشة للشرف والألفاظ الماسة بالاعتبار فيكون علمه عندئذ مفترضا ، ومتى تحقق القصد فلا يكون هناك ثمة محل للتحديث عن النقد المباح الذي هو مجرد إبداء الرأي في أمر أو عمل دون أن يكون فيه مساس بشخص صاحب الأمر أو العمل بغية التشهير به أو الحط من كرامته ، فإذا تجاوز النقد هذا الحد وجب العقاب عليه باعتباره مكونا لجريمة السب والقذف . لما كان ذلك ، وكان ما أورده الحكم المطعون فيه في متوناته من عبارات دالة بذاتها على معنى السباب كما هو معروف به في القانون لما تضمنته من إسناد وقائع لو صحت لأوجب احتقار المجنى عليه عند أهل وطنه ونالت من سمعته ونزاهته فإن ما استخلصه الحكم من توافر القصد الجنائي لدى الطاعن بصفته رئيس تحرير الجريدة التي نشر فيها المقال يكون استخلاصا سديدا في القانون . (الطعن رقم ٢٠٨٧١ لسنة ٦٣ ق جلسة

♦ **عدم قبول دعوى القذف بعد مضي ثلاثة أشهر من يوم العلم****بالجريمة :**

• عدم قبول دعوى القذف أو السب بعد مضي ثلاثة أشهر من يوم العلم بالجريمة ومركبها علما يقينا يترتب عليه عدم قبول الدعيين الجنائية والمدنية . (السنة ٤٦ ص ٧٧٦)

• تتابع وقائع القذف والسب لاحتساب ميعاد سقوط الحق في الشكوى من تاريخ آخر واقعة من الوقائع المتتابعة . (الطعن رقم ١٣٧٠٧ لسنة ٥٩ جلسة ١٩٩١/١/٢٤ السنة ٢٤ ص ١٠٣٨)

♦ **يجب تحديد شخصية المجنى عليه :**

• تحديد شخصية المجنى عليه في جريمة القذف والسب لازم لتوافر الركن المادي وإلا فلا يتحقق . (طعن ٢٠٤٧١ لسنة ٦٠ ق جلسة ١١/١٤/١٩٩٩)

♦ **حسن النية غير مؤثر إلا في حالة المادة (٣٠٢) عقوبات :**

• لا يتطلب القانون قصدا جنائيا خاصا في جرائم القذف والسب وهما قصد الإسناد وقصد الإذاعة ولا عبرة بحسن النية أو الاعتقاد بصحة الأمور التي نسبها الى المجنى عليه لأن حسن النية غير مؤثر إلا في حالة المادة (٣٠٢) عقوبات . (طعن ٤١١٣٨ لسنة ٥٩ ق جلسة ١١/٨/١٩٩٥)

♦ **مدى خضوع السب والقذف لرقابة محكمة النقض :**

• إن تحرى الالفاظ للمعنى الذى استخلصته المحكمة وتسميتها باسمها المعين فى القانون سبا أو قذفا هو من التكييف القانونى الذى يخضع لرقابة محكمة النقض باعتبارها الجهة التى تهيم على الاستخلاص المنطقى الذى يتأدى إليه الحكم مقدماته المسلمة ، وكان ما سطره الحكم المطعون فيه من أن المتهمين بوصفهما من ضباط الشرطة قاما بتحرير تقريرين أوردتا بها أن الذى أثار حفيظة الجار هو تردد مساعد الشرطة المدعى بالحقوق المدنية الأولى على الثانية بمسكنها دون أن يتأكد اقترانه بها أو وكالته عنها وانتهيا

الى ضرورة توجيه النصح الى المدعى بالحقوق المدنية الأول بالابتعاد عن مواطن الشبهات وأن المدعين بالحقوق المدنية قدما أمام النيابة العامة وثيقة زواجهما، فإن ما سطره الطاعن والمحكوم عليه الآخر على السياق الذي أورده الحكم فيما تقدم ليس من شأنه إن صح أن يحط من قدر المدعين بالحقوق المدنية بين أهل وطنها أو يستوجب عقابهما أو خدشا لشرفهما أو اعتبارهما فإن ما أسند إليهما لا جريمة فيه ولا يشكل أية جريمة أخرى معاقب عليها قانونا مما يتعين معه نقض الحكم والقضاء ببراءة الطاعن الأول والمحكوم عليه الآخر لاتصال وجه الطعن به . (الطعن رقم ٥٧٣٦ لسنة ٥٨ جلسة ١٩٨٩/١/٥ لسنة ٤٠ ص ٥)

• عدم إيراد الحكم بما يسوغه الشخص المقصود بالقذف قصور يوجب نقضه . (الطعن ٩٥٤٦ لسنة ٥٢ ق ١٩٨٢/٤)

• لما كان الحكم الابتدائي قد ساق - في حدود سلطته الموضوعية - الأدلة السائغة على المعنى المستفاد من العبارات التي صدرت من الطاعنين ، وما تحمله من إسناد أمور للمجنى عليه لو كانت صادقة لأوجب احتقارهما عند أهل وطنهما وهي أن كليهما كان يعاشر الآخر معاشرة غير مشروعة قبل الزواج - ومن بين هذه الأدلة ترديدا هذا المعنى صراحة في مذكرة دفاع الطاعن الثالث وسائر الطاعنين ، وإذا كان أحد منهم لا يمارى في صحة ما نقله الحكم عنهم في هذا الصدد فإن حسب الحكم المطعون فيه - في الرد على قائلهم بعدم حتمية حمل العبارات الصادرة منهم محمل القذف - أخذه بأسباب الحكم الابتدائي وذلك بغرض إثارتهم تلك المقالة إذ هي ليست دفاعا جديدا وإنما محض منازعة في ركن من أركان الجريمة التي دلت الحكم الابتدائي من قبل على توافرها بما فيه الكفاية - على ما سلف بيانه ، ومن ثم فإن تعيب الحكم المطعون فيه في هذا الصدد لاكتفائه بالإحالة الى أسباب الحكم الابتدائي يكون في غير محله . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا . (مجموعة أحكام النقض السنة ٢٩ ص ١٢٣)

♦ العقوبة الجنائية للقذف :

تنص المادة (٣٠٣) عقوبات على أنه " يعاقب على القذف بالحبس مدة لا تجاوز سنة وبغرامة لا تقل عن ألفين وخمسمائة جنيه ولا تزيد على سبعة آلاف وخمسمائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين ، فإذا وقع القذف في حق موظف عام أو شخص ذي صفة نيابية عامة أو مكلف بخدمة عامة ،

وكان ذلك بسبب أداء الوظيفة أو النيابة أو الخدمة العامة ، كانت العقوبة الحبس مدة لا تجاوز سنتين وغرامة لا تقل عن خمسة آلاف جنيه ولا تزيد على عشرة آلاف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين " .

وقد فرقت هذه المادة بين عقوبة القذف البسيط وبين القذف الذى يرتكب ضد موظف عام أو شخص ذى صفة نيابية عامة أو مكلف بخدمة عامة وهما على الترتيب التالى:

أولاً : القذف البسيط

المشرع قد وضع حدا أدنى وحدا أقصى للغرامة التى يجوز الحكم بها ، بينما اقتصر بالنسبة للحبس على تحديد أقصى مدته فقط دون ن يضع له حد أدنى ، مما يتيح للقاضى أن يحكم بحده الأدنى العام وهو أربع وعشرون ساعة ، وبذلك يكون المشرع قد ترك القاضى سلطة تقديرية واسعة فى تحديد العقوبة الملائمة ، ويسترشد القاضى فى سبيل ذلك بكافة الاعتبارات والظروف السابقة لنشاط الجانى أو المعاصرة أو اللاحقة عليه .

وتجدر الإشارة الى أنه لا عقاب على الشروع فى القذف جنحة لا يعاقب على الشروع فيها إلا إذا نص المشرع على ذلك ، ولم يرد نص يقرر العقاب على الشروع .

ويجب لتحريك الدعوى العمومية عن جريمة القذف تقديم شكوى شفوية أو كتابية من المجنى عليه أو من وكيله الخاص الى النيابة العامة أو الى أحد مأمورى الضبط القضائى طبقاً للمادة الثالثة من قانون الإجراءات الجنائية وفى هذه الحالة تسرى قواعد الشكوى المقررة فى هذه المادة وما بعدها ومنها عم قبول الشكوى بعد ثلاثة أشهر من يوم علم المجنى عليه علماً يقينا بالجريمة ومرتكبها ولا يحتسب يوم العلم بوقوع جريمة القذف ومرتكبها ضمن الميعاد المقرر لتقديم الشكوى باعتبار أن هذا العلم هو الأمر المعترف قانوناً مجرياً للميعاد وتنقضى الدعوى العمومية عن القذف بتنازل مقدم الشكوى فى أى وقت الى أن يصدر فى الدعوى حكم نهائى .

ثانياً : تشديد عقوبة القذف بالنظر الى صفة المجنى عليه

إذا كان المجنى عليه فى القذف موظفاً عاماً أو شخصاً ممن اعتبرهم المشرع فى حكم الموظف العام ، كان ذلك سبباً لتشديد عقاب القذف ، وقد نصت على تشديد العقوبة لصفة المجنى عليه المادة (٣٠٣) فى فقرتها

ويشترط لانتطابق الظرف المشدد شرطين الأول : أن يكون المجنى عليه من ذوى الصفة العمومية ، وثبت للمجنى عليه هذه الصفة إذا كان موظفا عاما أو شخصا ذى صفة نيابية عامة أو مكلفا بخدمة عامة ، والثاني : أن يكون القذف بسبب أداء الوظيفة أو النيابة أو الخدمة العامة ، ويعنى هذا الشرط أن تكون هناك رابطة سببية بين القذف وأداء صاحب الصفة العمومية لعمله ، أى أن تكون وقائع القذف متعلقة بكيفية أداء الموظف لواجباته الوظيفية ، فإذا توافر هذين الشرطين فى القذف شددت عقوبته الى الحبس مدة لا تجاوز سنتين والغرامة التى لا تقل عن خمسة آلاف جنيه ولا تزيد على عشرة آلاف جنيه أو إحدى هاتين العقوبتين والتشديد هنا يكون برفع الحد الأقصى للحبس الى سنتين بدلا من سنة واحدة فى القذف البسيط وزيادة الحد الأدنى والأقصى للغرامة (انظر فيما سبق الدكتور فتوح الشاذلى)

الباب الثانى جرائم النشر

الفصل الأول

الجرائم المنصوص عليها بطريق النشر أو المطبوعات

.....

تنص المادة (٣٠٧) من قانون العقوبات على أنه " إذا ارتكبت جريمة من الجرائم المنصوص عليها في المواد ١٨٢ الى ١٨٥ ، ٣٠٣ ، ٣٠٦ ، بطريق النشر في إحدى الجرائد أو المطبوعات رفعت الحدود الدنيا والقصى لعقوبة الغرامة المبينة في المواد المذكورة الى ضعفها .

والجريمة المنصوص عليها في المادة ١٨٢ هي العيب في حق ممثلى الدول الأجنبية المعتمدين في مصر وتنص هذه المادة على أنه " يعاقب بالحبس مدة لا تجاوز سنة وبغرامة لا تقل عن خمسة آلاف جنيه ولا تزيد على عشرة آلاف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من عاب بإحدى الطرق المتقدم ذكرها في حق ممثل لدولة أجنبية معتمد في مصر بسبب أمور تتعلق بأداء وظيفته " .

والجريمة المنصوص عليها في المادة ١٨٥ عقوبات سب الموظف العام أو ما في حكمه وتنص هذه المادة على أنه " يعاقب بالحبس مدة لا تجاوز سنة وبغرامة لا تقل عن خمسة آلاف جنيه ولا تزيد على عشرة آلاف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من سب موظفا عاما أو شخصا ذا صفة نيابية عامة أو مكلفا بخدمة عامة بسبب أداء الوظيفة أو النيابة أو الخدمة العامة وذلك مع عدم الإخلال بتطبيق الفقرة الثانية من المادة (٣٠٢) إذا وجد ارتباط بين السب وجريمة قذف ارتكبتها ذات المتهم ضد نفس من وقعت عليه جريمة السب " .

والجريمة المنصوص عليها بالمادة (٣٠٦) هي السب العلنى والسالف ذكرها .

وارتكاب هذه الجرائم بطريق النشر في الجرائد والمطبوعات بعد التفكير والتروى يجعل لها من الخطورة ما لا يكون لها إذا وقعت بمجرد القول في الشوارع أو غيرها من المحلات العمومية في وقت غضب أو على أثر استفزاز خصوصا إذا كانت الألفاظ مما يرد عادة على السنة العامة ، ومن جانب أخرى فإن حملات القذف أو السب قد يتخذها بعض من لا أخلاق لهم سبيلا للكسب أو غيره من الأغراض الشخصية .

ويرجع تشديد العقاب الى أن هذا القذف في الغالب وليد تروى وأنه يغلب أن يكون وسيلة لابتزاز أموال أبرياء ونستطيع أن نضيف إليهما سببا ثالثا هو أن نشر وقائع القذف في الجرائد والمطبوعات بصفة عامة من شأنه أن يعطيها نطاقا واسعا من الذبوع مما يؤيد من خطورة الجريمة .

ولا يتطلب الظرف المشدد غير شرط وحيد هو أن تنتشر وقائع القذف على الجرائد (ويراد بها المطبوعات الدورية) وسائر المطبوعات ولو كانت غير دورية .

وأثر التشديد يقتصر على الغرامة ومقداره هو تشديدها في حديها بما عمل بهما الى الضعف . (محمود نجيب حسنى)

♦ مدى حصانة النشر :

دل الشارع بما نص عليه في المادتين (١٨٩ ، ١٩٠) من قانون العقوبات على أن حصانة النشر مقصورة على الإجراءات القضائية العلنية والأحكام التي تصدر علنا ، وأن هذه الحصانة لا تمتد الى ما يجرى في الجلسات غير العلنية ولا الى ما يجرى في الجلسات التي قرر القانون أو المحكمة الحد من علنيته ، كما أنها مقصورة على إجراءات المحاكمة ولا تمتد الى التحقيق الابتدائي ولا الى التحقيقات الأولية والإدارية لأن هذه كلها ليست علنية إذ لا يشهد بها غير الخصوم ووكلائهم - فمن ينشر وقائع هذه التحقيقات أو ما يقال فيها أو يتخذ في شأنها من ضبط وحبس وتفتيش واتهام وإحالة على المحاكمة فإنما ينشر ذلك على مسؤوليته ، وتجاوز محاسبته جنائيا عما يتضمنه النشر من قذف وسب وإهانة ، فحرية الصحفي لا تتعدى حرية الفرد العادي ولا يمكن أن تتجاوزها إلا بتشريع خاص . (الطعن رقم ٦٢١ لسنة ٣٢ جلسة ١٦/١/١٩٦٢ السنة ١٣ ص ٤٧)

♦ مسئولية رئيس التحرير مسئولية مفترضة :

مسئولية رئيس التحرير مسئولية مفترضة مبناها صفته ووظيفته في الجريدة فهي تلازمه متى ثبت أنه يباشر عادة وبصورة عامة دوره في الإشراف ولو صادف أنه لم يشرف على إصدار هذا العدد أو ذاك من أعداد الجريدة ولا يرفع هذه المسئولية عن عاتقه أن يكون قد عهد ببعض اختصاصه لشخص آخر مادام قد استبقى لنفسه حق الإشراف عليه ، ذلك لأن

مراد الشارع من تقرير هذه المسؤولية المفترضة إنما مرده في الواقع هو افتراض علم رئيس التحرير بما تنشره الجريدة وأذن بنشره أي أن المشرع قد أنشأ في حقه قرينة قانونية بأنه عالم بكل ما تنشره الجريدة التي يشرف عليها فمستوليته إذن مفترضة نتيجة افتراض هذا العلم ، ومادامت عبارات المقال دالة بذاتها على معنى السبب فقد حقت عليه مسؤوليته الفرضية وإلا يمكنه التنصل منها إلا إذا كان القانون لا يكتفى للعقاب بمجرد العلم بالمقال والإذن بنشره بل يشترط قصدا خاصا لا تنفيده عبارات المقال ولا تشهد به ألفاظ أو علما خاصا لا تكل على وجوده معاني المقال المستفادة من قراءته . (الطعن رقم ٤٨٢ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٤/١١/١٧ السنة ١٥ ص ٦٨٧) وقضى بأن : لما كان قدر صدر - من بعد صدور الحكم المطعون فيه - حكم المحكمة الدستورية العليا في الدعوى رقم ٥٩ لسنة ١٩٩٧ ق دستورية بجلسة أول فبراير سنة ١٩٩٧ قاضيا بعدم دستورية ما نصت عليه الفقرة الأولى من المادة ١٩٥ من قانون العقوبات - التي رفعت الدعوى على المطعون ضده الثاني بموجبها - من معقبة رئيس تحرير الصحيفة بصفته فاعلا أصليا للجريمة التي ترتكب بواسطة صحيفته ، وجرى نشر هذا الحكم في الجريدة الرسمية بتاريخ ١٣ من فبراير سنة ١٩٩٧ ، ومن ثم غدا الفعل المسند الى المطعون ضده المذكور غير مؤثم ، وكان الحكم قد انتهى الى براءته من التهمة سالفة البيان ورفض التعويض عنها ، وكان الطاعن لا يدعى بوجود صورة أخرى للمسؤولية تشتمل عليها الأوراق فقد بات لا جدوى من الطعن بالنسبة الى المطعون ضده المذكور بعد أن صارت النتيجة التي خلص إليها الحكم متفقة وحكم المحكمة الدستورية العليا آنف الذكر . (الطعن رقم ٢٠٤٧١ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩٩/١١/١٤)

♦ اختصاص المحكمة بنظر الدعوى المتعلقة بالسب والقذف :

مادامت الوقائع الواردة في المقال الذي يسأل عنه المتهم بالقذف في حق المجنى عليه لا يتعلق أى منها بصفته نائبا أو وكيلا لمجلس النواب بل هي موجهة إليه بصفته فردا من أفراد الناس فيكون الاختصاص بالنظر في الدعوى المرفوعة بها لمحكمة الجنج لا لمحكمة الجنائيات . (الطعن رقم ١٢٤١ لسنة ٩٩ ق جلسة ١٩٥٠/٥/١٧ مجموعة الربع قرن ص ٢٤/١٢٦)

♦ لا يجوز أن تقل الغرامة إذا كانت واقعة القذف في حق موظف عام أو بسبب أداء وظيفته وبطريق النشر :

متى كانت جريمة القذف التي أثبتها الحكم على المتهم قد وقعت في حق موظف عام وبسبب أداء وظيفته وبطريق النشر في إحدى الجرائد فإنه لا يجوز طبقاً للمادة (٣٠٧) من قانون العقوبات أن تقل الغرامة عن ضعفي الحد الأدنى لعقوبة الغرامة المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة (٣٠٣) من هذا القانون فإذا كان الحكم الذي أدان المتهم قد قضى بمعاقبته بغرامة قدرها أربعون جنيهاً ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون . (جلسة ١٩٥٢/٥/٢٦ طعن رقم ٤٨٧ سنة ٢٢ ق مجموعة الربع قرن ص ٧٤١)

♦ الباعث على القذف ليس به تأثير على جريمة القذف أو السب :

نشر المتهم في مجلة الكواكب مقالا في صيغة برقية الى نقيب الممثلين نصها : الى نقيب الممثلين بمناسبة تحويل نقابة الممثلين الى مثل خريستو في صحتك " ، انتهاء الحكم المطعون فيه الى أنه نظرا لعدم وجود الضغينة بين المتهم والمجنى عليه ولقلة العبارات ولأن الجريدة التي نشر فيها المقال تعنى بأخبار الفنانين ، مسخ للعبارات المذكورة إذ أن العبارات المذكورة لو كانت صادقة لمست سمعة الطاعن ولأوجب احتقاره والخط من كرامته هذا الى أن الباعث على القذف لا يؤثر على قيام الجريمة . (مجموعة أحكام النقض السنة ٢٧ ص ٥٤٢)

♦ ما لا يعد سبا أو قذفا :

إن الركن المادي في جريمتي القذف والسب كليهما لا يتوافر إلا إذا تضمنت عبارات القذف أو السب تحديدا لشخص المجنى عليه ، وأن كون المجنى عليه معينا تعيينا كافيا لا محل للشك معه في معرفة شخصيته مسألة وقاع تفصل فيها محكمة الموضوع بغير معقب ، كما أن الأصل لا يعتبر المقال الصحفي - وإن قست عباراته - قذفا أو سبا أو إهانة إن هو انصب على فكرة في ذاتها أن تناول موضوعها دون أن يتعرض لشخص بعينه ولو كان الذي أوحى الى المحرر برأيه واقعة معينة صدرت عن شخص معين مادام المحرر قد تناول الفعل في ذاته وحمل رأيا قاصرا على الفعل مجردا غير ممتد الى شخص صاحبه ولم يجعل تحديد من صدر عنه ممكنا عن

طريق العبارات المنشورة ، وكان المرجع في تعرف حقيقة ألفاظ تَـذَـف أو السب أو الإهانة هو بما يطمئن إليه القاضى من تحصيله لفهم اواقع في الدعوى ولا رقابة عليه في ذلك لمحكمة النقض مادام لم يخطئ في التطبيق القانوني على الواقعة ، وكانت محكمة الموضوع قد اطمأنت في فهم سائغ لواقعة الدعوى أن المقال إنما تصدى لفعل استيلاء بعض الوكلاء على التعويضات المقضى بها عن حوادث القتل والإصابة الخطأ دون توصيلها لمستحقيها من أرامل وتكالى ويتامى وغيرهم وهو أمر عام بهم الجمهور ويمس مصالح إنسانية مبغيا عليها معصوفا بها وأن المقال إذ تأسى لأحوال أولئك إنما انصب على الفعل مجردا غير ممتد الى شخص صاحبه لا تصريحاً ولا تلميحاً أنه في ظاهره وباطنه لم يعد حواراً وعرضاً موضوعياً مجرداً وإرشاداً عن سبيل اقتضاء الحقوق ورفع المظالم ، وكان الأصل كذلك اعتبار السند حقاً إن توافرت فيه موضوعية العرض واستهدف مصلحة المجتمع ، وهو ما لم يخطئ الحكم في تقديره ذلك أن المقال كان عن واقعة إنسانية عامة وكانت عباراته تتلاءم وظروف الحال وهدفها الصالح العام ، ولم يثبت أن الغرض منها التشهير بشخص معين ، فإن النعى على الحكم الخطأ في تطبيق القانون يكون على غير أساس . (الطعن رقم ٢٩٤٧١ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩٩/١١/١٤)

وقضى أيضاً بأن : القصد الجنائي في جرائم القذف والسب والإهانة لا يتحقق إلا إذا كانت الألفاظ الموجهة الى المجنى عليه شائنة بذاتها وقد استقر القضاء على أنه في جرائم النشر يتعين لبحث وجود جريمة فيها أو عدم وجودها تقدير مرامي العبارات التي يحاكم عليها الناشر وتبين مناحيها ، فإذا ما اشتمل المقال على عبارات يكون الغرض منها الدفاع عن مصلحة عامة وأخرى يكون القصد منها التشهير فللمحكمة في هذه الحالة أن توازن بين القصدين وتقدير أيهما له الغلبة في نفس الناشر . (الطعن رقم ١٧٦٩ لسنة ٦٦ ق جلسة ٢٠٠٣/٣/٥)

♦ ما يعد سباً أو قذفاً :

إذ كان ما أسنده المطعون ضده بمقالة المنشورة بجريدة للمدعى بالحقوق المدنية (فضيلة الإمام الأكبر شيخ الجامع الأزهر) من ألفاظ ووقائع تدل في غير لبس بل تكاد تتراءى للمطلع في مصارحة على أن المطعون ضده إنما يرمى بها الى إسناد ألفاظ ووقائع مهينة الى المدعى بالحقوق المدنية ، وهى أنه يكذب ويضلل الحكومة ويخالف أوامر الشرع

ويتخاذه عن نصرته ، فضلا عن عنوان المقال وما حواه من ألفاظ لها دلالات وإيحاءات مهينة وشائنة وتتطوى بذاتها على المساس بكرامة المدعى بالحقوق المدنية وتوجب احتقاره ، ولا يرد على ذلك بما حاول الحكم المطعون فيه أن يلطف به إثر ما رمى به المدعى بالحقوق المدنية ، وما انتهى إليه عنها إذ يكفي أن يوصف بها في مثل ظروفه والمنصب الذي يشغله ليبين منها أنها موجبة للاحتقار والسخرية والاستهزاء ، وأنها بعيدة عما أريد تأويلها به من معان لا تحتلها العبارات الواردة بالمقال ولا نزاع في أن إيراد تلك العبارات بما اشتملت عليه من وقائع وألفاظ مفزعة ما يتضمن بذاته الدليل على توافر القصد الجنائي . (الطعن رقم ٩١٩٤ لسنة ٧١ ق جلسة ٢٨/١٠/٢٠٠١)

♦ نشر المقال عن صحيفة أخرى لا ينفي مسئولية الناشر الأخير :

إن كان بعض ما ود بالمقال من ألفاظ ووقائع القذف منقولة من صحف أخرى سبق نشرها إلا أن الإسناد قائما مادام القصد ظاهرا لأن يستوى في ذلك أن تكون بعض العبارات أو الوقائع التي أوردها المطعون ضده بمقالة منقولة عن الغير ، ذلك أن نقل الكتابات التي تتضمن جريمة وإعادة نشرها يعتبر في حكم القانون كالنشر الجديد سواء بسواء ، ولا يقبل من أحد للإفلات من المسئولية الجنائية أن يتذرع بأن تلك الكتابات إنما نقلت من صحيفة أخرى ، إذ الواجب يقتضى على من ينقل كتابة سبق نشرها بأن يتحقق قبل إقدامه على إعادة النشر من أن تلك الكتابة لا تنطوي على أية مخالفة للقانون . (الطعن رقم ٩١٩٤ لسنة ٧١ ق جلسة ٢٨/١٠/٢٠٠١)

♦ القذف يتحقق بأى صيغة :

إن القذف يتحقق بكل صيغة ولو تشكيكية متى كان من شأنها أن تبقى فى الأذهان عقديّة ولو وقتية أو ظنا أو احتمالا ولو وقتيا فى صحة الأمور المدعاة ، ولما كانت المحكمة قد قضت ببراءة الناشر ورفض الدعوى المدنية على خلاف ما سبق فإن حكمها يكون مبنيا على الخطأ فى تطبيق القانون مما يوجب نقضه ، ولما كان هذا الخطأ قد حجب المحكمة عن تقدير أدلة الدعوى فإنه يتعين أن يكون مع النقض الإعادة ، وإلزام المطعون ضده المصاريف المدنية . (الطعن رقم ٩١٩٤ لسنة ٧١ ق جلسة ٢٨/١٠/٢٠٠١)

♦ سلطة محكمة النقض فى جرائم النشر :

إن تحرى الألفاظ للمعنى الذى استخلصته المحكمة وتسميتها باسمها المعين فى القانون (سبا وقذفا) هو من التكييف القانونى الذى يخضع لرقابة محكمة النقض باعتبارها الجهة التى تهيم على الاستخلاص المنطقى الذى يتأدى إليه الحكم فى مقدماتها المسلمة ، وعلى ذلك استقر قضاء هذه المحكمة على أن لمحكمة النقض فى جرائم النشر تقدير مرامى العبارات التى يحاكم عليها الناشر لأنه وإن عد ذلك فى الجرائم الأخرى تدخلا فى الموضوع إلا أنه فى جرائم النشر وما شابهها يأتى تدخل محكمة النقض من ناحية أن لها بمقتضى القانون تعديل الخطأ فى التطبيق على الواقعة بحسب ما هى مبينة فى الحكم ، ومادامت العبارات المنشورة هى بعينها الواقعة الثابتة فى الحكم صح لمحكمة النقض تقدير علاقتها بالقانون من حيث وجود جريمة فيها أو عدم وجودها ومن حيث توفر ما يستوجب التعويض من عدمه ، وذلك لا يكون إلا بتبين مناحيها واستظهار مراميها لإنزال حكم القانون على وجهه الصحيح . (الطعن رقم ٩١٩٤ لسنة ٧١ ق جلسة ٢٨/١٠/٢٠٠١)

♦ النقد المباح :

من المقرر أن النقد المباح هو إبداء رأى فى أمر أو عمل دون المساس بشخص صاحب الأمر أو العمل بغية التشهير أو الحط من كرامته ، فإذا تجاوز النقد هذا الحد وجب العقاب عليه . لما كان ذلك ، وكانت عبارات المقال موضوع الاتهام شائنة ومن شأنها لو صحت استتجاب عقاب المطعون ضدها واحتقارها عند أهل وطنها ، فإن ما ينعاه الطاعن على الحكم بقالة أن تلك العبارات إنما كانت من قبيل النقد المباح فى غير محله . (مجموعة أحكام النقض السنة ٢٦ ص ٥٦٧)

♦ المحاكم المختصة بنظر جرائم الصحافة :

تنص المادة (٢١٥) من قانون الإجراءات الجنائية على أن " تحكم المحكمة الجزئية فى كل فعل يعد بمقتضى القانون مخالفة أو جنحة عدا الجنب التى تقوم بواسطة الصحف أو غيرها من طرق النشر على غير الأفراد وتنص المادة (٢١٦) إجراءات جنائية على أنه " تحكم محكمة الجنايات فى كل فعل يعد بمقتضى القانون جنابة وفى الجنب التى تقع بواسطة الصحف أو غيرها من طرق النشر عدا الجنب المضرة بأفراد الناس وغيرها من الجرائم

الأخرى التى ينص القانون على اختصاصها بها " .

وتطبيقاً لذلك قضى بأن : كانت الوقائع المنشورة والتى نسب المدعى بالحق المدنى الى المتهمين نشرها متهما إياهم بالقذف والسب والبلاغ الكاذب تتعلق بصفته عضواً بلجنة مراجعة الأغاني بهيئة الإذاعة والتليفزيون وليست موجهة إليه بصفته من أحاد الناس ، ومن ثم فإن الاختصاص ينعقد لمحكمة الجنايات بنظر الدعوى ولا عبرة بكون المدعى بالحق المدنى أقام الدعوى بشخصه طالما أن وقائع القذف والسب موجهة إليه وليس الى اللجنة ، ومن ثم فإن محكمة الجنايات إذ جددت اختصاصها تكون قد خالفت القانون مما يتعين معه تعيين محكمة جنايات القاهرة محكمة مختصة بنظر الدعوى .
(نقض جنائى ١٧/٤/١٩٨٤ مجموعة المكتب الفنى س ٣٥ ص ٤٣١)

وقضت أيضاً بأن : مدامت الوقائع الواردة فى المقال الذى يسأل عنه المتهم بالقذف فى حق المجنى عليه لا يتعلق أى منها بصفته نائباً ووكيلاً لمجلس النواب ، بل هى موجهة إليه بصفته فرداً من أفراد الناس فيكون الاختصاص بالنظر فى الدعوى المرفوعة بها لمحكمة الجنايات لا لمحكمة الجنايات . (نقض جنائى ١٧/٥/١٩٥٠ مجموعة المكتب س ١ ص ٦٥٧)

الباب الثالث

القذف عن طريق التليفون
أو الذي يصل إلى الطعن في عرض الأفراد
أو خدشاً لسمعة العائلات

الفصل الأول

القذف والسب الذي يصل إلى الطعن في عرض الأفراد

أو خدشا لسمعة العائلات

تنص المادة (٣٠٨) من قانون العقوبات على أنه " إذا تضمن العيب أو الإهانة أو القذف أو السب الذي ارتكب بإحدى الطرق المبينة في المادة (١٧١) طعنا في عرض الأفراد أو خدشا لسمعة العائلات تكون العقوبة الحبس والغرامة معا في الحدود المبينة في المواد (١٧٩ ، ١٨١ ، ١٨٢ ، ٣٠٣ ، ٣٠٦ ، ٣٠٧) على ألا تقل الغرامة في حالة النشر في إحدى الجرائد أو المطبوعات عن نصف الحد الأقصى وألا يقل الحبس عن ستة شهور .

وبنص المشرع فقد وضع حد لاستهتار بعض الصحف والمجلات وخوضها في الشؤون الخاصة للأفراد والعائلات لنهش أعراضهم وإذائهم في شرفهم وكرامتهم والإساءة إلى سمعتهم لأغراض شخصية دنيئة ، والعلة الحقيقية للتشديد هي خطورة هذا القذف بالنظر إلى خطورة الوقائع التي تناولها فهي تتصل بمجال يحرس المشرع على أن تصان له حرمة وقديسته ، فهو مجال من الشرف أكثر أهمية من سائر مجالاته ، ويعني ذلك أن أثر هذا القذف على شرف المجني عليه أشد وأبلغ .

ويقتض هذا التشديد أحد أمرين : تضمن القذف طعنا في عرض الأفراد أو تضمن خدشا لسمعة العائلات ، وقد أراد المشرع بلفظ (الأفراد) أن يشير إلى أن التشديد يتحقق سواء تضمن القذف طعنا في عرض امرأة أو رجل ، ويعني (العرض) طهارة السلوك الجنسي فكل عبارة تتضمن واقعة تمس هذه الطهارة ، وتعني الانحراف في هذا السلوك تعد طعنا في العرض ، مثال ذلك القول عن امرأة أنها على صلة جنسية بغير زوجها ، والقول عن رجل أنه يدفع بأخته إلى الرذيلة ، أو أنه وسيط بين أخته ورجل في علاقة جنسية .

وخدش سمعة العائلات ، فقد أراد به المشرع القذف الذي يمتد إلى العائلة في مجموعها ، أي لا يقتصر على أحد أفرادها دون سواء ، وساء في ذلك أن تكون وقائع القذف متعلقة بالعرض أو أن تتصل بغيره من نواحي

الكرامة ، فقد بينت المذكرة الإيضاحية أن عبارة (شرف العائلة) تتضمن فضلا عن العرض كل ما يمت إلى الشرف من النواحي الأخرى ، ومثال هذا القذف قول المتهم أن رجلا يترددون على المسكن الذي يقيم فيه المجني عليه وعائلته وأنه يرجح أن تكون لهم علاقات شائنة بنساء هذه العائلة ، والقول عن أفراد أسرة أنه يشك في صحة أنسابهم ، أو أنهم يديرون مسكنهم للقيام أو لتعاطي المخدرات أو تناول المسكرات ، أو أنهم يستغلون مكانا لإخفاء الأشياء المسروقة .

والتشديد الذي يقرره القانون يقوم على الجمع بين عقوبتي الحبس والغرامة ، فلا يكون للقاضي أن يقتصر على إحداها .

وإذا ارتكب هذا القذف عن طريق النشر في إحدى الجرائد أو المطبوعات ، فقد وضع المشرع حد أدنى للغرامة (هو نصف حدها الأقصى) ، وحدا أدنى للحبس (هو ستة شهور) ، ويعنى ذلك مزيدا من التشديد يتخذ صورة رفع الحد الأدنى للعقوبة . (راجع في كل ما سبق د/ محمود نجيب حسنى - المرجع السابق ص ٦٦٠ وما بعدها والأحكام المشار إليها)

♦ التشديد الذي أتى به المشرع هو المتضمن الطعن الحاصل في أعراض

العائلات :

إن النص الفرنسي للفقرة الثانية من المادة (٢٦٢ ع) المعدلة بالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٣١ قد عبر عن القذف المغلظة عقوبته بتلك الفقرة بأنه المتضمن طعنا في شرف العائلة ، وهذا التعبير ورد أيضا بالنسخة الفرنسية للمذكرة الإيضاحية وورد بالنص العربي لتلك المذكرة أنه المتضمن طعنا في أعراض العائلة ، وإذن فمن الواجب فهم النص العربي بالفقرة المذكورة على هذا الاعتبار أن ظرف التشديد الذي أتى به هو كون الطعن حاصلا في أعراض العائلة ومثل ذلك تماما السب المتضمن طعنا في الأعراض المنصوص عليه في الفقرة الثانية من المادة (٢٦٥) من قانون العقوبات . (جلسة ١٩٣٣/١/١٦ طعن رقم ٨٦٣ سنة ٣ مجموعة الربع قرن ص ٧٤٢)

♦ معنى آخر للطعن في أعراض العائلة :

الطعن في أعراض العائلة معناه رمى المحصنات أو غير المحصنات من النساء مباشرة أو غير مباشرة بما يفيد أن أولئك النسوة

يفرطن في أعراضهن أي يبذلن مواضع عفتهن بذلا محرما شرعا يأتيان أمورا دون بذل موضع العفة ولكنها مخالفة للأداب مخالفة تتم عن استهزاءهن لبذل أنفسهن عند الاقتضاء وتثير في أذهان الجمهور هذا المعنى الممقوت ، فكل قذف أو سب متضمن طعنا من هذا القبيل يوجه إلى النساء مباشرة أو يوجه إلى رجل أولئك النساء من عائلته ويلزمه أمرهن يكون قذفا أو سبا فيه طعن في الأعراض ويقع تحت متناول الفقرة الثانية من المادة (٢٦٢ع) قديم ، أو الفقرة الثانية من المادة (٢٦٥) بحسب الأحوال أي بحسب ما يكون هناك إسناد لواقعة أو مجرد إنشاء لوصف بغير رواية عن واقعة سلفت . (جلسة ١٩٣٣/١/١٦ طعن رقم ٨٦٣ سنة ٣٠٣ مجموعة الربع قرن ص ٧٤٢)

♦ حماية عرض المرأة والرجل على السواء :

أن عبارة (طعنا في الأعراض) التي كانت واردة في المادة (٢٦٥) من قانون العقوبات المعدلة بالمرسوم بقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٣١ قد استبدلت بها في المادة (٣٠٨) من القانون المذكور الصادر في سنة ١٩٣٧ عبارة (طعنا في عرض الأفراد أو خدشا لسمعة العائلات) وقد أريد بإضافة كلمة (الأفراد) على ما هو واضح في المذكرة الإيضاحية لمشروع هذا القانون الأخير ، حماية عرض المرأة والرجل على السواء فالقول بأن المادة (٣٠٨ع) لا يقصد بها سوى حماية أعراض النساء غير صحيح . (جلسة ٨/١٩٤٤/٥ طعن رقم ١٠١٥ سنة ١٤٠٤ مجموعة الربع قرن ص ٧٤٢)

وقضت أيضا بأن : أن قول المتهم للمجنني عليه (يا معرض) تضمن الطعن في عرضه وجهر المتهم بهذا اللفظ الخادش للشرف والاعتبار فيه ما يفيد بذاته قيام القصد الجنائي لديه ، ولا يغير من ذلك أنه كان ثملا ، مادام هو لم يكن فاقد الشعور والاختيار في عمله ولم يتناول السكر قهرا عنه أو على علم منه كما هو مقتضى المادة (٦٢) عقوبات . (جلسة ١٩٤٥/١/٢٩ طعن رقم ٢٩٧ سنة ١٥٠٥ مجموعة الربع قرن ص ٧٤٣)

ولكن قضت أيضا بأن : إن الفقرة الثانية من المادة (٢٦٥ع) شددت عقاب من يسب غيره إذا تضمنت ألفاظ السب طعنا في الأعراض ، كما شددت من قبلها الفقرة الثانية من المادة (٢٦٢) عقاب القاذف إذا كان ما قذف به يتضمن طعنا في الأعراض ، وقد عبر بالفرنسية عن الطعن في الأعراض في كلتا المادتين بتعبير واحد .

ولا يكون الطعن كذلك إلا إذا كان مانسا بالكيان العائلي جارحا لشرف الأسرة خادشا لنفوسها ، أما إذا كانت ألفاظ الطعن منصبة على شخص الرجل وحده ولا تتناول المساس بشرف عائلته فيتعين تطبيق الفقرة الأولى من المادة (٢٦٥ع) دون الفقرة الثانية ، ومن هذا القبيل سب إنسان بألفاظ (يا معرص يا فواحشي) فهذه الألفاظ مع عمومها خالية مما يمس شرف العائلة وليس فيها ما يجرح غير المسبوب وحده . (جلسة ١٩٣٦/٤/٢٧ طعن رقم ١٢٨١ سنة ١٩٣٦ ق مجموعة الربع قرن ص ٧٤٢)

♦ لا يعيب الحكم أن يبين القصد من توجيه عبارات السب إلى المجني عليه :

إن كل ما يتطلبه القانون للمعاقبة على القذف أو السب بالمادة (٣٠٨) عقوبات أن تكون عبارته متضمنة طعنا في عرض النساء أو خدشا لسمعة العائلة ، متى كانت الألفاظ التي أثبت الحكم أن المتهم وجهها إلى المجني عليه تتضمن في ذاتها طعنا في هذا القبيل ، فلا يعيبه أنه لم يبين صراحة أن القصد من توجيه عبارات السب إلى المدني عليه كان الطعن في عرضه أو خدش سمعة عائلته . (جلسة ١٩٤٥/١٠/١ طعن رقم ١٣٣٨ سنة ١٩٤٥ ق مجموعة الربع قرن ص ٧٤٣)

♦ القصد الجنائي :

القصد الجنائي في جرائم القذف والسب والإهانة يتحقق متى كانت الألفاظ الموجهة إلى المجني عليه شائنة بذاتها ولا حاجة في هذه الحالة إلى الاستدلال عليه بأكثر من ذلك . (جلسة ١٩٣٢/١/٤ طعن رقم ٥٢ سنة ١٩٣٢ ق مجموعة الربع قرن ص ٧٣٠ والسنة ٤٨ ص ١٠٩٦)

ونقضى بأن : القصد الجنائي في جريمة الإهانة التي نصت عليها المادة (١٥٩) المذكورة يتحقق متى كانت العبارة بذاتها تحمل الإهانة ، ولا عبرة بالنبوا عث . (جلسة ١٩٣٣/١/٢ طعن رقم ٨٤٩ سنة ١٩٣٣ ق مجموعة الربع قرن ص ٧٣٠)

ونقضى بأن : القصد الجنائي في جريمة القذف يتوافر إذا كان القاذف يعلم أن الخبر الذي نشره يوجب عقاب المجني عليه أو احتقاره ، وهذا العلم مفترض إذا كانت العبارات موضوع القذف شائنة بذاتها ومقذعة . (جلسة ١٩٣٣/٦ طعن رقم ١٩٨٠ سنة ١٩٨٠ ق مجموعة الربع قرن ص ٧٣٠) وبأنه "

إن القانون لا يتطلب في جريمة القذف قصدا جنائيا خاصا ، بل يكفي لتوافر القصد الجنائي الذي يتحقق فيها متى نشر القاذف أو أذاع الأمور المتضمنة للقذف وهو عالم أنها لو كانت صادقة لأوجبت عقاب المقذوف في حقه أو احتقاره عند الناس ، ولا يؤثر في توافر هذا القصد أن يكون القاذف حسن النية أي معتقدا صحة ما رمى المجني عليه به من وقائع القذف . (جلسة ٢٣/٥/١٩٣٩ طعن رقم ١٣٢٧ سنة ٩/١١/١٩٩٥) وبأنه " إذا كان الحكم لم رقم ٤١١٣٨ لسنة ٥٩/٨/١٩٩٥) وبأنه " إذا كان الحكم لم يتحدث صراحة عن توافر القصد الجنائي لدى المتهم في جريمة القذف ، ولكن كان هذا القصد مستفادا من ذات عبارة القذف التي أوردها الحكم نقلا عن المقالات التي نشرها المتهم في حق المجني عليه فإن هذا يكفي . (جلسة ١٩٤٣/٢/٢٢ طعن رقم ٧٤٤ سنة ١٣/٣/١٩٥٠) وبأنه " مادامت المحكمة قد أوردت في حكمها ألفاظ السب ومادامت هذه الألفاظ تتضمن بذاتها خدشا للشرف ومساسا بالعرض ، فإنه لا يكون ثمة ضرورة لأن نتحدث صراحة واستقلالاً عن القصد الجنائي إذ يكفي في السب أن تتضمن ألفاظه خدش الشرف بأي وجه من الوجوه ، كما يكفي أن يكون القصد مستفادا من ذات عبارات السب " (جلسة ١٩٥٠/٣/٢١ طعن رقم ١٣١٦ سنة ٩/١١/١٩٩٥) وبأنه " متى تحقق القصد في جريمة القذف لا يكون هناك محل للخوض في مسألة سلامة النية إلا في حدود ما يكون الطعن موجهاً إلى موظف عمومي أو من في حكمه ، فإذا لم يكن المدعيان بالحق المدني كذلك فلا يقبل من الطاعن الأول أي دليل به إثبات ما قذف وفي هذا ما يكفي لرفض إجابة طلب ضمن الأوراق من الوجهة القانونية " (الطعن رقم ١٣٦٣ لسنة ٢٨/٣/١٩٥٩) وبأنه " من المقرر أن القصد الجنائي في جريمة السب أو القذف يتوافر إذا كانت المطاعن الصادرة من الساب أو القاذف محشوة بالعبارات الخادشة للشرف والألفاظ الماسة بالاعتبار فيكون علمه عندئذ مفترضا - ومتى تحقق القصد الجنائي فلا يكون هناك ثمة محل للتحدث عن النقد المباح الذي هو مجرد إبداء الرأي في أمر أو عمل دون أن يكون فيه مساس بشخص صاحب الأمر أو العمل بغير التشهير به أو الحط من كرامته ، فإذا ما تجاوز النقد هذا الحد وجب العقاب عليه باعتباره مكونا لجريمة السب أو القذف " (الطعن رقم ٤٨٢ لسنة ٢٤/١١/١٩٦٤) وبأنه " القصد الجنائي في جرائم القذف والسب والعيب من شأن محكمة الموضوع تقدير ثبوته في كل دعوى ، ولها أن تستخلص توافره من ذات عبارات القذف والسب والعيب ، وعلى المتهم في

هذه الحالة عبء النفي وليس على المحكمة أن تتحدث صراحة عن قيام هذا الركن فإن ما تورده فيه من الأدلة وأدلة ثبوتها يتضمن بذاته ثبوته ، إلا أنه إذا كان الحكم قد قضى بالإدانة في جريمة من تلك الجرائم ، وكان قضاؤه بذلك متضمنا توافر القصد الجنائي لدى المحكوم عليه ، ولكنه أورد في الوقت نفسه وقائع تتعارض بذاتها مع القول بوجود القصد الجنائي وانتقائه ، وإذن فإن كان الحكم قد أدان المتهم على أساس أنه قصد العيب في الذات الملكية ، ثم قال ما مفاده أن هذا المتهم حين ارتجل الخطبة المقول بتضمنها العيب كان في حالة انفعال وثورة نفسانية فجمع لسانه وزل بيانه وانزلق إلى العبارة التي تضمنت العيب ، فإنه يكون قد أخطأ لأنه إذا صح أن عبارة العيب قد صدرت عفوا من المتهم في الظروف والملابسات التي ذكرها الحكم ، فإن القول بأنه قصد أن يعيب يكون غير سائغ ، وكان الواجب على المحكمة في هذه الدعوى حين رأت الأدلة أن تبين على مقتضى أي دليل أسست قيام القصد الجنائي الذي قالت بقيامه " (جلسة ١٩٤٢/١٢/٧ طعن رقم ٢٢٤٨ سنة ٢٠١٢ اق مجموعة الربع قرن ص ٧٣١)

وقضت أيضا بأن : لا يتطلب القانون في جريمة القذف قصدا خاصا ، بل يكفي بتوافر القصد العام الذي يتحقق من نشر القذف الأمور المتضمنة للقذف وهو عالم أنها لو كانت صادقة لأوجبت عقاب المقذوف أو احتقاره ، ولا يؤثر في توافر هذا القصد أن يكون القاذف حسن النية ، أي معتقدا صحة ما رمى به المجني عليه من وقائع القذف ، وهذا العلم مفترض إذا كانت العبارات موضوع القذف شائنة بذاتها ومقذعة . (الطعن رقم ١٣٦٣ لسنة ٢٨ جلسة ١٩٥٩/٣/٢٤ السنة ١٠ ص ٣٤٨) وبأنه " إن القصد الجنائي في جريمة القذف يتوافر متى كانت العبارات التي وجهت إلى المجني عليها شائنة تسمها في سمعتها أو تستلزم عقابها " (جلسة ١٩٥٥/٣٠٥ طعن رقم ٤١٣ سنة ٢٥ اق مجموعة الربع قرن ص ٧٣٠) وبأنه " القصد الجنائي في جرائم القذف ليس إلا علم القاذف بأن ما أسنده للمقذوف من شأنه لو صح أن يلحق بهذا الأخير ضررا ماديا أو أدبيا ، وهذا الركن وأن كان يجب على النيابة طبقا للقواعد العامة أن تثبت توافره لدى القاذف إلا أن عبارات القذف ذاتها قد تكون من الصراحة والوضوح بحيث يكون من المفروض علم القاذف بمدلولها وبأنها تمس المجني عليه في سمعته أو تستلزم عقابه ، وعندئذ يكون مبنى هذه العبارات حاملا بنفسه الدليل الكافي على القصد الجنائي فلا تكون النيابة حينئذ بحاجة إلى تقديم ليلا خاصا على توافر هذا الركن ولكن يبقى للمتهم حق إحضار هذه القرينة المستخلصة من وضوح ألفاظه وأفعال واثبات عدم توافر القصد الجنائي لديه فيما كتب " (جلسة ١١/

١٩٣٣/١٢ طعن رقم ٤٣ سنة ٤٣ ق مجموعة الربع قرن ص ٧٣٠ ، والطعن رقم ٤١١٣٨ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٥/١١/٨ وبأنه " القصد الجنائي في جرائم القذف والسب والإهانة لا يتحقق إلا إذا كانت الألفاظ الموجهة إلى المجني عليه شائنة بذاتها - وقد استقر القضاء على أنه في جرائم النشر يتعين لبحث وجود جريمة فيها أو عدم وجودها تقدير مرامي العبارات التي يحاكم عليها الناشر ويتبين مناحيها ، فإذا ما اشتمل المقال على عبارات يكون الغرض منها الدفاع عن مصلحة عامة وأخرى يكون القصد منها التشهير فللمحكمة في هذه الحالة أن توازن بين القصدين وتقدر أيهما كانت له الغلبة في نفس الناشر " (الطعن رقم ٣٣ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٩٦٥/١١/٢٠ السنة ١٦ ص ٧٨٧) وبأنه " القصد الجنائي في جريمة القذف يتوافر متى كانت العبارات التي وجهها المتهم للمجني عليها شائنة تمسها في سمعتها وتستلزم عقابها ، ولا على المحكمة إن هي لم تتحدث عن قصد الإذاعة على استقلال ، مادام هذا القصد يستفاد من علانية الإسناد التي استظهرها الحكم بأدلة سائغة " (الطعن رقم ٣٢١ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٦١/٥/٢٢ السنة ١٢ ص ٥٩٠) وبأنه " إن القصد الجنائي في جرائم العيب والسب والقذف يتحقق بمجرد الجهر بالألفاظ النابية مع العلم بمعناها ولا يشترط أن يكون المتهم قد قصد النيل ممن صدرت في حقه تلك الألفاظ " (جلسة ١٩٤٣/١٠/٢٥ طعن رقم ١٦٢٨ لسنة ١٣ ق مجموعة الربع قرن ص ٧٣١) وبأنه " يكفي إثبات توافر القصد الجنائي لدى القاذف أن تكون المطاعن الصادرة منه محسوسة بالعبارات الشائنة والألفاظ المقذعة فهذه لا تترك مجالا لافتراض حسن النية عند مرسلها " (جلسة ١٩٣٣/١٢/١١ طعن رقم ٤٣ سنة ٤٣ ق مجموعة الربع قرن ص ٧٣٠) وبأنه " القصد الجنائي في جرائم السب والإهانة يعتبر متوافرا متى كانت ألفاظ السب وعبارات الإهانة متضمنة لعيب معين أو خادشة للنفوس والاعتبار " (جلسة ١٩٣٤/٢/٥ طعن رقم ٣٧٨ سنة ٤٣ ق مجموعة الربع قرن ص ٧٣٠) وبأنه " لا يتطلب القانون في جريمة القذف قصدا خاصا بل يكفي بتوافر القصد العام الذي يتحقق متى نشر القاذف الأمور المتضمنة للقذف وهو عالم أنها لو كانت صادقة لأوجب عقاب المقذوف في حقه أو احتقاره ، وهذا العلم مفترض إذا كانت العبارات موضوع القذف شائنة بذاتها ، ومتى تحقق هذا القصد فلا يكون هناك محل للتحدث عن سلامة النية مادام أن المجني عليه ليس من الموظفين العموميين أو من في حكمهم " (الطعن رقم ٦٢١ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٦٢/١/١٦ السنة ١٣ ص ٤٧) وبأنه " مادامت عبارات السب التي أثبتها الحكم على الطاعن تتضمن بذاتها خدشا للشرف والاعتبار فلا موجب للتحدث صراحة واستقلالاً عن القصد الجنائي لديه "

جلسة ١٩٥٤/١٠/١٩ طعن رقم ١٠٢٤ سنة ٢٠٢٤ ق مجموعة الربع قرن ص ٧٣١) وبأنه " متى كانت العبارة المنشورة ، كما يكشف عنوانها وألفاظها دالة على أن الناشر إنما رمى إلى إسناد وقائع مهيبة إلى المدعى بالحق المدني هي أنه يشتغل بالجاسوسية فإن إيراد هذه العبارة بما اشتملت عليه من وقائع تتضمن بذاتها الدليل على توافر القصد الجنائي ، ولا يعفى المتهم أن تكون هذه العبارة منقول عن جريدة أخرى أجنبية ، فإن الإسناد في القذف يتحقق ولو كان بصفة تشكيكية متى كان من شأنها أن تلقى في الأذهان عقيدة ولو وقتية أو ظنا أو احتمالا ولو وقتيين في صحة الأمور المدعاة " (الطعن رقم ١٠٢٨ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٦١/١/١٧ لسنة ١٢ ص ٩٤) وبأنه " الأصل أن القذف الذي يستوجب العقاب قانونا هو الذي يتضمن إسناد فعل يعد جريمة يقرر لها القانون عقوبة جنائية أو بموجب احتقار المسند إليه عند أهل وطنه ، وإذا كان من حق قاضي الموضوع أن يستخلص وقائع القذف من عناصر الدعوى فإن لمحكمة النقض أن ترقبه فيما يرتبه من النتائج القانونية ببحث الواقعة محل القذف لتبين مناحيها واستظهار مرامي عباراتها لإنزال حكم القانون على وجهه الصحيح " (الطعن رقم ٦٢١ لسنة ٢١ ق جلسة ١٩٦٢/١/١٦ لسنة ١٢ ص ٤٧) وبأنه " اللفظ متى كانت دالة بذاتها على معاني السب والقذف وجبت محاسبة كاتبها عليها بصرف النظر عن البواعث التي دفعته لنشرها ، فإن القصد الجنائي يتحقق في القذف والسب متى أقدم المتهم على إسناد العبارات الشائنة بمعناها " (جلسة ١٩٤٨/٦/١٥ طعن رقم ٥٠ سنة ١٨ ق مجموعة الربع قرن ص ٧٣٠) وبأنه " يكفي في إثبات القصد الجنائي في جريمة السب أن يقول الحكم أن القصد الجنائي ثابت من نفس ألفاظ السب ومدلولها ومن ظروف المناقشة التي صدرت فيها ، مادامت الألفاظ التي أثبت الحكم صدورها من المتهم هي في ذاتها مما يخذش الشرف والاعتبار ويحط من قدر المجني عليه في أعين الناس " (جلسة ١٥/١/١٩٤٥ طعن رقم ١٤٧ سنة ١٥ ق مجموعة الربع قرن ص ٧٣١)

♦ ركن العلانية في جريمة القذف :

لا يكفي لتوافر ركن العلانية في جريمة القذف أن تكون عبارات القذف قد تضمنتها شكاوى تداولت بين أيدي الموظفين بحكم عملهم بل يجب أن يكون للجاني قد قصد إلى إذاعة ما أسنده إلى المجني عليه ، ولما كان الحكم المطعون فيه حين تحدث عن ركن العلانية قد اقتصر على القول بأن ركن العلانية مستفاد من تقديم الطاعن لشكواه بما احتوته من وقائع القذف ووصول محتواها إلى علم عدد من الناس دون أن يبين كيف انتهى إلى ذلك

أو أن يتحدث عن دفاع الطاعن المؤسس على عدم توافر ركن العلانية في الدعوى ، ويستظهر الدليل على أنه قصد ما أسنده إلى المجني عليه فإنه يكون معيباً بما يستوجب نقضه . (الطعن رقم ١٠٤٣ لسنة ٣٣ ق جلسة ٢٠/٣/١٩٦٤ السنة ١٥ ص ٢١٨) وبأنه " لما كان الحكم المطعون فيه قد تحدث عن ركن العلانية واستظهر الدليل على أن الطاعنة قصدت إذاعة ما نسبته إلى المجني عليها وذلك بما استخلصه الحكم من أن الطاعنة تعتمد إرسال الخطاب المتضمن عبارات القذف والسب إلى زوج المجني عليها - المدعى بالحق المدني - وأنها حررت الخطاب في حضور الشاهدة .. التي اطلعت عليه كما علم الشاهد .. من الطاعنة بفحوى الخطاب وما تضمنه من ألفاظ . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن استظهار القصد الجنائي في جريمة القصد الجنائي في جريمة القذف والسب علنا من اختصاص محكمة الموضوع - تستخلصه من وقائع الدعوى وظروفها دون وعقب عليها في ذلك مادام موجب هذه الوقائع والظروف لا يتنافر عقلا مع هذا الاستنتاج فإن الحكم إذا استخلص على النحو المتقدم قصد التشهير علنا بالمجني عليها يكون دلال على سوء قصد الطاعنة وتوافر ركن العلانية بما يسوغ الاستدلال عليه وتنحصر به دعوى القصور في التسبيب " (مجموعة أحكام النقض السنة ٢٨ ص ٧٤٢)

الفصل الثاني

القذف عن طريق التليفون

.....

تنص المادة (٣٠٨) مكررا عقوبات على أنه " كل من قذف غيره بطريق التليفون يعاقب بالعقوبات المنصوص عليها في المادة (٣٠٣) " .

وكل من وجه إلى غيره بالطريق المشار إليه في الفقرة السابقة سباً لا يشتمل على إسناد واقعة معينة بل يتضمن بأي وجه من الوجوه خدشاً للشرف أو الاعتبار يعاقب بالعقوبة المنصوص عليها في المادة (٣٠٦) .

وإذا تضمن العيب أو القذف أو السب الذي ارتكب بالطريق المبين بالفقرتين السابقتين طعناً في عرض الأفراد أو خدشاً لسمعة العائلات يعاقب بالعقوبة المنصوص عليها في المادة (٣٠٨) .

والمقصود بارتكاب الفعل الإجرامي بطريق التليفون أن يكون التليفون هو الوسيلة التي بواسطتها يقوم الجاني بإذاعة قذفه في عرض المجني عليه وتقع الجريمة سواء كان المستمع إلى التليفون هو المجني عليه شخصاً أو أحداً غيره لأنه لا يشترط أن يتم الطعن في حضور المجني عليه فإذا كان المتلقي للقذف في حق المجني عليه شخص آخر غير المجني عليه تحول ذلك المستمع إلى شاهد إثبات ضد الجاني وقصر التحريم على الطعن في العرض بطريق التليفون يؤدي إلى استبعاد التجريم عن الطعن الحاصل بطريق اللاسلكي ، إلا أنه قيل ويحق إلى أن تجريم الطعن في العرض بطريق التليفون لم يقصد منه قصر التجريم إذا وقع الفعل بهذا الطريق فقط ، بل يشمل أيضاً الطعن الحاصل بطريق اللاسلكي غير مرئي أو أي جهاز يمكن للغير أن يتلقى منه عبارات القذف بوضوح وبطريق السمع أو القراءة وعلى هذا فإن عبارات القذف إذا أرسلت للمجني عليه أو لغيره بطريق (الفاكس) وهو وسيلة اتصال فورية لاسلكية بطريق الكتابة تدخل في نطاق التجريم وأن كان الأمر يحتاج إلى تدخل المشرع كما فعل بالنسبة للطعن بطريق التليفون وإذا وقعت الجريمة بطريق التليفون فلا عبرة باللغة التي تم بها الطعن في العرض ولا بالمكان الذي تحدث منه الجاني بالتليفون ويجوز أن تثبت الجريمة ضد الجاني بشهادة الشهود الذين قد يكونوا تواجدوا مع المجني عليه أو المتهم لحظة إجرائه الاتصال التليفوني وسماعهم لعبارات

القذف في عرض المجني عليه . (الأستاذ / عزت محمد النمر ص ٤٤١ وما بعدها - جرائم العرض في قانون العقوبات)

وقد قضى بأن : لما كان البين من المذكرة الإيضاحية للقانون ٩٧ لسنة ١٩٥٥ بإضافة المادة (١١٦) مكررا ، (٣٠٨) مكررا إلى قانون العقوبات أن إضافة هاتين المادتين كانت بسبب كثرة الاعتداءات على الناس بالسب والقذف بطريق التليفون واستفحال مشكلة إزعاجهم ليلا ونهارا واسماعهم أفزع الألفاظ وأقبح العبارات واحتماء المعتدين بسرية المحادثات التليفونية واطمئنانهم إلى أن القانون لا يعاقب على السب والقذف بعقوبة رادعة إلا إذا توافر شرط العلانية وهو غير متوافر ، فقد تدخل المشرع لوضع حد لهذا العبث للضرب على أيدي هؤلاء المستهترين ، وكان الإزعاج وفقا لنص المادة (١١٦) مكررا من قانون العقوبات لا يقتصر على السب والقذف لأن المشرع عالجها بالمادة (٣٠٨) مكرر ، بل يتسع لكل قول أو فعل تعمد الجاني يضييق له صدر للمواطن ، وكان الحكم المطعون فيه لم يبين ما صدر من الطاعن من أقوال وأفعال تعد إزعاجا وكيف أنه اعتبر اتصال الطاعن بالشخصيات العامة للحصول على توصيات منهم القضاء مصالح شخصية إزعاجا لهم - باعتبار أن هذه الجريمة من الجرائم العمدية - ولم يبين مؤدى أقوال المجني عليهم ومضمون تقرير خبير الأصوات حتى يتضح وجه استدلاله بها على ثبوت التهمة ، فإنه يكون معيبا بالقصور بما يوجب نقضه . (الطعن رقم ٢٥٠٦٤ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٥/١/١)

الفصل الثالث

إباحة القذف في القانون

جريمة القذف كغيرها من الجرائم تخضع لأسباب الإباحة التي نص عليها قانون العقوبات والتي يترتب عليها محو الصفة الإجرامية عن الفعل ، وتندرج أسباب الإباحة في تلك الجريمة تحت سببين رئيسيين وهما استعمال الحق وأداء الواجب وأهم صورهما هي :

١- الطعن في أعمال موظف عام أو من في حكمه (مادة ٣٠٢ فقرة ثانية من قانون العقوبات) .

٢- إخبار الحكام القضائيين أو الإداريين بأمر يستوجب عقوبة فاعله (مادة ٣٠٤ عقوبات) .

٣- أداء الشهادة أمام المحكمة .

٤- إسناد القذف من خصم لآخر في الدفاع الشفوي أو الكتابي أمام المحاكم (مادة ٣٠٩ عقوبات) .

♦ **وسيقصر حديثنا على الصورة الرابعة لأن الثلاث صور السابقين تم شرحهم . إسناد القذف من خصم لآخر في الدفاع الشفوي أو الكتابي أمام المحاكم :**

تنص المادة (٣٠٩) من قانون العقوبات على أنه " لا تسرى أحكام المواد (٣٠٢ ، ٣٠٣ ، ٣٠٥ ، ٣٠٦ ، ٣٠٨) على ما يسنده أحد الخصام في الدفاع الشفوي أو الكتابي أمام المحاكم فإن ذلك لا يترتب عليه إلا المقاضاة المدنية أو المحاكمة التأديبية .

♦ **ويشترط للإعفاء من العقاب :**

أولاً : أن يكون القذف صادراً من خصم لآخر

يتطلب المشرع للإعفاء من العقاب أن يكون القذف صادراً من خصم آخر في الدعوى ، والخصم في الدعوى هو كل من يطلب حكماً قضائياً في

مواجهة شخص آخر ، أو هو كل من يطلب في مواجهته إصدار حكم قضائي ، ففكرة الخصم تشمل إلى جانب النيابة العامة ، المتهم والمدعى بالحقوق المدنية والمسئول عنها يستبعد من هذا التعريف مقدم الطلب أو البلاغ ، وكذلك الشهود والخبراء وغيرهم ممن تستعين بهم السلطة القضائية في سبيل أداء مهمتها.

والواقع أن عضو النيابة وهو بصدد أداء عمله قد يسند وقائع تعتبر من قبيل القذف إلى المتهم ، وهذا الإسناد يبرر لا على أساس حكم المادة (٣٠٩) إنما يرجع سند الإباحة إلى طبيعة عمل النيابة ، فإن مباشرتها لسلطة الاتهام تقتضي بطبيعة الحال إسناد وقائع من هذا القبيل شأنها في ذلك شأن القضاة في تحرير أحكامهم ، فالقذف في هذه الحالات يباح مادام متعلقا بالدعوى .

أما بالنسبة للشاهد والخبير فكل منهما يعتبر مساعدا للسلطة القضائية في إثبات الحقيقة ، فأقوال الشاهد وتقرير الخبير تخضع لتقدير المحكمة شأنها في ذلك شأن سائر الأدلة المقدمة في الدعوى ، كما يحق للخصوم إثبات عكسها بالطرق التي رسمها القانون ، فلا يجوز إذن القول بأن الشاهد أو الخبير يعتبرون وكيلًا أو نائبًا عن الخصم الذي صدرت الشهادة أو الخبرة في صالحه ، كما أن كلا منهما لا يعتبر طرفًا في العلاقة الإجرائية التي تنشأ بين المتهم والنيابة والقاضي والتي تهدف إلى إصدار حكم في الواقعة موضوع الدعوى ، على ذلك لا يجوز القول بأن تجريح الأدلة الصادرة من الشاهد أو الخبير يعد موجهًا بصفة غير مباشرة إلى الخصم الذي ترتبط مصالحه بتلك الأدلة ، إذ لا توجد أية رابطة قانونية بين الخصم والشاهد أو الخبير كما ذكرنا ، ومع ذلك فالقذف الذي يوجه إلى الشاهد أو الخبير ويتعلق بعمله قد يعتبر مباحًا إذا توافرت شروط الإباحة التي وردت في الفقرة الثانية من المادة ٣٠٢ عقوبات ، لأن الخبير يدخل في دائرة الموظفين العموميين المؤقتين .

كما أن الشهادة تعتبر مزاولة مؤقتة لوظيفة قضائية وفي رأى البعض تعتبر تكليفًا بخدمة عامة وفي كلا الحالتين يسرى على الشاهد والخبير حكم القذف الموجه إلى الموظف العام ومن في حكمه .

والإتجاه السائد في الفقه والقضاء يقضى بأن المحامين عن المتقاضين يستفيدون من نص المادة ٣٠٩ لأنهم يمثلون الأطراف الخاصة في الدعوى في الدفاع عن حقوقهم ، وكذلك لا يدخل في معنى الخصوم وكلاء النيابة ولا يدخل في معنى الخصوم أيضا المجني عليه لأذى لم يدخل مدعيًا

ففي الدعوى المرفوعة على المتهم من النيابة ولا الحارس القضائي المعين من قبل المحكمة إلا حيث تكون الخصومة موجهة إليه . (راجع في كل ما سبق عبد الخالق النواوى والأستاذ / أحمد أمين)

ثانياً : أن يكون ذلك أثناء الدفاع أمام المحكمة

ويقصد من تعبير المحاكم الواردة بالنص في مدلول واسع يشمل جميع الهيئات القضائية فيتسع للمحاكم الجنائية والمدنية في مدلولها الواسع والإدارية بل أنه يشمل المحاكم الاستثنائية والتأديبية ويتسع هذا التعبير كذلك لهيئات التحقيق القضائية كالنيابة العامة وقاضى التحقيق وعضو المحكمة المنتدب لإجراء تحقيق تكميلي أو إدارة التفتيش ، ولكن المحكمين لا يأخذون حكم المحاكم ذلك أنهم يستمدون سلطتهم من إرادة الأطراف لا من قواعد التنظيم القضائي . (الدكتور / محمود نجيب حسنى - المرجع السابق)

وقد قضت محكمة النقض بأن : حكم المادة (٣٠٩) ينطبق أيضاً على ما يبدي من دفاع أمام النيابة أثناء قيامها بالتحقيق لأن حكم هذه المادة ليس إلا تطبيقاً لمبدأ عام هو حرية الدفاع بالقدر الذي يستلزمه . (نقض ٥/١٩/١٩٤١ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ رقم ٣٦)

ويقصد بالدفاع في هذا المجال كل ما يصدر عن خصم أو وكيله في سبيل الدفاع عن مصالحه سواء كان ذلك في صورة مرافعة شفوية أو مذكرات كتابية ويأتى أن تكون المذكرات مطبوعة أو بخط اليد موقعا عليها أم لا . (النواوى - المرجع السابق)

وقد قضت محكمة النقض بأن : حكم المادة (٣٠٩) من قانون العقوبات يتناول فيما يتناوله ما يفيد به الخصم في عريضة الدعوى إذ المقصود من الإغفاء الوارد في هذه المادة هو إطلاق حرية الدفاع للمتقاضين في حدود ما تقتضيه المدافعة عن حقوقهم أمام المحاكم ، ولما كانت عريضة الدعوى من الأوراق الواجب أن تبين فيها طلبات الخصوم وأوجه دفاعهم ، فهي لذلك تدخل في نطاق الإغفاء ولا يرد على ذلك بأن الدعوى وقت إعلان عريضتها لا تكون مطروحة بالفعل أمام القضاء فإن نظر الدعوى أمام المحكمة إنما يكون بناء على ما جاء في عريضتها . (الطعن رقم ١٠/٦/١٩٤٠ طعن رقم ١١٧١ سنة ١٠٠٠ مجموعة الربع قرن ص ٧٤١) ، إذ أن هذه العريضة إنما تعد لتكليف المدعى عليه بالحضور أمام المحكمة لسماع الحكم عليه في الموضوع الذي يوجب القانون بيانه فيها

بعبارة صريحة مع الأدلة التي يستند إليها المدعى ، إلا أنه يجب 'ذلك أن تكون لهذه العريضة جدية مقصودا بها طرح الدعوى بالفعل على لقضاء ليفصل في موضوعها الذي اقتضى حق الدفاع عنه التعرض في تلك العريضة لمسلك الخصم بما قد يكون فيه مساس به أو خدش لشرفه أو اعتباره ، فإذا كانت المحكمة قد اعتبرت ما ورد في عريضة دعوى شرعية مكونا لجريمة السب وأدانت من صدرت عنه على اعتبار أن الإعفاء الوارد بالمادة (٣٠٩) لا يشمل له لأنه لم يكن في الواقع بدافع عن حق له أمام المحاكم ولم يكن يقصد أن يطرح الدعوى على المحكمة وإنما قصد إعلان العريضة بما حوله لمجرد إيلاء المدعى عليه والنيل منه فلا تثريب على المحكمة فيما فعلت .

وتقدم الدفاع أمام المحكمة يكفي في حد ذاته لإباحة ما يشتمله من وقائع قذف أو سب أيا كانت الطريقة التي قدم بها ، فقد يقدم شفاؤه رغم طلب المحكمة تقديم الدفاع في صورة مذكرات كتابية كما قد يقدم كتابة في الوقت الذي تأمر فيه المحكمة بالمرافعة الشفوية ، وقد تكون الأوراق خالية من التوقيع ، كما قد تكون طريقة تقديمها مخالفة للطريقة التي رسمها القانون كأن تكون قد قدمت عن طريق إرسالها بالبريد في حين أن القانون يتطلب تقديمها عن طريق قلم الكتاب في كافة تلك الحالات وغيرها من الحالات المماثلة فإن الدفاع المقدم إلى المحكمة يخضع لسبب الإباحة الذي أورده المادة (٣٠٩) من قانون العقوبات .

ثالثا : أن يكون القذف من مستلزمات الدفاع

لا يكفي أن يكون القذف صادرا من الخصم بصدد الدفاع عن مصالحه أمام القضاء ، بل يتطلب المشرع أن تكون عبارات القذف من مستلزمات الدفاع أي يجب أن يثبت رابطة سببية بين تلك العبارات وموضوع الدعوى ، فإذا ثبت أنها موجهة لغرض شخصي فلا يشملها الإعفاء ، ومثال ذلك أن ينكر المدعى عليه في دعوى إثبات النسب بنية الطفل وينسبه إلى أمه أنها حملته سفاحا أو أن ينسب محامى الحكومة إلى أحد الموظفين في الدعوى التي رفعها هذا الأخير أمام محكمة القضاء الإداري لإلغاء قرار فصله أنه مختلس أو مرتشى أو ارتكب أفعالا شائنة تبرر فصله . (أحمد فتحي سرور)

وقد قضت محكمة النقض بأن : إذا كان ما وقع من المتهم من قذف أو سب قد استلزمه حق الدفاع أمام المحكمة عند نظر الدعوى فإنه لا يمكن

مستثولا عنه طبقا للمادة (٣٠٩) من قانون العقوبات . (النواوى - المرجع السابق)

♦ **الإعفاء من المسؤولية الجنائية لا يعنى انتفاء المسؤولية المدنية :**

ليس المراد بالإعفاء رفع المسؤولية بكل أنواعها عن القاذف متى توافرت الشروط السابق بيانها وإنما ترفع عنه المسؤولية الجنائية فقط لكنه يبقى مسئولاً مدنياً عما وقع منه من الاعتداء على خصمه فإذا كان القاذف محامياً جازت أيضاً محاكمته أمام مجلس التأديب . (الأستاذ / أحمد أمين) وحكم المادة (٣٠٩) عقوبات ليس إلا تطبيقاً لمبدأ عام هو حرية الدفاع بالقدر الذي يستلزمه فيستوي أن تصدر العبارات أمام المحاكم أو أمام سلطات التحقيق أو في محاضر البوليس ذلك بأن هذا الحق أشد ما يكون ارتباطاً بالضرورة الداعية إليه . (الطعن رقم ٧٤٩ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٠/٢/١٩٥٦ السنة ٧ ص ٩٨٦ والسنة ٤٤ ص ٨٥٤)

وقد قضى بأن : إن المادة (٣٠٩) من قانون العقوبات وإن كانت ترفع المسؤولية الجنائية عما يقع من الخصوم من السب والقذف على بعضهم البعض في أثناء المدافعة عن حقوقهم أمام المحاكم شفهاياً أو تحريراً مما تتنازل بطبيعة الحال ما يرد من ذلك في عريضة رفع الدعوى قبل نظرها بالجلسة ، إذ هذه العريضة إنما تعد لتكليف المدعى عليه بالحضور أمام المحكمة لسماع الحكم عليه في الموضوع الذي يوجب القانون بيانه فيها بعبارة صريحة مع الأدلة التي يستند إليها المدعى ، إلا أنه يبيح لذلك أن تكون هذه العريضة جدية مقصوداً بها طرح الدعوى بالفعل على القضاء ليفصل في موضوعها الذي اقتضى حق الدفاع عنه التعرض في تلك العريضة لمسلك الخصم بما قد يكون فيه مساس به أو خدش لشرفه أو اعتباره فإذا كانت المحكمة قد اعتبرت ما ورد في عريضة دعوى شرعية مكونة لجريمة السب وأدانت من صدرت عنه على اعتبار أن الإعفاء الوارد بالمادة (٣٠٩) لا يشملها لأنه لم يكن في الواقع يدافع عن حق له أمام المحاكم ولم يكن يقصد أن يطرح الدعوى على المحكمة وإنما قصد بإعلان العريضة بما حوته مجرد إيلام المدعى عليه والنيل منه فلا تثريب على المحكمة فيما فعلت . (جلسة ١٠/٦/١٩٤٠ طعن رقم ١١٧١ لسنة ١٠ ق مجموعة الربع قرن ص ٧٤١ ، والطعن رقم ٢٠٣٧ لسنة ٥٣ ق جلسة ١٩٨٣/١١/٣٠) وبأنه " متى كانت محكمة الموضوع قد قدرت في حدود سلطاتها أن العبارات التي اعتبرها الطاعن قذفاً في حقه إنما صدرت من

المطعون ضده في مقام الدفاع في الدعوى المدنية التي رفعها الطاعن عليه ورأت أن المقام كان يقتضيها فلا يقبل الجدل في ذلك أمام محكمة النقض " (جلسة ١٩٤٨/١/٢٦ طعن رقم ٢٥٧٥ سنة ١٧٢٠ مجموعة الربع قرن ص ٧٤٢) وبأنه " إذا كان ما وقع من المتهم من قذف أو سب قد استلزمه حقه في الدفاع أمام المحكمة عند نظر الدعوى فإنه لا يكون مسئولا عنه طبقا للمادة (٣٠٩) من قانون العقوبات ، أما إذا كان قد خرج في ذلك عما يقتضيه المقام فإنه يكون قد تجاوز حقه ويجب مساءلته مدنيا عما وقع منه ، ولذلك فإنه يجب على المحكمة في هذا النوع من القذف أن تعرض في حكمها بحثه من هذه الناحية وإلا كان حكمها مشوبا بالقصور " (جلسة ١٩٤٢/٣ طعن رقم ٥٠١ سنة ١٢٢٠ مجموعة الربع قرن ص ٧٤٢) وبأنه " مناط تطبيق المادة (٣٠٩) ع أن يكون عبارات السب مما يستلزمه الدفاع عن الحق مثار النزاع ومدى اتصال العبارة بهذا النزاع أن القدر الذي تقتضيه مدافعة الخصم . قصور . " (مجموعة أحكام النقض السنة ٢٦ ص ١٧٥) وقضت بأن : المادة (٣٠٩) من قانون العقوبات تطبيق لمبدأ حرية الدفاع بالقدر الذي يستلزمه بالضرورة الداعية إليه . إسناد المتهم إلى المجني عليه أن نفسه طابست لأخذ مال الغير وأنه ليس له أن يطمع فيما لا يطمع فيه غيره من الخصوم وأنه ليس قاضيا خالصا للقضاء بل يعمل بالتجارة وشريك في جراح سيارات هي عبارات تتطوي على مساس بكرامة المدعى المدني وتدعو إلى احتقاره بين مخالطيه ومن يباشرهم في الوسط الذي يعيش فيه وتتوافر به جريمة القذف كما هي معرفة به في القانون . (مجموعة أحكام النقض السنة ٢٣ ص ٩٩٥ والسنة ٤٨ ص ٨٧٣) وبأنه " استعمال الحق المقرر في المادة (٣٠٩) قد يكون أمام سلطات التحقيق أو المحاكمة أو في محاضر الشرطة " (مجموعة أحكام النقض السنة ٢٠ ص ١٠١٤) وبأنه " من المقرر أن حكم المادة (٣٠٩) من قانون العقوبات ليس إلا تطبيقا لمبدأ عام هو حرية الدفاع بالقدر الذي يستلزمه ، وأن هذا الحق أشد ما يكون ارتباطا بالضرورة الداعية إليه ، وكانت المحكمة ترى أن ما أورده المستأنف في مذكرته من عبارات على ما سبق البيان - مما لا يستلزمه الدفاع عن حق موكلته في هذه الدعوى ولا تمتد إليه حماية القانون فلأن ما يثريه المستأنف في هذا الصدد على غير أساس . (مجموعة أحكام النقض السنة ٢٧ ص ٣٦٩) وبأنه " المقرر أن مناط تطبيق المادة (٣٠٩) من قانون العقوبات أن تكون عبارات السب التي أسندت من الخصم في المرافعة مما يستلزمه الدفاع عن الحق مثار النزاع . لما كان ذلك ، وكان يبين من الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أنه قد خلا من

بيان موضوع الدعوى محل النزاع ومما ورد بمذكرة الدفاع المقدمة للمحكمة من سياق القول الذي اشتمل على عبارة السب ومدى اتصال هذه العبارة بالنزاع القائم والقدر الذي تقتضيه مدافعة الخصم عن حقه حتى يتضح من ذلك وجه استخلاص الحكم أن عبارة السب ليست مما يستلزمه حق الدفاع في هذا النزاع ، فضلا عن أن الحكم عدل في قضائه بالإدانة على حافظة المستندات المقدمة من المجني عليه دون أن يبين مضمونها ، ووجه استدلاله بها على ثبوت التهمة في حق الطاعن فإن الحكم يكون قاصرا " (الطعن رقم ٢٦١٤ سنة ١٩٩٩/٧/١) وبأنه " لما كان الحكم الابتدائي الذي اعتنق الحكم المطعون فيه أسبابه قد بين الواقعة في أن الطاعن أثناء انعقاد الجلسة العلنية بمحكمة جناح مستأنف شرق الإسكندرية المحدد أمامها نظر المعارضة الاستئنافية في الجناح - والمقيدة ضد الطاعن - والتي قضى فيها غيابيا بإجماع الآراء إلغاء الحكم الصادر في الجناح جناح المنشية ، بالنسبة للشق المدني ، وبإلزام الطاعن بأن يؤدي التعويض المؤقت المطلوب - وجه الطاعن للمطعون ضده أثناء مراعاة الأخير عن خصم الطاعن - عبارة (الأستاذ ليس محاميا ، ولكنه صبي حلاق وأفة) ، ودلل الحكم المطعون فيه على إدانة الطاعن بما ثبت من محضر جلسة الجناح المستأنفة شرق المقدم صورة رسمية منه من أن الطاعن وجه للمطعون ضده العبارات المار ذكرها ، ثم خلص الحكم إلى إدانة الطاعن لأن هذه العبارات تحمل قذفا وسبا وليست من مقتضيات الدفاع في الدعوى التي كان متهما فيها الطاعن والسابق الإشارة إليها . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن من حق محكمة الموضوع أن تستخلص وقائع القذف والسب من عناصر الدعوى ، ولمحكمة النقض أن تراقبها فيما ترتبه من النتائج القانونية لبحث الواقعة محل القذف لتبين مناحيها ، واستظهار مرامي عباراتها لإنزال حكم القانون على وجهه الصحيح ، وأن حكم المادة (٣٠٩) من قانون العقوبات ليس إلا تطبيقا لمبدأ حرية الدفاع بالقدر الذي يستلزمه وأن هذا الحق أشد ما يكون ارتباطا بالضرورة الداعية إليه - وكان الطاعن لا يمارى في أنه وجه إلى المطعون ضده الحاضر عن خصمه العبارات التي حصلها الحكم - بل وأقر بها في أسباب طعنه على أنها حقيقة - وكانت هذه العبارات كما حصل بالحكم المطعون فيه تنطوي على قذف وسب وليست من مقتضيات حق الدفاع في الجناح المستأنفة - شرق الإسكندرية ، ولا يتصور حسبا يبين من المفردات أن تكون لأنها موجهة إلى غير الخصم في الدعوى التي قبلت فيها ن لذا لم يكن معه لازما على الحكم المطعون فيه الاطلاع على تلك الدعوى اكتفاء بمحضر الجلسة التي

أثبتت فيها العبارات والذي أبان عن أن المطعون ضده ليس هـ خصوم
الدعوى " (الطعن رقم ٢٣٨٢٩ سنة ٦٣ ق جلسة ١٦/١١/١٩٩٩)

♦ لا يجوز مساءلة الشخص جنائياً عن عمل غيره :

لما كانت المحكمة قد حملت قضاءها بالبراءة على ما استقر في وجدانها أخذاً بدفاع الطاعن من أنه لم يتدخل في تحرير الإنذار ولو يوقع عليه لكنه عهد إلى محاميه بالرد عليه الذي تولى أمر تحريره ، وهو تسبیب سائغ وكاف في نفی مسؤولية المطعون ضده فإن ما يثيره الطاعن بدعوى القصور في التسبیب لا يكون له محل . (الطعن ١٣٠٧ لسنة ٦٤ ق جلسة ٤/١٩٧٧/٤) وبأنه " من القواعد المقررة عدم مساءلة الشخص جنائياً عن عمل غيره فلا بد لمساءلته أن يكون ممن ساهم في القيام بالعمل المعاقب عليه فاعلاً أو شريكاً فإذا كان حقيقة أن الموكل (الطاعن) لا يكتب للمحامى صحيفة الدعوى - التي تضمنت واقعة السرقة التي نسبت للمطعون ضده - إلا أنه بالقطع يمدّه بكافة المعلومات والبيانات اللازمة لكتابة هذه الصحيفة التي يبدو عمل المحامى فيها هو صياغتها صياغة قانونية تتفق وصالح الموكل في الأساس ، ولا يمكن أن يقال أن المحامى يبتدع الوقائع فيها ، ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن من عدم مسؤوليته عما ورد بصحيفة الجنحة المباشرة يكون غير ذي سند . " (الطعن رقم ٢٧٩٨ سنة ٥٣ ق جلسة ١٥/٥/١٩٨٤ س ٣٥ ص ٥٠٧) وبأنه " لما كانت العبارات التي تضمنت صحيفة الادعاء المباشر التي صاغها الطاعن .. هي بمجرد سبها . ولا يساغ القول بأنها بذاتها تعد من الوقائع التي ينقلها الدفاع عن موكلته الطاعنة الأولى وعلى مسؤوليتها ، وكان إلزام الطاعنة الأولى التعويض المدني قائم على افتراض خاطئ من الحكم المطعون فيه بأنها مسؤولة عن العبارات (السب) التي اقترفها الطاعنان التي لا تسأل هي عنها - على فرض حصوله - فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه بالنسبة لها وتأييد الحكم الصادر من أول درجة برفض الدعوى المدنية " (الطعن رقم ١٥٤٧٤ سنة ٦٠ ق جلسة ١١/١١/١٩٧٧ س ٤٨ ص ١٢٢٥)

♦ سلطة المحكمة :

أن الفصل في كون عبارات السب أو القذف مما يستلزمه الدفاع متروك لمحكمة الموضوع . (جلسة ٨/٢/١٩٥٥ طعن رقم ٢٣٩٣ سنة ٢٤ ق مجموعة الربع قرن ص ٧٤٢) وبأنه " القذف والسب المستوجب للعقاب .

ماهيته . استخلاصه لقاضى الموضوع . تحت رقابة محكمة النقض ، تقدير ما إذا كانت العبارات مما يستلزمه الدفاع موضوعي إسناد المتهم إلى القضاة المجني عليه عليهم أن أحدهم تعدم التزوير في مسودة الحكم وشاركه رئيس وعضو الدائرة في ذلك وهى عبارات مبينة وشائنة تتطوي بذاتها على المساس بالقضاة المذكورين وشرفهم واعتبارهم تدعو إلى عقابهم قانونا بجنايتي التزوير . تحقق مسئولية المتهم . (السنة ٣٤ ص ١٠١٥) وبأنه " يدخل في معنى الخصم الذي يعفى من عقاب القذف الذي يصدر منه أمام المحكمة طبقا لنص المادة (٣٠٩) من قانون العقوبات المحامون عن المتقاضين مادامت عبارات القذف الموجهة إليهم تتصل بموضوع الخصومة وتقتضيها ضرورة الدفاع " (الطعن رقم ٩١١ سنة ٢٦ جلسة ١٩٥٦/١١/٢٧ السنة ٧ ص ١١٩٦ والطعن ٧٢٨٧ لسنة ٥٣ ق جلسة ١٩٨٤/٦/١٣) وبأنه " إذا كان لفظ (أخرس) الذي وجهه المتهم إلى المجني عليه في تحقيق الشركة لا يعدو أن يكون على ما يبين ، هو كفا له عن غلوائه في اتهامه بما يجرح كرامته ويصمه في اعتباره ، يدل على ذلك معنى اللفظ ومنحاه والسياق الطبيعي الذي ورد فيه ، ومن ثم فإن الحكم إذ اعتبر هذا اللفظ سبا يكون قد مسخ دلالة اللفظ كما أورده فضلا عن خطئه في التكييف القانوني " (مجموعة أحكام النقض السنة ٢٠ ص ١٠١٤ والسنة ٤١ ص ٦٢١) وبأنه " خلو الحكم من بيان موضوع الدعوى المدنية التي قدم المتهم بشأنها المذكرة المشتملة على عبارات السب ومدى اتصالها بالنزاع والقدر الذي تقتضيه موافقة الخصم عن حقه حتى يتضح وجه استخلاص الحكم أن عبارات السب ليست مما يستلزمه الدفاع . قصور . (مجموعة أحكام النقض السنة ٢٣ ص ١٠٧٤)

الباب الرابع السب العلني

الفصل الأول

السب العلني

.....

تنص المادة (٣٠٦) من قانون العقوبات على أن " كل سب لا يشتمل على إسناد واقعة معينة بل يتضمن بأي وجه من الوجوه خدشا للشرف أو الاعتبار يعاقب عليه في الأحوال المبينة بالمادة (١٧١) بالحبس مدة لا تجاوز سنة وبغرامة لا تقل عن ألف جنيه ولا تزيد على خمسة آلاف جنيه أي إحدى هاتين العقوبتين .

♦ المقصود بالسب :

المراد بالسب في أصل اللغة الشتم سواء بإطلاق اللفظ الصريح الدال عليه أو باستعمال المعارض التي تؤمئ إليه ، وهو المعنى الملحوظ في إصلاح القانون الذي اعتبر السب كل إصاق لعيب أو تعبير يحط من قدر الشخص نفسه أو يخدش سمعته لدى غيره .

♦ **وقد عرفت محكمة النقض السب بأن :** المراد بالسب في أصل اللغة الشتم سواء بإطلاق اللفظ الصريح الذي عليه أو باستعمال المعارض التي تؤمئ إليه ، وهو المعنى الملحوظ في اصطلاح القانون الذي اعتبر السب كل إصاق لعيب أو تعبير يحط من قدر الشخص نفسه أو يحد من سمعته لدى غيره . (الطعن رقم ٧٨٢ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٠/٦/١٩٦٩ - مجموعة أحكام النقض - س ٢٠ ص ١٠١٤) وبأنه " من المقرر أن المراد بالسب في أصل اللغة الشتم سواء بإطلاق اللفظ الصريح الدال عليه أو باستعمال المعارض التي تؤمئ إليه وهو المعنى الملحوظ في اصطلاح القانون أذلي اعتبر السب كل إصاق لعيب أو تعبير يحط من قدر الشخص عن نفسه أو يخدش سمعته لدى غيره ، وكان من المقرر - أيضا - أن المرجع في تعريف حقيقة ألفاظ السب أو القذف هو بما يطمئن إليه القاضي في تحصيله لفهم الواقع من الدعوى إلا أن حد ذلك ألا يخطئ في التطبيق القانوني على الواقعة ، كما صار إثباتها في الحكم أو يمسح دلالة الألفاظ بما يحيلها عن معناها ، إذ أن تحرى مطابقة الألفاظ للمعنى الذي استخلصته المحكمة وتسميتها باسمها العيني في القانون سبا أو قذفا أو عيبا أو إهانة أو غير ذلك

هو من قبيل التكييف القانوني الذي يخضع لرقابة محكمة النقض ، وأنها هي الجهة التي تهيمن على الاستخلاص المنطقي الذي يتأدى إليه الحكم من مقوماته المسلمة " (الطعن رقم ٥٦٢٤ لسنة ٦٣ ق جلسة ١٩٩٧/١١/٢٣)

أركان جريمة السب العلني

الركن الأول : خدش الشرف أو الاعتبار

السب كل إصاق لعيب أو تعبير يحط من قدر الشخص نفسه أو يخدش سمعته لدى غيره والمرجع في تعرف حقيقة ألفاظ السب أو القذف هو بما يطمئن إليه القاضي في تحصيله لفهم الواقع في الدعوى ، مادام أنه لا يخطئ في التطبيق القانوني على الواقعة كما صار إثباتها في الحكم ولا يمسح دلالة الألفاظ بما يحيلها عن معناها ، إذ أن تحرى مطابقة الألفاظ للمعنى الذي استخلصه الحكم وتسميتها باسمها المعين في القانون سباً أو قذفاً أو عيباً أو إهانة أو غير ذلك هو من التكييف القانوني الذي يخضع لرقابة محكمة النقض ، كما أنها هي الجهة التي تهيمن على الاستخلاص المنطقي الذي يتأدى إليه الحكم من مقوماته المسلمة ، ومن حق محكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليها اقتناعها أن تطرح ما يخالفها من صور أخرى مادام استخلاصها سائغاً مستنداً إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلها في الأوراق ، ومراد الشارع من عبارة الإسناد إنما هو لصق عيب أخلاقي معين بالشخص بأي طريقة من طرق التعبير فمن يقول لغيره " ما هذه الدسائس وأعمالك أشد من أعمال المعرسين " ، يكون مسنداً عيباً لهذا الغير خادشاً للناموس والاعتبار ويحق عقابه بمقتضى المادة (٢٦٥) المقابلة لنص المادة (٣٠٦) من قانون العقوبات الحالي ، وتعتبر عبارة " فليسقط المدير فليمت المدير " (سباً) مخدشاً للناموس والاعتبار بالمعنى المقصود في المادة (٢٦٥) عقوبات قديم والمقابلة لنص المادة (٣٠٦) من قانون العقوبات الحالي . (محكمة النقض والإبرام حكم ١٩١١/٥ المجموعة الرسمية السنة الثانية عشر ص ١٠٥) واتهام شخص بانتهاكه حرمة الآداب وحسن الأخلاق لسيدة بأن قال لها " ما فيش كذا أبدا أنا من جمالك ما بنام الليل " ، ومحكمة النقض والإبرام قررت أن توجبه تلك الأقوال بنفسها إلى امرأة شريفة أو النفوه بها بصوت مرتفع في محل عام على مسمع من تلك المرأة وبكيفية تشعر الجمهور بأن هذه السيدة هي المقصودة صراحة كان ذلك أو تلميحاً فإن تلك الأقوال بالنظر إلى ما ترمى

إلى الدلالة عليه سبق المعرفة بين السيدة المذكورة وبين من تفوه بها علنا تعتبر بالرغم من خلوها في حد ذاتها عن كل ما هو مخالف للأداب سباً بمعنى الكلمة من شأنها أن يחדش ناموس أو اعتبار تلك السيدة ويكون ما وقع من المتهم معاقباً عليه بالمادة (٢٦٥) عقوبات قديم المقابلة لنص المادة (١٧١) من قانون العقوبات الحالي . (راجع أحكام محكمة النقض والإبرام جلسة ١٩١٥/٨/٢١ جلسة ١٩١١/٥/٦ المجموعة الرسمية ص ١٠٥ السنة ١٢ وانظر المستشار مصطفى هاشم طبعة نادى القضاة العقوبات ص ١١٧٣)

الركن الثاني : توجيه السب إلى شخص أو أشخاص معينين

ويجب أن يوجه السب إلى شخص أو أشخاص معينين ، فإذا كانت ألفاظ السباب عامة أو موجهة إلى أشخاص خياليين فلا جريمة ، ومن هذا القبيل السكران الذي دفعه سكره إلى التفوه في الطريق العام بألفاظ السباب غير قاصد بذلك شخصا معينا .

ولا يتطلب القانون أن تصدر عبارات السب في حضور المجني عليه أو أن تصل إلى علمه فقد هدف الشارع بتحريم السب إلى حماية المكانة الاجتماعية للمجني عليه لا صيانة نفسه من الإيلام الذي قد تتعرض له . (الدكتور / محمود محمود مصطفى والدكتور / محمود نجيب حسنى)

الركن الثالث : علانية السب

العلانية المنصوص عليها في المادة (١٧١) من قانون العقوبات لا تتوافر إلا إذا وقعت ألفاظ السب والقذف في مكان عام سواء بطبيعته أم بالمصادفة ، وكان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه والمكمل بالحكم المطعون فيه قد اقتصر في مدوناته على القول بأن المتهمه أسندت إلى المطعون ضدها الثاني والثالثة قذفا علنيا أمام جمهور غفير من الناس ، دون أن يبين المكان الذي حصل فيه لقذف ، فإنه يكون قاصرا قصورا يعيبه بما يوجب نقضه والإعادة .

الركن الرابع : القصد الجنائي

لا تتم جريمة السب إلا إذا توافر فيها القصد الجنائي ويعتبر القصد الجنائي متوافرا متى وجه الجاني ألفاظ السب عالما أنها تتضمن عيبا معينا وأنها تחדش الناموس أو الاعتبار ولا عبرة بعد هذا بالبواعث فإذا كانت عبارات السب مقدعة بذاتها وجب افتراض القصد الجنائي في هذه الحالة

وعلى المتهم إثبات العكس ، فإذا كانت الألفاظ التي تفيد بحسب ظاهرها السب قد استعملت بغير قصد السب باعتبار نية المتهم أو لأنها جارية على السنة الأفراد في الوسط الذي وقعت فيه بغير أن يقصد بها سب فلا محل للعقاب لعدم توفر القصد الجنائي . (المستشار مصطفى هرجة)

أحكام النقض

• السب العلني غير المشتمل على إسناد عيب يجب ، متى كان خدشا للناموس والاعتبار ، أن يعد جنحة منطبقة على المادة (٢٦٥) من قانون العقوبات الملغى لا مخالفة منطبقة على المادة (٣٤٧) منه وذلك على رغم ما بين المادتين المذكورتين من التعارض ومن قبيل هذا السب قول واحد لأخر في الطريق العام " يا بن الكلب " . (جلسة ١٩٣٢/٣/١٤ طعن رقم ١٦ سنة ٣٠٠٠/٢/٢٢)

• من المقرر أن المادة (٣٠٦) من قانون العقوبات تعاقب على كل سب لا يشتمل على إسناد واقعة معينة بل يتضمن بأي وجه من الوجوه خدشا للشرف والاعتبار ، ويحق العقاب إذا ارتكب الجريمة بطريق النشر في إحدى الجرائد أو المطبوعات ، وإن وصف من يعمل بالقضاء بعدم النزاهة ومؤاكلة الخصوم مما ينطوي على خدش لشرف واعتبار المعنى بالعبارات حتى ولو وقعت الجريمة بعد مفارقتها وظيفته القاضي . (الطعن رقم ١٢٩٥٢ لسنة ٦٠٠٠/٢/٢٢)

• إذا كان الشاهد لم يخرج في شهادته عما يتعلق بموضع الدعوى فلا تصح مؤاخذته عما قد يكون في شهادته من المساس بمن شهد عليه إذ هو في هذه الحالة - إذا كانت بنية سليمة - لا يكون قد تجاوز الحق المقرر له في القانون مما لا يعد معه ما وقع منه جريمة . فإذا قرر شاهد في دعوى نفقة أن المدعى عليه عنده نقود وأنه يفترض منها الربا الفاحش ثم رأت محكمة الموضوع في دعوى السب التي رفعت عليه من أجل ذلك أن ما قرره عن مقدرة الزوج مما يتعلق بموضوع الدعوى التي أدبت الشهادة فيها وبرأتها على هذا الأساس فإنها لا تكون قد أخطأت . (جلسة ١٩٤٠/٣/٤ طعن رقم ٤٢٠ سنة ١٠٠٠/٢/٢٢)

• إن غرض الشارع هو اعتبار السب المتضمن خدشا للناموس والاعتبار والذي لا يشمل إسناد عيب أو أمر معين ، متى وقع علنا جنحة منطبقة عليها نص المادة (٢٦٥) من قانون العقوبات الملغى . لا مخالفة

مدرجة تحت نص المادة (٣٤٧) من القانون المذكور وذلك أولاً : لأن المادة (٢٧٥) عقوبات حلت محل المادة (٢٨١) عقوبات من قانون سنة ١٨٨٣ الأهلي المنقولة إله من القانون المختلط مادة (٢٧١) عقوبات التي أخذها هذا من القانون الفرنسي وأضاف إليها ما يفيد أنه جعل العلانية هي الفارق المميز بين الجنحة والمخالفة ، فهذه الإضافة الواردة على أصل النص الفرنسي هي إضافة مقصودة عند الشارع المصري والتوسيع الذي أنت به نطاق الجنحة يعتبر أنه تخصيص للنص المحدد لنطاق المخالفة والمنقول من القانون الفرنسي وكل ما في الأمر أن الشارع حين إضافها فاتها أن يعدل النص الخاص بالمخالفة كل ما في الأمر أن الشارع حين إضافها فاتته أن يعدل النص الخاص بالمخالفة التعديل الذي يتفق معها بل نقل هذا النص على الأصل الفرنسي على حالة نقلاً التعديل الذي يتفق معه بل نقل هذا النص عن الأصل الفرنسي على حالة نقلاً خطأ ، ثانياً لأن المادة (٢٦٥) التي تنص على السب المعتبر جنحة قد عدلت أخيراً في سنة ١٩٣١ (القانون رقم ٩٧ سنة ١٩٣١) ولم يمس الشارع أصل تلك الإضافة بل استبقاها على حالها ، وفي هذا ما يشير إلى تأكيد رضائه بوجودها وأنها واجبة التطبيق . هذا إلى أن من قواعد الأصول أنه إذا تعارض نصان عمل بالمسأخر منهما . فإذا كان نصا المادتين (٢٦٥ ، ٣٤٧) متعارضون فإن نص أولهما أصبح هو المتأخر وبما طرأ عليه من التعديل في سنة ١٩٣١ ذلك التعديل اللفظي الذي لم يمس جوهره بل بينه وأكد حرص الشارع على استبقائه ، وعليه فإذا كان المتهم قد سب المجني عليه علناً بقوله - (اطلع بره يا كلب) فمثل هذه العبارة الخادشة للناموس والاعتبار تجعل الواقعة جنحة لا مخالفة ولو أن السب غير مشتمل على إسناد عيب معين . (طعن رقم ١٤٢١ سنة ٢٢ مجموعة الربع قرن ص ٧٢٩١٨)

• ليس الضابط المميز بين ما يعتبر من السب جنحة وما يعتبر منه مخالفة كون الأول يشتمل على إسناد عيب أو أمر معين ، ويكون الثاني يشتمل على مجرد ما يחדش الناموس والاعتبار بل أن العبرة في ذلك بالعلانية وعدمها . فكل سب خادش للشرف والاعتبار يعتبر جنحة متى وقع علانية ولو لم يكن مشتملاً على إسناد عيب أو أمر معين ، وكل سب يقع في غير علانية فهو مخالفة وإن اشتمل على إسناد عيب معين . (جلسة ٢٥/١٠/١٩٣٧ طعن رقم ١٨٨٠ سنة ٧ مجموعة الربع قرن ص ٧٢٩)

• متى كانت المحكمة قد استنتجت من ألفاظ الهتاف والظروف التي صدرت فيها أن المتهم قصد به سب رئيس مجلس الوزراء ، وكان هذا الاستنتاج سائغا تحتمله ألفاظ الهتاف ووقت حصوله ومكانه ، فلا يغير من ذلك قوله أنه كان حسن النية فيما هتف به لأن غرضه لم يكن إلا الالتماس من الملك أن يستعمل حقه الدستوري في إسقاط الوزارة وإبدالها بغيرها . (جلسة ١٩٤٧/١٠/١٤ طعن رقم ١٣٩١ سنة ١٧ ق مجموعة الربع قرن ص ٧٣٠)

• يجب أن يشمل الحكم الصادر بالإدانة في جريمة السب على ألفاظ السب ، فإنها هي الركن المادي للجريمة حتى تتمكن محكمة النقض من مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة ، ولا يكفي في ذلك الإحالة إلى موطن آخر كصحيفة الدعوى مثلا . (جلسة ١٩٤٧/١٢/٨ طعن رقم ١٦٥٤ سنة ١٧ ق مجموعة الربع قرن ص ٧٣٠ بند ٢٥)

• مفاد ما ورد بالمادة (٣) من قانون الإجراءات الجنائية أن الثلاثة أشهر المنصوص عليها فيها ، إنما تبدأ من تاريخ علم المجني عليه بالجريمة ومرتكبها وليس من تاريخ التصرف في الشكوى موضوع الجريمة . (مجموعة أحكام النقض السنة ٢٢ ص ٣٨٤ والسنة ٢٥ ص ١٧٩)

• لما كان المراد بالسب في أصل اللغة الإشتم سواء بإطلاق اللفظ الصريح الدال عليه ، أو باستعمال المعارض التي تؤمى إليه ، وهو المعنى الملحوظ في اصطلاح القانون الذي اعتبر السب كل إلصاق لعباب أو تعبير يحط من قدر الشخص عند نفسه ، أو يחדش سمعته لدى غيره ، وكان من المقرر أن المرجح في تعريف حقيقة ألفاظ السب أو القذف هو بما يطمئن إليه القاضي في تحصيله لفهم الواقع في الدعوى ، إلا أن حد ذلك ألا يخطئ في التطبيق القانوني على الواقعة كما صار إثباتها في الحكم ، أو يمسح دلالة الألفاظ بما يحيلها عن معناها ، إذ أن تحرى مطابقة الألفاظ للمعنى الذي استخلصه الحكم وتسميتها باسمها المعين في القانون سبا أو قذفا أو عيبا أو إهانة أو غير ذلك ، هو من التكييف القانوني الذي يخضع لرقابة محكمة النقض وأنها هي الجهة التي تهيمن على الاستخلاص المنطقي الذي يتأدى إليه الحكم من مقدماته المسلمة . (الطعن رقم ٢٦١٤ لسنة ٦٦ جلسة ١٩٩٩/٧/١)

• إنه يبين من مطالعة المادة (٣٠٦) من قانون العقوبات التي تعاقب على السب باعتباره جنحة ، والمادة (٣٩٤) التي تعاقب على السب باعتباره

مخالفة ، أن السب ، جنحة كان أو مخالفة بكفى في العقاب عليه أن يكون متضمنا بأي وجه من الوجوه خدشا للشرف أو الاعتبار وهو يكون جنحة إذا وقع من وجوه العلانية الواردة في المادة (١٧١ع) فضايط التمييز في القانون الجنائي بين الجنحة والمخالفة وهو العلانية فقط . (جلسة ١٥/٢/١٩٤٣ طعن رقم ٥٢٩ سنة ١٣١٣ مجموعة الربع قرن ص ٧٢٩)

• إن تهمة السب ثابتة في حق المستأنف في العبارات الواردة في مذكرة دفاعه المقدمة في الدعوى رقم مستعجل القاهرة والتي أقر أمام محكمة أول درجة بجلسة ٨ من أكتوبر سنة ١٩٧١ بصورها عنه ومسؤوليته عما جاء بها ، والتي أسند فيها إلى المدعى بالحق المدني أنه كان يعمل بالسلك القضائي ثم انحرف نحو الجريمة ففصل عن من عمله وأراد أن يشتغل بالمحاماة فأبى لجنة القيد أن ينضم إلى صفوف المحامين نصاب ، وهى عبارات تنطوي على خدش للشرف والاعتبار وقد توافر ركن العلانية قانونا بتقديم المذكرة للمحكمة وتداولها بين أيدي الموظفين المختصين كنتيجة حتمية لإيداعها ملف الدعوى . (مجموعة أحكام النقض السنة ٢٧ ص ٣٦٩ والطعن رقم ٢٧٣٥٤ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٥/١١/١٩٩٤)

• إن تقديم المجني عليه في السب شكواه إلى مأمور الضبط القضائي أو النيابة العامة ، من شأنه حفظ حقه في الشكوى من السقوط ولو مضت الثلاثة أشهر المقرر لتقديم الشكوى بعد ذلك . (الطعن رقم ٥٣٠ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٩/١/٢١).

• يعد سبا معاقب عليه بالمادة (٣٠٦) من قانون العقوبات توجيه التهم للمجني عليها في الطريق العام (رايحة فين يا باشا . يا سلام سلام . يا صباح الخير . ردى يا باشا . هو حرام لما أنا أكلملك . وإبت الظاهر عليك خارجة - زعلانة . معهلش) فإن هذه الألفاظ تخدش المجني عليه في شرفها واعتبارها وتجرح كرامتها . (جلسة ٢٦/٢/١٩٤٠ طعن رقم ٣٥٥ سنة ١٠ ق مجموعة الربع قرن ص ٧٢٩)

• إن الإثبات في جرائم السب أصبح غير جائز بعد تعديل المادة (٢٧٥ ع) طبقا للقانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٣٢ الصادر في ١٩ يوليو سنة ١٩٣٢ بحذف العبارة الأخيرة من الفقرة الثالثة منها أي عبارة وذلك مع عدم الإخلال في هذه الحالة بأحكام الفقرة الثانية من المادة (٢٦١ع) وتلك الأحكام التي تشير إليها تلك العبارة هي الأحكام الخاصة بالطعن الجائز في أعمال الموظفين إذا حصل بسلامة نية وبشرط إثبات حقيقة كل فعل أسند

إلى الموظف . (جلسة ١٩٣٤/٣/٥ طعن رقم ٣٧٨ سنة ٤٠ ق مجموعة الربع قرن ص ٧٢٨)

• إن الحكم الصادر بعقوبة في جريمة السب العلني يجب أن يشمل بذاته على بيان ألفاظ السب حتى يتسنى لمحكمة النقض مراقبة صحة تطبيق القانون ، وإذن فمتى كان الحكم قد استغنى عن هذا البيان بالإشارة إلى ما ورد في عريضة المدعى بالحق المدني ، فإنه يكون قاصرا قصورا بعينه بما يستوجب نقضه . (جلسة ١٩٥٥/٦/٢٦ طعن رقم ٢٤٣٣ ق مجموعة الربع قرن ص ٧٣٠)

• إن الفقرة الثالثة من المادة (٢٦٥ ع) المعدلة بالمرسوم بقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٣١ إنما تعاقب من يتعدى بالسب على موظف عام بالعقوبة الخاصة المنصوص عليها فيها إذا كان السب موجها إلى الموظف بسبب أداء الوظيفة . فإذا كان الثابت بالحكم أن الموظف الذي وقع عليه السب أثناء وجوده بمكتبه لم يكن يؤدي عملا ما بل كان يتناول طعام الفطور وأنه تدخل من تلقاء نفسه في مناقشة كانت دائرة بين المتهم وكاتب آخر موجود معه في مكتبه بسبب عمل غير متعلق به هو لو يكن هو المخاطب بشأنه فشروط انطباق الفقرة الثالثة من المادة (٢٦٥ ع) لا تكون متوافرة وتكون الفقرة الأولى من هذه المادة هي الواجبة التطبيق . (جلسة ١٩٤٦/١٢/١٠ طعن رقم ٣٢ سنة ٥٠ ق مجموعة الربع قرن ص ٧٢٨)

• يشترط لتوافر جريمة الفعل الفاضح المخل بالحياء وقوع فعل مادي يחדش في المرء حياء العين أو الأذن . أما مجرد الأقوال مهما بلغت من درجة البذاءة والفحش فلا تعتبر إلا سباً . وإذن فإذا كان الحكم قد اعتبر أن ما وقع من الطاعن من قوله بصوت مسموع لسيدتين يتعقبهما " تعرفوا أنكم ظراف تحبوا تروح أي سينما " ، جريمة فعل فاضح مخل بالحياء فإنه يكون قد أخطأ . إذ الوصف القانوني الصحيح لهذه الواقعة أنها سب منطبق على المادتين (١٧١ ، ٣٠٦) من قانون العقوبات . (جلسة ١٩٥٣/٦/١٦ طعن رقم ٤٤٠ سنة ٢٣ ق مجموعة الربع قرن ص ٧٢٩)

• إن السب لا يجوز فيه الإثبات إلا إذا كان مرتبطا بجريمة قذف وقعت من المتهم ضد المجني عليه بذاته . (جلسة ١٩٤٣/٣/٢٢ طعن رقم ٧٤٤ سنة ١٣ ق مجموعة الربع قرن ص ٧٢٨)

• لمحكمة الموضوع أن تتعرف على شخص من وجه إليه السب من عبارات السب وظروف حصوله والملابسات التي اكتتفتها إذا احتاط الجاني

فلم ينكر اسم المجني عليه صراحة في عبارته ، ومتى استبانَت المحكمة من كل ذلك الشخص المقصود بالذات فلا يجوز إثارة الجدل بشأن ذلك لدى محكمة النقض . (جلسة ١٩٣٨/٤/١٨ طعن رقم ١٣٠٢ سنة ١٩٣٨ ق مجموعة الربع قرن ص ٧٢٩)

♦ ركن العلانية :

• العلانية ركن من أركان جنحة السب . فالحكم الذي يعاقب على هذه الجريمة يجب أن يثبت توافر هذا الركن . وإن فإذا اقتصر الحكم على تلخيص شهادة بدون أن يبين المحل (المحفل) الذي حصل فيه السب يكون حكماً ناقص البيان متعيناً نقضه . (جلسة ١٩٣٦/١١/٢٣ طعن رقم ٢٤٦٤ سنة ١٩٣٦ ق مجموعة الربع قرن ص ٧٣٤)

• إن القانون نص في المادة (١٤٨) من قانون العقوبات القديم (المقابلة للمادة (١٧١) من القانون الحالي) على أن العلانية في الكتابة و الرسوم و غيرها نت طرق التمثيل تتوافر متى وزعت بغير تمييز على عدد من الناس أو متى عرضت بحيث يستطيع أن يراها من يكون في الطريق أو في أي مكان مطروق ، أو متى بيعت أو عرضت للبيع في أي مكان ، ومقتضى هذا النص أن التوزيع يتحقق قانوناً بإعطاء المكاتيب ونحوها إلى عدد من الجمهور بقصد النشر ونية الإذاعة ووسائل العلانية الواردة بالمادة سالفه الذكر لم ترد على سبيل التعيين و الحصر بل جاءت من قبيل البيان والتمثيل وهذا يقتضي أن يعهد إلى القاضي تقدير توافرها على هدى الأمثال التي سربها القانون ، فإذا اعتبرت المحكمة ركن العلانية في جنحة القذف في حق المجني عليه إلى أشخاص عدة وأنه إنما كان يقصد التشهير بالمجني عليه فإنها تكون قد أصابت في ذلك لأن هذا الذي استندت إليه -فضلاً عن أنه ينطبق عليه التعريف الوارد في القانون لتوزيع المكاتيب فيه -سما تتحقق به العلانية في جنحة القذف في حق المجني عليه إلى أشخاص عدة و أنه إنما كان يقصد التشهير بالمجني عليه فإنها تكون قد أصابت في ذلك لأن هذا الذي استندت إليه -فضلاً عن أنه ينطبق عليه التعريف الوارد في القانون لتوزيع المكاتيب فيه -ما تتحقق به العلانية في الواقع ما دام المكتوب قد أرسل لأشخاص عديدين ، وكان مرسله ينتوى نشره و إذاعة ما حواه (جلسة ١٩٣٩/٤/٣ طعن رقم ٦٩٥ سنة ١٩٣٩ ق مجموعة الربع قرن ص ٧٣٣)

• العلانية من أركان جنحة السب فيجب أن يعنى الحكم ببيان طريقة تحققها لكي يتسنى لمحكمه النقض مراقبه صحة تطبيق القانون وإغفال هذا

البيان يعيب الحكم و يستوجب نقضه (جلسة ١٩٤٠/١٢/٢ طعن رقم ٣٤
سنة ١١ ق مجموعه الربع قرن ص ٧٣٥)

• العلانية في جريمتي القذف و السب المنصوص عليهما في المادة (١٧١) من قانون العقوبات يشترط لها توافر عنصرين: توزيع الكتابة المتضمنة لعبارات القذف والسب على عدد من الناس بغير تمييز وانتواء المتهم إذاعة ما هو مكتوب، ولا يجب أن يكون التوزيع بالغاً حداً معيناً بل يكفي أن يكون المكتوب قد وصل إلى عدد من الناس، ولو كان قليلاً و سواء كان ذلك عن طريق تداول نسخه واحدة منه أم بوصول عدة صور ما دام ذلك لم يكن إلا بفعل المتهم أو كان نتيجة حتمية لعمله لا يتصور أنه كان يعملها إذا كانت المحكمة قد أثبتت في حكمها بالإدانة أن المذكرة التي يحاكم من أجلها المتهم "وهو محام" لما حوته من عبارات القذف والسب قد كتبت بالآلة الكاتبة من ثلاث نسخ بقيت إحداها بدوسيه المحامي عن المتهم وسلمت الثانية لمحامي المدعين بالحق المدني و قدمت الثالثة لهيئة المحكمة لمستودع ملف القضية، فهذا يدل على أن المذكرة قد أطلع عليها المحامي عن المقذوف في حقه وهيئة المحكمة و كاتب الجلسة أيضاً بحكم وظيفته و المتهم بوصفه محامياً - كما ذكر الحكم - لم يكن يجهل تداول المذكرة بين الموظفين المختصين بالمحكمة كنتيجة حتمية للإبداء الذي يستدعي بالضرورة إطلاعهم عليها، و بهذا كله تتوافر العلانية في جريمتي القذف و السب كما عرفها القانون، لتداول المذكرة بين محامي المقذوف في حقه و هيئة المحكمة وغيرهم ممن تقتضي طبيعة عملهم أن يطلعوا عليها، و لثبوت قصد الإذاعة لدى المتهم و وقوع الإذاعة بفعله (جلسة ١٩٤٢/٣/٢٤ طعن رقم ٥٠١ سنة ١٢ ق مجموعه الربع قرن ص ٧٣١)

• لا يكفي لتوافر ركن العلانية أن تكون العبارات المتضمنة للإهانة أو القذف قد قيلت في محل عمومي بل يجب أن يكون ذلك بحيث يستطيع أن يسمعها من يكون في هذا المحل، أما إذا قيلت بحيث لا يمكن أن يسمعها إلا من أقيمت إليه فلا علانية (جلسة ١٩٤٢/٤/٢٧ طعن رقم ٦٨٨ سنة ١٢ ق مجموعه الربع قرن ص ٧٣٣)

• إن القانون لا يشترط للعقاب على السب أو القذف أن يحصل في مواجهه المجني عليه، بل إن السب إذا كان معاقباً عليه متى وقع في حضرة المجني عليه فإنه يكون من باب أولى مستوجباً للعقاب إذا حصل في غيبته (جلسة ١٩٤٢/١٢/٢٨ طعن رقم ١٨٩ سنة ١٣ ق مجموعه الربع قرن ص ٧٣٢)

• إن القانون قد نص في المادة (١٧١) من قانون العقوبات على أن العلانية في الكتابة والرسوم وغيرها من طرق التمثيل تتوافر متى وزعت بغير تمييز على عدد من الناس، أو متى عرضت بحيث يستطيع أن يراها من يكون في الطريق العام أو أي مكان مطروق أو بيعت أو عرضت للبيع في أي مكان، ومقتضى هذا النص أن التوزيع يتحقق قانوناً بجعل المكاتيب ونحوها في متناول عدد من الجمهور بقصد النشر ونية الإذاعة، ووسائل العلانية الواردة بالمادة المذكورة ليست على سبيل الحصر والتعيين بل هي من قبيل التمثيل والبيان مما مقتضاه أن تقديرها يكون من سلطة قاضي الموضوع فإذا استخلص الحكم توافر ركن العلانية من الكيفية التي قدم بها المشتكي شكواه ضد القاضي، وهي إرساله إلى المجني عليه، وإلى المحكمة الابتدائية الأهلية شكواه ضد القاضي التي يشتغل فيها وإلى الإرادة القضائية الأهلية بوزارة العدل، وإلى وزارة العدل، عدة عرائض سماها رداً للقاضي المجني عليه على اعتبار أن هذا منه يدل دلالة واضحة على أنه أراد إذاعة ما نسبته إليه إذ أنه لو لم يقصد الإذاعة لاقتصر على إرسال الشكوى للقاضي وحده دون الجهات الأخرى التي يعلم بالبداية أن كل جهة منها تحوى عدداً من الموظفين من الضروري أن تقع الشكوى تحت حسهم وبصرهم فإنها لا يكون قد أخطأ (جلسة ١٩٤٤/٥/٨ طعن رقم ١٠٢٤ لسنة ١٤ ق مجموعه الربع قرن ص ٧٣٣، والطعن رقم ١٩٧٩٢ لسنة ٦١ ق جلسة ١٢/٣/٢٠٠٠)

• إذا كانت المحكمة قد قالت في حكمها الذي أدان المتهم في جنحة السب العلني أن المتهم ذكر صراحة في بلاغه الذي قدمه لرئيس المباحث الجنائية بالمحافظة أنه كان يطلب أخذ التعهد على المبلغ في حقه بعدم الأضرار به ولم تتعرض في واقعة الدعوى لما جاء في البلاغ في حقه بعدم الأضرار به من ناحية عدم صحته، فإن قولها بعد ذلك في صدد توافر العلانية أن المتهم كان يعلم بحكم الظروف والوقائع أن بلاغه سيطلع عليه أشخاص كثيرون، وأنه أم يكن يقصد منه إلا التشهير بالمجني عليها - ذلك لا يكون لها ما يسانده ويكون الحكم قاصر البيان (جلسة ١٩٤٦/١٠/١٤ طعن رقم ١٥٢٠ لسنة ١٦ ق مجموعه الربع قرن ص ٧٣٥)

• إذا كانت الواقعة الثابتة على المتهم هي أنه سب المجني عليه وهو فوق سطح المنزل على مسمع ممن كانوا بالطريق العام فإن العلانية تكون متوافرة في هذه الحالة لأن القانون صريح في أن القول أو الصياح يعتبر علنياً إذا حصل الجهر به في محفل عام أو أي مكان آخر مطروق، أو إذا

حصل الجهر به بحيث يستطيع سماعه من كان في مثل ذلك الطريق أو المكان . (جلسة ١٠/٢٩/١٩٤٥ طعن رقم ١٤١٥ سنة ١٥ ق مجموعه الربع قرن ص ٧٣٤)

• يكفى التحدث عن العلانية في جنحة السب واستخلاصها أن تقول محكمه الموضوع أن "العلانية متوافرة لحصول السب أمام الموجودين وقت توقيع الحجز ومنهم المحضر و شيخ الجهة" (جلسة ١٨/١٠/١٩٤٨ طعن رقم ٧٠٠ سنة ١٨ ق مجموعه الربع قرن ص ٧٣٤)

• إن حوش المنزل هو بحكم الأصل مكان خصوصي ،وليس في طبيعته ما يسنح باعتباره مكانا عموميا ،إلا أنه يصح إعتباره عموميا إذا تصادف وجود عدد من أفراد الجمهور فيه بسبب مشادة حدثت بين طرفين والسب الذي يوجهه أحدهما الآخر حال اجتماع أولئك الأفراد فيه يكون علنيا (جلسة ٢٣/١١/١٩٣٦ طعن رقم ٢٢١٦ سنة ٦ ق مجموعه الربع قرن ص ٧٣٢)

• إذا كان الحكمة حين أدانت المتهم في جريمة القذف قد أقامت ثبوت توفر ركن العلانية على أن البرقية المحتوية للقذف لم ترسل إلى وزارة التموين التابع لها الموظف المقنوف فحسب بل أرسلت صورة منها إلى النائب العام وإن تداولها بين أيدي المرؤوسين بحكم عملهم من شأنه إذاعة ما تحتويه من عبارات القذف الخ فهذا منها قصور إذ يجب لتوافر العلانية في جريمة القذف المرفوعة بها الدعوى على المتهم أنه نشر تقرير الطبيب المعين من المجلس المملى للكشف على المدعية بالحق المدني الوارد فيه بأنها مصابة بارتخاء خلفي في غشاء البكارة ناشئ عن ضعف طبيعي في الأنسجة مما يجعل إيلاج عضو الذكر ممكنا من غير إحداث تمزق ولا يمكن طبيا البت فيما إذا كان سيق لأحد مباشرتها ،وذلك بطريقه توزيع صور من هذا التقرير على عدة أشخاص بقصد التشهير بالمدعية ،وإذا كان ذلك ،وكان كل ما ذكرته محكمه الموضوع عن هذه الواقعة هو "إنها ترى أنه لم يحدث طبع و لا نشر للتقرير كما تتطلبه المادة (١٧١) عقوبات ،دون أن تبين المقدمات التي رتب عليها هذه النتيجة ،في حين أن الدفاع لم يقل صراحة بعدم حصول توزيع بل كل ما قاله هو إنه إذا كان ثمة توزيع فإن ما وزع هو تقرير الطبيب ،فإن هذا منها يكون قصورا في بيان الأسباب التي أقيم عليها الحكم ،إذ كان من الواجب أن تبحث المحكمة في مدى توزيع التقرير وفي الغرض من توزيعه حتى إذا ثبت لديها أنه وزع على عدد من الناس بغير تمييز بقصد النشر و بنية الإذاعة كان ركن العلانية متوافرا

، وكانت دعوى المدعية صحيحة و لا يقلل من صحتها أن هذا التقر غير ثابت به إزالة بكاره المدعية و لا مقطوع فيه يسبق افتراضها -إذ الإسناد في القذف يتحقق أيضا بالصيغة التشكيكية متى كان من شأنها أن تلقى في الروع عقيدة أو ظنا أو احتمالا أو وهما ولو عاجلا ،في صحة الواقعة أو الوقائع المدعاة (جلسة ١٩٤٤/٤/٣ طعن رقم ١١٨ سنة ١١٤ ق مجموعه الربع قرن ص ٧٣٥)

• ما دام الحكم قد أثبت أن السب كان على مسمع من السابلة لأن المتهمه والمجني عليها كانتا واقفتين بباب المنزل المطل على الطريق العام فذلك يكفي في بيان وقوع السب علنا وعلى مسمع من المارة في الطريق من غير حاجة إلى تحديد مكان وقوف المتهمه من باب المنزل (جلسة ١٩٥٢/٥/١٢ طعن رقم ١٠ سنة ٢٢ ق مجموعه الربع قرن ص ٧٣٤)

• يكفي في استظهار ركن العلانية في جريمة السب أن يقول الحكم أنه متوافر من إرسال المتهم الألفاظ المنسوب صدورها منه وهو في شرفة المنزل المطل على الطريق العام (جلسة ١٩٥٤/١١/١٢ طعن رقم ١٩٢٨ سنة ٢٤ ق مجموعة الربع قرن ص ٧٣٦)

• المنزل بحكم الأصل محل خاص ،والعلانية قد تتحقق بالجهر بألفاظ السب في فناء المنزل إذا كان يقطنه سكان عديدون يؤمون مدخله و يختلفون إلى فناءه بحيث يستطيع سماع ألفاظ السب مختلف السكان على كثرة عددهم فإذا كان الحكم قد اقتصر على القول بأن السب حصل على سلم المنزل دون أن يبين ما إذا كان قد حصل الجهر به وهل سكان المنزل من الكثرة بحيث تجعل من هذا الفناء محلا عاما على الصور المتقدمة فإنه يكون حكما قاصرا (الطعن رقم ١٢٤٠ سنة ٢٥ ق جلسة ١٩٥٦/٢/١٤ ص ١٨١)

• لما كان الحكم المطعون فيه حين تحدث عن ركن العلانية قد اقتصر على القول بأن ركن العلانية مستفاد من تقديم الطاعن لشكواه بما احتوته من وقائع القذف ووصول محتواها إلى علم عدد من الناس دون أن يبين كيف انتهى إلى ذلك أو أن يتحدث عن دفاع الطاعن المؤسس على عدم توافر ركن العلانية في الدعوى و يستظهر الدليل على أنه قصد إذاعة ما أسنده إلى المجني عليه فإنه يكون معيبا بما يستوجب نقضه (الطعن رقم ١٠٤٢ سنة ٣٣ ق جلسة ١٩٦٤/٤/٢٠ السنة ١٥ ص ٢١٨)

• إذا كان الحكم قد أسس ركن العلانية في القذف و السب على أن المنزل الذي وقع فيه هو محل عام لأن به سكانا آخرين فإنه يكون قد شابته

قصور في البيان إذ المنزل هو بحكم الأصل محل خاص وما ذكره الحكم من سماع السكان الآخرين لا يجعل منه محلاً عاماً بالصدفة ولا يتحقق به ركن العلانية فيما يجهر به من القذف والسب في المحال الخاصة (جلسة ١٩٥١/٣/٢٦ طعن رقم ١٨٩٣ سنة ٢٠ ق مجموعة الربع قرن ص ٧٣٦)

• قعود الطاعن عن الدفع بتخلف ركن العلانية في جريمة القذف لا على المحكمة أن هي سكنت عن التحدث عنه على استقلال ، مادامت الوقائع تقطع بما يوفره (مجموعه أحكام النقض السنة ٢٢ ص ٢٥٥)

• إن فناء المنزل ليس محلاً عمومياً إذ ليس في طبيعته و لا في الغرض الذي خصص له ما يسمح باعتباره كذلك وهو لا يتحول إلى محل عمومي إلا إذا تضادف وجود عدد من أفراد الجمهور فيه ، وإن فالسب الذي يحصل فيه لا تتوفر فيه العلانية ، ولو كان سكان المنزل قد سمعوه ، وإن فإذا كانت الواقعة هي أن المتهم سبب المجني عليها مجرد دخولها إلى المنزل وصعودها على السلم أمام من كانت ترافقها هي وأبنها ، فإن هذا يعتبر مخالفة سب غير علني مما يعاقب عليه بالمادة (٣٩٤) فقرة أولى عقوبات ، واعتبار محكمة النقض الواقعة كذلك ، بعد الحكم فيها على أنها سب علني ، ليس من شأنه أن يؤثر في التعويض المحكوم به (جلسة ١٠/١٨/١٩٤٣ طعن رقم ١٤٤٢ سنة ١٣ ق مجموعة الربع قرن ص ٧٣٤)

• متى كانت المتهم قد جهرت بألفاظ السب في شرفة مسكنها المطلّة على طريق عام وعلى مسمع من كثيرين فإن العلانية تكون متوافرة (جلية ١٩٥٠/١/٩ طعن رقم ١٣١٧ سنة ١٩ ق مجموعة الربع قرن ص ٧٣٤)

• إذا كانت المحكمة حين أدانت المتهم في جريمة السب علناً في شكوى التي قدمها ضد مطلقة والداه قد ذكرت في حكمها أن المتهم إنما كان يطلب بشكواه أخذ التعهد عليهما بعد إيداعه ، وحين تعرضت لتوافر أركان هذه الجريمة قالت عن العلانية أنه كان عليه أن يذكر في شكواه واقعة التهديد وأن يطلب أخذ التعهد على من هدده دون أن يشير بشيء إلى سلوك مطلقة ، وأختها مما حشره في شكواه دون مقتضى ، الأمر الذي يدل على أنه قصد إذاعة ألفاظ السب ، وأن هذه الإذاعة قد تمت بتقديم الشكوى إلى رئيس المباحث الذي أحالها إلى معاون المباحث ثم أرسلت إلى البندر ثم أعيدت إلى النيابة فكل ما أوردته المحكمة من ذلك لا يؤدي بذاته إلى النتيجة التي انتهت إليها مع ما أسلف ذكره من أنه إنما كان يطلب بشكواه أخذ التعهد

على من هدده الأمر يقتضي للقول بتوافر العلانية أن يثبت أن المتهم قد قصد إلى إذاعة ما نسبته إلى المجني عليهما في شكواه، وبهذا يكون حكمه قاصرا قصورا يعيبه بما يستوجب نقضه (جلسة ١٩٤٩/٤/١١ ضمن رقم ٣٨٠ سنة ١٩ ق مجموعة الربع قرن ص ٧٣٥)

• إذا كانت الواقعة الثابتة على المتهم هي أنه سب المجني عليه وهو فوق سطح المنزل على مسمع ممن كانوا بالطريق العام فإن العلانية تكون متوافرة في هذه الحالة لأن القانون صريح في أن القول أو الصياح يعتبر علنيا إذا حصل الجهر به في محفل عام أو طريق عام أو أي مكان آخر مطروق، أو إذا حصل الجهر به بحيث يستطيع سماعه من كان في مثل ذلك الطريق أو المكان (جلسة ١٩٤٥/١٠/٢٩ طعن رقم ١٤١٥ سنة ١٥ ق مجموعة الربع قرن ص ٧٣٤)

• تتوافر العلانية التي يقتضيها القانون في مواد القذف والسب بالطريق الوارد في المادة (١٤٨) من قانون العقوبات لأن المادتين (٢٦٥، ٢٦١) أحالتا عليها وهذه الطرق لم تعين في تلك المادة على سبيل الحصر بل ذكرت على سبيل البيان، فالعلانية قد تتوافر بغير الوسائل المعينة المعرفة فيها ولكن بمقتضى أحكام القانون العامة يجب لتوافر هذا الركن أن يثبت في كل من سبهم قصد الإذاعة وإن ما قصد إذاعته أذيع فعلا بين أناس غير معينين وغير معروفين له، فالعرائض التي تقدم إلى جهات الحكومة المتعددة بالطعن في حق موظف مع علم مقدمها بأنها بحكم الضرورة تتداول بين أيدي الموظفين المختصين تتوافر فيها العلانية لثبوت قصد الإذاعة لدى مقدمها ووقوع الإذاعة فعلا بتداولها بين أيدي مختلفة (جلسة ١٩٣٨/٣/٢١ طعن رقم ٩٨٣ سنة ٧ ق مجموعة الربع قرن ص ٧٣٢)

• إذا كان كل ما قاله الحكم للتدليل على نوافر قصد الإذاعة لدى المتهم بالقذف في حق قضاة إحدى الدوائر بإحدى المحاكم وإهانة رجال القضاء بالمحاكم الابتدائية هو أنه قدم شكويين إحداهما لوزير العدل والأخرى لرئيس محكمة مصر وأن هذا منه يدل على قصد الإذاعة إذ أنه يعلم مقدما بأن هاتين الشكويين ستتداولان بحكم الضرورة بين أيدي الموظفين المختصين وقد تمت الإذاعة بالفعل إذا أحال حضرة رئيس محكمة مصر الشكوى المرسلة إليه إلى النيابة العمومية، فهذا لا يسوغ القول بتوافر الإذاعة، إذ لا يبين منه أن إحدى العريضتين، وهي المرسلة بالاسم الشخصي لوزير العدل، وقد أطلع عليها من أرسلت إليه مما يدل عليه، لأنه ليس من طبيعة العرائض التي ترسل بهذه الطريقة أن يحصل تداولها، أما

تمام الإذاعة فعلا فقد رتبته الحكم على ما حصل من رئيس المحكمة حين أحال العريضة إلى النيابة العمومية، وإذا كانت هذه الإحالة هي -كما جاء بالحكم- بقصد اتخاذ الإجراءات التأديبية والقضائية ضد المتهم لما اشتملت عليه العريضة من طعن في رجال القضاء، مما لا يمكن أن يكون المتهم قد رمى إليه حين بعث بالعريضة، فإن من الحكم يكون غير سديد (جلسة ١١/٣/١٩٤٧ طعن رقم ١٧٩٩ سنة ١٦ ق مجموعة الربع قرن ص ٧٣٦)

• إن القانون لا يوجب للعقاب على القذف والسب بأن يقع أيهما في حضرة المجني عليه، بل أن اشترط توافر العلانية في جرمي القذف والسب العلني فيه ما يدل بوضوح على أن العلة التي شرع العقاب من أجلها لم تكن مواجهة شخص المجني عليه بما يؤلمه و يتأذى به من عبارات القذف والسب وإنما هي ما يضار به المجني عليه من جراء سماع الكافة ما يشينه في شرفه واعتباره وهذه العلة تتحقق بمجرد توافر العلانية ولو لم يعلم المجني عليه بما رمى به (جلسة ٣٠/١٠/١٩٣٩ طعن رقم ١٣٨٨ سنة ٩ ق مجموعة الربع قرن ص ٧٣٢)

• ما دام الحكم قد أثبت المتهمه جهرت بألفاظ السب وهي على سلم العمارة التي وصفها بأنها تتكون من تسعة مساكن بصوت يسمعه سكانها فذلك لإثبات توفر العلانية طبقا للمادة (١٧١) من قانون العقوبات (جلسة ٢١/٣/١٩٥٠ طعن رقم ١٣١٦ سنة ١٩ ق مجموعة الربع قرن ص ٧٣٥)

• يجب لسلامة الحكم بالإدانة في جريمة السب العلني أن يبين العلانية وطريقة توافرها في واقعة الدعوى حتى يتسنى لمحكمة النقض القيام بوظيفتها في صدد مراقبة تطبيق القانون على الوجه الصحيح، فإذا أدانت المحكمة المتهم في هذه الجريمة دون أن تتحدث عن واقعة هذا الظرف وكيفية توافره في حقّه فإن حكمها يكون قاصر البيان واجبا نقضه (جلسة ١١/٣/١٩٦٠ طعن رقم ٦٢٤ سنة ١٦ ق مجموعة الربع قرن ص ٧٣٥)

• متى كان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد أثبت في مدوناته بياناً لواقعة الدعوى أن الطاعة اعتدت على المجني عليه بالسب العلني أمام المارة في الطريق العام بتوجيه العبارة التي أوردتها الحكم بما مقتضاه أن السب وقع في الطريق العام وهو مكان عمومي بطبيعته مما يتوافر به ركن العلانية قانوناً فإن نعى الطاعة على الحكم بالقصور يكون غير سديد (مجموعة أحكام النقض السنة ٢٥ ص ١٩٢)

• إن مكتب المحامي هو بحكم الأصل محل خاص، فإذا كان المحكم في صدد بيانه توافر ركن العلانية في جريمة السب لم يقل إلا أن المتهم توجه حوالي الساعة ١١ صباحاً إلى مكتب المحامي "المجني عليه" وبينما كانت كل الأبواب والنوافذ مفتوحة اتهمه بصوت عال بالسرقة بحضور فلان زميله، وأنه يتعين اعتبار مكتب المحامي في أوقات العمل محلاً عمومياً حيث يمكن لكل العملاء الدخول، وحيث يمكن للمساعدة سماع المناقشة فهذا الذي ذكره لا يجعل مكتب المحامي محلاً عمومياً بالصدفة ولا تتحقق به العلانية التي يتطلبها القانون للسب الذي يجهر به في المحل الخاص المطل على طريق عام وهذا قصور يعيبه (جلسة ١٩٥٠/٥/١ طعن رقم ٤٠٦ سنة ٢٠ ق مجموعة الربع قرن ص ٧٣٢)

• توافر العلانية في السب العلني رهن بوقوعه في مكان عام بطبيعته أو بالمصادفة سلم المنزل ليس مكاناً عاماً بطبيعته (مجموعة أحكام النقض السنة ٢٨ ص ٣٠٧)

• من المقرر أن العلانية في جريمة القذف لا تتحقق إلا بتوافر عنصرين أولهما توزيع الكتابة المتضمنة عبارات القذف على عدد من الناس بغير تمييز والأخرى انتواء الجاني إذاعة ما هو مكتوب (الطعن رقم ٢٣٧٨٧ سنة ٦٣ ق جلسة ٢٠٠٣/١/٢٢)

• إنه وإن كانت العلانية قد تحققت بالجهر بألفاظ السب في فناء المنزل إذا كان هذا المنزل يقطنه سكان عديدون يؤمون بداخله و يختلفون إلى فناءه بحيث يستطيع سماع ألفاظ السب مختلف السكان على كثرة عددهم، إلا أنه إذا كان الحكم المطعون فيه قد اقتصر على القول بأن السب حصل في فناء المنزل الذي تقطنه أكثر من عائلة واحدة دون أن يبين ما إذا كان سكانه من الكثرة بحيث تجعل من فناءه محلاً عاماً على الصورة المتقدمة - فإنه يكون قاصراً عن بيان توافر أركان الجريمة التي دان الطاعن بها (جلسة ١٩٥٣/٥/٥ طعن رقم ٧٨ سنة ٢٣ ق مجموعة الربع قرن ص ٧٣٦)

• يكفي لتوافر ركن العلانية في جريمة القذف في حق موظف عمومي أن يصل المكتوب إلى عدد من الناس ولو كان قليلاً بتداول نسخة واحدة متى كان ذلك نتيجة حتمية لعمل القاذف لا يتصور أن يجهلها (جلسة ١٩٥٥/٣/٢١ طعن رقم ٣٦ سنة ٢٥ ق مجموعة الربع قرن ص ٧٣٤)

• العلانية المنصوص عليها في المادة (١٧١) من قانون العقوبات لا تتوافر إلا إذا وقعت ألفاظ السب والقذف في مكان عام سواء بطبيعته أو بالمصادفة (الطعن رقم ١٩٩٥ سنة ٢٥ ق جلسة ١٩٥٦/٣/١٩ ص ٧ ص ١٦٧)

• العرائض التي تقدم إلى الجهات الحكومية في حق موظف عام أو مكلف بخدمة عامة مع علم مقدمها بأنها بحكم الضرورة تتداول بين أيدي الموظفين المختصين أو عدد من الناس ولو كان قليلا تتوافر بتداولها العلانية لوقوع الإذاعة فعلا بتداولها بين أيد مختلفة (مجموعة أحكام النقض السنة ٢٠ ص ٤٥٨)

• إن كان الحكم قد اقتصر في التحدث عن ركن العلانية بقوله، إن المهمة وجهت إليه "المدعى بالحقوق المدنية" الألفاظ سابق الذكر علنا من الشباك فإن هذا الرأي إلى قوله الحكم لا يبين منه تحديد موقع النافذة التي كانت تطل منها المتهم ولا كيف تحقق بوقوعه على هذه الصورة ركن العلانية التي تتطلبها المادة (٣٠٦) من قانون العقوبات ومن ثم يكون الحكم قاصرا قصورا يعيبه ويوجب نقضه (جلسة ١٩٥٤/١١/١ طعن رقم ١٠٧٩ سنة ٢٤ ق مجموعة الربع قرن ص ٧٣٦)

• إذا كان الحكم قد اقتصر في القول بتوافر ركن العلانية في جريمة القذف التي دان بها المتهم على أن الصورة وزعت على المجني عليه و شقيقه واحتمال رؤية الغير لهذه الصور عند المصور وعدم دراية المتهم بغير التحميص وغيره من فنون التصوير، فإن الحكم من ذلك لا يتحقق به وحده توافر ركن العلانية كما يتطلبه القانون ومن ثم يكون الحكم قاصرا قصورا يعيبه بما يستوجب نقضه (جلسة ١٩٥٤/٢٨١٢ طعن رقم ١٤٩٨ سنة ٢٤ ق مجموعة الربع قرن ص ٧٣٦)

• إن غرفة ناظر المدرسة ليست بطبيعتها محلا عموميا يعتبر السب الواقع فيها علنا إلا إذا كانت وقتئذ قد تحولت إلى محل عمومي بالصدفة وإذن فالسب الحاصل فيها أمام الناظر واثنين من تلامذتين لا يعتبر حاصلا في علانية (جلسة ١٩٣٧/١٠/٢٥ طعن رقم ١٨٨٠ السنة ٧ ق مجموعة الربع قرن ٧٣٢)

• إن طرق العلانية قد وردت في المادة (١٧١) من قانون العقوبات على سبيل البيان لا على سبيل الحصر فإذا أثبت الحكم على المتهم أنه ردد

عبارات القذف أمام عدة شهود في مجالس يقصد التشهير بالمجني ٥ وتم له ما أراد استفاضة الخبر وذيوعه فإنه يكون قد استظهر توافر ركن العلانية كما هي معرفة به في القانون ، وذلك بغض النظر عن مكان هذا التردد (جلسة ١٩٥٠/٥/٢٢ طعن رقم ٣٣٨ سنة ٢٠ ق الربع قرن ص ٧٣٤)

• متى كان المتهم قد جهر بألفاظ السب من نافذة غرفة مظلة على الطريق العام بصوت مرتفع يسمعه من كان مارا فيه فإنه بهذا تتحقق العلانية وتكون الواقعة جنحة (جلسة ١٩٥٢/١٢/٨ طعن رقم ١٠٤٧ سنة ٢٢ ق مجموعة الربع قرن ص ٧٣٤)

• متى كان الفعل الذي وقع من المتهم كون جريمتي البلاغ الكاذب و القذف اللتين رفعت بهما الدعوى عليه وكانت العقوبة المقررة لكلتا الجريمتين واحدة فإن إغفال المحكمة التحدث عن ركن العلانية في جريمة القذف لا يعيب حكمها ما دامت أسبابه وافية لا قصور فيها بالنسبة لجريمة البلاغ الكاذب التي عوقب المتهم عليها (الطعن رقم ٩٩٦ سنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٦/١١ السنة ٧ ص ٨٦٥)

• متى كان المستفاد مما هو ثابت بالحكم أن المتهم وهو في محل خاص قد جهز بألفاظ السباب ليسمعها من كان في الطريق العام فذلك تتحقق به العلانية في جريمة السب طبقا للمادة (١٧١ ع) . (جلسة ١٩٤١/٣/٢٤ طعن رقم ١٠٥٩ سنة ١١ ق مجموعة الربع قرن ص ٧٣٣)

• إذا كان الحكم المطعون فيه قد أثبت أن الطاعنة جهرت بألفاظ السب وهي تقف في "بئر السلم" بجوار المصعد بحيث سمع سكان العمارة جميعهم تلك الألفاظ فذلك كاف لإثبات تلك العلانية طبقا للمادة (١٧١) من قانون العقوبات (الطعن رقم ٢١٨ سنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٤/١١/٣ السنة ١٠ ص ٢٩٨)

• إذا كان الحكم قد أدان المتهم بجنحة السب العلني دون أن يتحدث عن العلانية ويبين توفرها وفقا للقانون فإن إغفاله هذا البيان المهم يكون قصورا مستوجبا نقضه (جلسة ١٩٤٧/١٢/٢٢ طعن رقم ٢١٠٠ سنة ١٧ ق مجموعة الربع قرن ص ٧٣٤)

• إذا كان الحكم قد أدان المتهم بجريمة السب العلني دون أن يبين ركن العلانية ويورد الاعتبارات التي استخلصت منها المحكمة قيامه فإنه يكون

قاصر البيان واجبا نقضه (جلسة ١٩٤٧/٤/٢٨ طعن رقم ٧٦١ سنة ١٧ ق مجموعة الربع قرن ص ٧٣٤)

• مكتب تاجر الأدوات الطبية يعتبر مكانا مطروقا تتوافر فيه العلانية قانونا (جلسة ١٩٤٨/١٢/٢٠ طعن رقم ٧٥٥ سنة ١٨ ق مجموعة الربع قرن ص ٧٣٤)

• لا يكفي لتوافر ركن العلانية في جريمة القذف أن تكون عبارات القذف قد تضمنتها برقية تداولت بين أيدي الموظفين بحكم عملهم بل يجب أن يكون الجاني قد قصد إلى إذاعة ما أسنده إلى المجني عليه (الطعن رقم ١١٨٠ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٧/١١/١٨ السنة ٨ ص ٩١٠)

• البحث في توافر قصد الإذاعة في جريمة القذف أمر موكول إلى محكمة الموضوع تفصل فيه حسبما يتكون به اقتناعها (الطعن رقم ١١٨٠ سنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٧/١١/١٨ السنة ٨ ص ٩١٠)

• إرسال شكاوى إلى عدة جهات حكومية تتضمن عبارات السب والقذف استخلاص العلانية من ذلك كفاية (طعن ٦٠٩٨ لسنة ٥٣ ق جلسة ١٩٨٥/١/١٩)

• إسناد المتهم لقاض أن يؤاكل الخصوم خدش للشرف و الاعتبار ولو وقعت الجريمة بعد مفارقتها وظيفته أساس ذلك (طعن رقم ١٢٩٥٢ سنة ٦٠ ق جلسة ٢٠٠٠/٢/٢٢)

• إن علانية الإسناد تتضمن حتما قصد الإذاعة بمجرد الجهر بألفاظ الثابتة في المحل العام مع العلم بمعناها (مجموعة أحكام النقض السنة ٢١ ص ٦٩٣)

الباب الخامس البلاغ الكاذب

الفصل الأول

تعريف البلاغ الكاذب وأركانه

.....

تعريف البلاغ الكاذب :

البلاغ الكاذب هو إخبار بواقعة غير صحيحة تستوجب عقاب من تستند إليه موجه إلى أحد الحكام القضائيين أو الإداريين ومقترن بالقصد الجنائي . (الدكتور محمود نجيب حسنى - ص ٧٢١)

هدف المشروع من تجريم البلاغ الكاذب :

استهدف المشرع من تجريم البلاغ الكاذب ضمان شرف الناس واعتباره في مواجهه إساءة استعمال الحق في التبليغ عن الجرائم المكفول للناس جميعا في مواجهه الشكاوى الكيدية وواقع الأمر أن المصلحة المحمية في هذه الجريمة هي مصلحة مزدوجة فهي من ناحية خاصة للأفراد في حماية شرفهم واعتبارهم في مواجهه البلاغات الكاذبة وهي من ناحية أخرى مصلحة عامة تدور في حماية السلطات الإدارية و القضائية من شر التضليل عن طريق مدها بالبلاغات الكاذبة التي تعطل وظيفتها وتشوه مقصدها (الدكتور أحمد فتحي سرور ص ٧٥٠)

وقد نص المشرع في المادة (٣٠٤) عقوبات على أنه : لا يحكم بهذا العقاب على من أخبر بالصدق وعدم سوء القصد الحكام القضائيين أو الإداريين بأمر مستوجب لعقوبة فاعله و التبليغ عن الجرائم و المخالفات الإدارية حق لكل إنسان بل إنه قد يكون في بعض الأحوال واجبا عليه يسأل جنائيا أو تأديبيا عن عدم القيام به ، وفي ذلك تقول محكمة النقض أن "البليغ عن الجرائم حق بل واجب على الناس كافة "ويقتضى الصالح العام تشجيع الأفراد على التبليغ عما يصل إلى علمهم من الجرائم معاونة منهم للسلطات العامة على كشف هذه الجرائم وتعقب مرتكبها وتوقيع الجزاء عليهم ، ولكن قد يكون التبليغ محققا في ذاته جريمة كما لو كان التبليغ عن واقعة تعد جريمة جنائية أو تأديبية توجب عقاب أو احتقار من أسندت إليه وهو ما يحقق جريمة القذف لذلك رأى المشرع رفع المسؤولية عن المبلغ حتى لا تدفعه خشية العقاب إلى الإحجام عن التبليغ ، ومن قبيل ذلك ما نص عليه في

المادة محل التعليق من أنه لا يحكم بعقاب القذف على من أخبر بالصدق وعدم سوء القصد الحكام القضائيين أو الإداريين بأمر مستوجب لعقوبة فاعلة "وحق التبليغ عن الجرائم والمخالفات الإدارية لا يبيح القذف إلا إذا توافرت شروط معينة وهي :

١- أن يكون التبليغ عن واقعة تعد جريمة جنائية أو مخالفة إدارية وإذا كانت الواقعة المبلغ عنها جريمة جنائية فينبغي أن تكون من الجرائم التي يجوز للنيابة العامة رفع الدعوى الجنائية عنها بغير شكوى أو إذن أو طلب كما يستفاد من نصوص المواد (٢٥،٢٦) من قانون الإجراءات الجنائية وعلى ذلك فإذا كانت الجريمة المبلغ بها مما لا يجوز رفع الدعوى الجنائية الناشئة عنها إلا بناء على شكوى أو طلب كجريمة زنا أو جريمة سرقة بين الأصول والفروع فلا يستفيد المبلغ من الإباحة .

٢- أن يكون التبليغ إلى أحد الحكام الإداريين أو القضائيين ،أي إلى جهة مختصة بتلقي البلاغات عن الجرائم الجنائية و المخالفات الإدارية واتخاذ الإجراءات الناشئة عنها ،كأعضاء النيابة العامة و الإدارية ورجال الشرطة ورؤساء المصالح و الإدارات .

٣- أن تكون الوقائع المبلغ عنها صحيحة ،وهذا ما يستفاد من اشتراط المشرع أن يكون الإخبار "بالصدق" فإذا لم تكن الوقائع صحيحة في ذاتها فيلزم على الأقل للاستفادة من الإباحة أن يكون المبلغ معتقدا صحة هذه الوقائع وأن يكون إعتقاده هذا مبنيا على أسباب معقولة تبرئه ،تطبيقا لنظرية الغلط في الإباحة وتبرير هذا الحكم أنه لو اشترط المشرع لاستفادة من سبب الإباحة ،أن تكون الوقائع صحيحة في ذاتها ، لاختصام الشخص عن التبليغ عن الجريمة إن لم يكن واثقا من صحة بلاغه .

٤- أن يكون المبلغ حسن النية ،أي مستهدف ببلاغه تحقيق المصلحة العامة ، وليس مجرد التشهير و الانتقام ممن ضده ، ويستفاد هذا الشرط متطلب المشرع أن يكون الإخبار بالصدق "وعدم سوء القصد" (راجع في كل ما سبق الدكتور فتوح الشاذلي المرجع السابق)

وقد قضت محكمة النقض بأن : إن إسناد واقعة جنائية إلى شخص لا يصح العقاب عليه إذا لم يكن القصد منه إلا تبليغ جهات الاختصاص عن هذه الواقعة إذ التبليغ عن الجرائم حق بل فرض على كل فرد ،فإذا كانت الثابتة بالحكم هي أن المتهم أبلغ النيابة بأن زوجته حملت سفاحا و إنها وضعت طفلة ونسبتها إليه زورا وكان المتهم قد تمسك بأنه قدم بلاغه ضد زوجته

معتقدا صحة ما جاء فيه وأن العلانية غير متوافرة ومع ذلك جاء الحكم خلوا من الرد على هذا الدفاع فإنه يكون قاصرا (جلسة ١٩٤٥/٢/٢٦ طعن رقم ٦٠٠ لسنة ١٨٥ ق مجموعة الربع قرن ص ٧٣٧ والطعن ٦٣٥٢ لسنة ٥٦ ق جلسة ١٩٨٧/٣/٢٥) وبأنه " من المقرر أن التبليغ عن الوقائع الجنائية حق لكل إنسان بل هو واجب مفروض عليه فلا تصح معاقبته عليه واقتضاء التعويض منه إلا إذا كان قد تعدد الكذب فيه ، أما اقتضاء التعويض من المبلغ مع القضاء ببراعته في هذه الجريمة فلا يكون لمجرد كذب بلاغه ولحقوق الضرر بالمبلغ ضده بل يجب أن يكون قد أقدم على التبليغ عن رعونته وعدم ترو دون أن يكون لذلك مبرر " (مجموعة أحكام النقض السنة ٢٥ ص ٣٥٥ الطعن رقم ٧٦٠ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٨/١٠/١٩ والطعن رقم ٦٣٥٢ لسنة ٥٦ ق جلسة ١٩٨٧/٣/٢٥) وبأنه " من المقرر أن مجرد تقديم شكوى في حق أحد الأشخاص إلى جهات الاختصاص وإسناد وقائع معينة إليه لا يعد قذفا معاقبا عليه ما دام القصد منه لم يكن إلا التبليغ عن هذه الوقائع لا مجرد التشهير للنيل منه ، واستظهار ذلك القصد من اختصاص محكمة الموضوع بتستخلصه من وقائع الدعوى وظروفها دون معقب عليها في ذلك ما دام موجب هذه الوقائع والظروف لا تتنافر عقلا مع هذا الاستنتاج ، فإذا كان مفاد ما خلص إليه الحكم من انتقاء سوء القصد عن المطعون ضدهما وكان هذا الاستخلاص سائغا وسلميا فإن تكيفه الواقعة بأنها لا تعد قذفا ليس فيه مخالفة للقانون " (الطعن رقم ١٠٧٠ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٩/٤/١٥ ص ٤٨١ والطعن ٦٠٤٥ السنة ٦١ ق جلسة ١٩٩٦/٥/٢٢) وبأنه " إن مجرد تقديم شكوى في حق إنسان إلى جهات الاختصاص وإدلاء مقدمها بأقواله أمام الغير لا يمكن اعتباره قذفا علنيا إلا إذا كان القصد منه مجرد التشهير بالمشكو فيه للنيل منه " (جلسة ١٩٤٦/٦/١٧ طعن رقم ١٧٣٥ لسنة ١٦ ق مجموعة الربع قرن ص ٧٣٧) وبأنه " إذا كانت المحكمة قد انتهت بناء على الاعتبار التي ذكرتها في حكمها إلى أن المتهمين بقذف قاض بالمحاكم المختلطة حين طبعا بلاغهما المرفوع عنه دعوى القذف في مطبعة وأعطيا صورة منه إلى المستحق في الوقف الذي يديره المقذوف في حقه ووزعاه على مستشاري محكمة الاستئناف المختلط و النائب العام إنما قصدا تبليغ الوقائع التي ضمنها إلى جهة الاختصاص ولم يقصدا نشرها على الملا وإذا عتقا وأن تلك النسخة التي سلمها للمستحق في الوقت لم يكن تسليمها هي أيضا بقصد النشر لأنها سلمت إلى شخص معين وبطريقة سرية وبناء على ذلك لم تعتبر العلانية كما هي معرفة في القانون متحققة في الدعوى فإن المجادلة في ذلك لدى محكمة النقض لا تكون مقبولة " (السنة ١٤ ق

أركان جريمة البلاغ الكاذب

تنص المادة (٣٠٥) من قانون العقوبات على أنه " وأما من أخبر بأمر كاذب مع سوء القصد فيستحق العقوبة ولو لم يحصل منه إشاعة غير الإخبار المذكور ولم تقم دعوى بما أخبر به " .

وأركان جريمة البلاغ الكاذب كما واضح من النص هو :

الركن الأول : البلاغ أو الأخبار الكاذب :

البلاغ : لم يستعمل المشرع المصري لفظ "أبلغ" بل استعمل كلمة "أخبر" وقد جرى العرف القضائي على تسمية هذه الجريمة بالبلاغ الكاذب ولم يشترط المشرع تقديم البلاغ من شخص معين كما لم يستلزم شكلا معينا في البلاغ ، فيصبح تقديم البلاغ في صورة شكوى من المجني عليه أو من موظف عمومي بمناسبة تأدية وظيفته ولا يشترط القانون في جريمة البلاغ الكاذب أن يكون البلاغ مكتوبا فيعاقب المبلغ سواء حصل التبليغ منه شفاهة أو كتابة وإذا حصل التبليغ بالكتابة فلا يشترط أن يكون محررا بمعرفة المبلغ أو موقعا منه عليه أو أن يكون قد أرسل بمعرفته إلى الجهة المختصة ولا أهمية لشكل الكتابة ولا الصورة التي بلغت بها فيصح أن تكون بخط اليد أو مطبوعة ويصح تقديمها في خطاب موصى عليه أو في صورة عريضة دعوى جنحة مباشرة وما إلى ذلك ولكن يشترط في جريمة البلاغ الكاذب أن يقدم البلاغ بمحض إرادة المبلغ أي أن يكون المبلغ قد أقدم على التبليغ وهو غير مطالب به وإلا فلا جريمة ولا عقاب فالشخص الذي يتهم بجريمة فيسند لها أثناء التحقيق إلى شخص آخر دفاعا عن نفسه لا يعد مرتكبا لجريمة البلاغ الكاذب وكذلك الشاهد الذي يدعى لأداء الشهادة أمام المحقق أو أمام المحكمة فيجيب على الأسئلة التي تلقى إليه بما يتضمن اتهام شخص يعلم أنه بريء لأنه لم يتقدم إلى التبليغ والاتهام من تلقاء نفسه ولكن يشترط للإعفاء أن تكون للأقوال المكذوبة علاقة بالدعوى فإذا كان المتهم عند سؤاله أمام المحقق في دعوى مشاجرة قد أقحم في أقواله أن المدعى بالحق المدني سب الحكومة ورئيسها ولم يكن لهذا علاقة بموضوع التحقيق ثم ثبت أنه كان كاذبا في هذا القول فاصدا الإضرار بالمدعى لضغينة بينهما فإن معاقبته على جريمة البلاغ الكاذب تكون صحيحة .

ويجب أن يكون البلاغ مقدما ضد شخص أو أشخاص معينين ولكن

لا يشترط أن يكون البلاغ مصرحا فيه باسم المبلغ ضده بل يكفي أن يكون فيه من البيان معينا بأية صورة للشخص الذي قصده المبلغ .

وعلى ذلك إذا ثبت أن البلاغ الكاذب لم يقدم إلا بالتواطؤ بين المبلغ والشاهد جازت معاقبة هذا الأخير على اعتبار أنه شريك بالاتفاق في جريمة البلاغ الكاذب لكن مما تجب ملاحظته أن البلاغ الكاذب يعد صادرا عن محض إرادة المبلغ ومن تلقاء نفسه وإلى أن السلطة التي قدم إليها سالت المبلغ بعد ذلك وطلبت إليه إيداء معلومات جديدة أو دعت له لبيان أو تكميل ما أورده في بلاغه فإن هذه الأقوال تعتبر أنها تكون مع البلاغ نفسه مجموعا لا يتجزأ ومن هذا المجموع يجب تفهم معنى الاتهام ومرماه وبناء عليه يعد مرتكبا لجريمة البلاغ الكاذب من يقدم بلاغ خاليا من أسماء أشخاص المبلغ ضدهم إذا كان عند التحقيق الذي عمل عقب هذا البلاغ قرر أنه يعرفهم وذكر أسماءهم فعلا وأخيرا فإنه لا يلزم أن يكون الأخبار غير مسبوق بأي تبليغ آخر إذ القانون لا يشترط أن يكون الأخبار حاصلا عن أمر مجهول لدى ذوى السلطة (المستشار جندي عبد الملك - الموسوعة الجنائية الجزء الثاني)

الركن الثاني : الأمر المبلغ عنه

يجب أن يرفع البلاغ إلى أحد موظفي السلطتين القضائية أو الإدارية فهاتان السلطتان هما اللتان تملكان حق العقاب والتأديب ويدخل في هاتين السلطتين رجال الضبطية القضائية ذو الاختصاص العام وذو الاختصاص الخاص فيما يتعلق بالأعمال المنوطة بهم وأعضاء النيابة العمومية والقضاة والمديرون وعلى العموم جميع الموظفين القضائيين أو الإداريين المختصين بإجراء التحريات والتحقيقات الجنائية أو الإدارية عن الوقائع المبلغ عنها أو تقرير العقوبات عند ثبوت صحة البلاغ والتبليغ الكاذب معاقب عليه سواء أنصب على واقعة تستوجب عقوبة جنائية أم مجرد عقوبة تأديبية عن مجرد مخالفة إدارية وذلك عندما يكون التبليغ ضد موظف عمومي أو مكلف بخدمة عامة إلى رئيسة الإداري أما إذا كان التبليغ عن أمور لا تخضع للعقاب فلا يتوافر الركن المادي لهذه الجريمة ويكفي للعقاب أن تكون الواقعة المبلغ عنها مظاهر الجريمة ولو تبين بعد التحقيق أن القانون لا يعاقب عليها لفقدان ركن من أركانها كمن يبلغ عن شخص كذبا أنه قد زور عليه خطابا أو سندا عرفيا ويتضح بعد البحث أن التزوير على فرض صحة حصوله لا يعاقب عليه لانتفاء ركن الضرر أو كمن يبلغ عن آخر بسوء نية أنه يحرز سلاحا

بغير ترخيص وهو يعلم أن الترخيص موجود ثم تتضح الحقيقة بعدئذ أو أنه يخفى أشياء متحصلة من جنائية أو جنحة وعند التحقيق يبين أنها متحصلة من طريق مشروع يعرفه المبلغ والعبرة هي دائما بإثبات سوء نية المبلغ مع قصد الأضرار بالمبلغ ضده كما تتحقق الجريمة ولو تبين أن الواقعة المكذوبة على فرض صحتها تكون قد سقطت بمضي المدة أو أنه يلزم فيها شكوى أو طلب أو إذن لتحريك الدعوى عنها (الدكتور رعوف عبید)

الركن الثالث: رفع البلاغ إلى الكهاتم القضائين أو الإداريين

لا يشترط أن يقدم البلاغ إلى الرئيس المختص مباشرة بل يكفي أن يكون قصد المبلغ تقديم البلاغ إلى الرئيس المختص ولو من طريق غير مباشر ومن هذا القبيل رفع البلاغ عن طريق النشر في الصحف السيارة على صورة خطاب مفتوح إلى الرئيس المختص بتحقيق الوقائع التي يتضمنها البلاغ فمثل هذا البلاغ يعاقب عليه متى كان كاذبا وصادرا عن سوء قصد لأن الطريقة التي اتبعت في التبليغ كافية لإيصال البلاغ إلى علم الجهة المختصة ولو عن طريق غير مباشر ولم يتعرض القانون للبلاغ الذي يرفع إلى السلطة التشريعية استنادا إلى المادة ٢٢ من الدستور ولا نزاع في أن البلاغ يعاقب عليه في هذه الحالة إذ البلاغات التي ترسل إلى البرلمان تبليغ إلى الجهات المختصة بالتبليغ على هذه الصورة من قبيل التبليغ غير المباشر وهو لا يمنع العقاب كما تقدم ولكن لا عقاب على من يقدم بلاغا كاذبا إلى إحدى السلطات الأهلية فمن يبلغ كذبا سيذا عن جريمة ارتكبتها خادمة أو والدا عن جريمة ارتكبتها ولده وخلاصة ما تقدم أنه يجب لتطبيق أحكام البلاغ الكاذب أن يكون البلاغ قد رفع إلى السلطة القضائية أو الإدارية ولو من طريق غير مباشر فإذا كان البلاغ لم يرفع إلى إحدى هاتين السلطتين فلا عقاب كما أنه يجب النص في الحكم على أن البلاغ قد رفع إلى إحدى السلطتين المذكورتين وإلا كان الحكم باطلا (الأستاذ حسنى مصطفى والأستاذ أحمد أمين)

الركن الرابع: كذب البلاغ

يجب أن تكون الواقعة المبلغ عنه مكذوبة بمعنى أن يكون المبلغ قد تعمد إسناد الواقعة إلى المبلغ ضده أو أن الواقعة ليس لها أي مصدر من الصحة إلا أنه يجب أن نلاحظ أنه لا يلزم أن يكون الإسناد إلى المبلغ ضده على سبيل الجزم والتأكيد بل يكفي أن يكون على سبيل الإشاعة أو الظن

والاحتمال أو حتى بطريق الرواية عن الغير ما دام وقع ذلك بسوء قصد وبنية الأضرار كما لا يلزم أن تكون الوقائع المبلغ عنها مكذوبة بل يكفي أن يكون بعضها كذلك متى توافرت الأركان الأخرى كما يكفي المسخ أو التشويه أو الإخفاء ما دام من شأنه الإيقاع بالمبلغ ضده وإلا لا يمكن المبلغ أن يدس في بلاغه ما يشاء من الأمور الشائنة ضمن أشياء صحيحة ويفر من العقاب على أن مجرد عدم الدقة في بعض التفاصيل أو المبالغة الطبيعية المألوفة في بعضها الآخر لا يكفي لتوافر البلاغ الكاذب ما دامت الواقعة الجنائية صحيحة في جملتها وفي أركانها الضرورية (الدكتور رؤوف عبيد)

ودعوى البلاغ الكاذب تكون مقبولة حتى ولو لم يحصل أي تحقيق قضائي بشأن الواقعة الحاصل عنها التبليغ ولكن يجب أن يلاحظ أنه وأن كان القانون أباح معاقبة من أخبر بأمر كاذب مع سوء القصد ولو لم تقم دعوى بما أخبر به إلا إن هذا مفروض عند عدم إقامة الدعوى بشأن موضوع الأخبار أما إذا رفعت به دعوى صار من الواجب انتظار الفصل فيها وبعد ذلك تنظر دعوى البلاغ الكاذب وذلك خشية تناقض الأحكام تناقضا معيبا وعلى هذا يمكن القول بأن الأمر في دعوى البلاغ الكاذب لا يخرج عن إحدى حالات ثلاث :

الحالة الأولى : أن تكون الدعوى قد رفعت بعد صدور حكم نهائي من المحكمة المختصة ببراءة المبلغ ضده مما أسند إليه أو بعد صدور قرار من قاضي التحقيق أو من قاضي الإحالة بأن لا وجه لإقامة الدعوى العمومية أو بعد صدور أمر من النيابة بحفظ أوراق القضية ففي هذه الحالة يكون لحكم البراءة قوة الشيء المحكوم به فيما يتعلق بكذب البلاغ ويجب على المحكمة أن تحكم بعقاب المبلغ متى كانت الأركان الأخرى للجريمة متوفرة .

أما أمر الحفظ أو القرار بأن لاوجه فلا يقيدان المحكمة ولها الحق في إعادة التحقيق والحكم بما يظهر لها ذلك أن أمر الحفظ الصادر من النيابة لا حجية فيه على قاضي جنحة البلاغ الذي يجب عليه حتما أن يستمع لدفاع المتهم وأن يحقق الأمر المخبر به تحقيقا يقتنع هو معه بكذب البلاغ الواقع أو عدم كذبه .

الحالة الثانية : أن تكون الدعوى قد رفعت أثناء نظر الدعوى الجنائية الخاصة بموضوع الإخبار نفسه وفي هذه الحالة يجب على المحكمة التي رفعت إليها دعوى البلاغ الكاذب انتظار الفصل في دعوى موضوع الأخبار

قبل الحكم في دعوى البلاغ الكاذب .

الحالة الثالثة : أن تكون الدعوى قد رفعت قبل إجراء أي تحقيق عن الوقائع التي تضمنها البلاغ وفي هذه الحالة لا تكون المحكمة ملزمة بإيقاف الفصل في دعوى البلاغ الكاذب إلى أن يثبت كذب البلاغ لدى السلطة المختصة بل يكون لها أن تحقق بنفسها الوقائع التي تضمنها البلاغ وأن تأخذ في إثبات كذبها بكل ما تراه مؤديا لاقتناعها ويكون الحكم كذلك ولو كان الأمر المبلغ عنه جنائية فيجوز للمحكمة الجزئية المختصة بالحكم في دعوى البلاغ الكاذب أن تتولى بنفسها تحقيق صحة التهمة المرفوعة عنها البلاغ أو كذبها ولو أنها بحسب القواعد الأصولية غير مختصة بالفصل في الجنايات (راجع فيما سبق المستشار مصطفى هرجه والمستشار جندي عبد الملك)

الركن الخامس : القصد الجنائي

يشترط طبقاً للقواعد العامة لتوافر القصد أن يكون الجنائي قد أقدم على التبليغ وهو يعلم بكذب الوقائع المبلغ عنها وأن الشخص المبلغ في حقه برئ مما نسب إليه ، على أن القانون لا يكتفى بهذا القصد العام وإنما يشترط فوق ذلك قصداً خاصاً عبر عنه بعبارة (مع سوء القصد) وهذا يعني أن المبلغ يجب أن يكون قد أقدم على البلاغ بنية الإضرار بمن بلغ ضده ، وليس في قيام أحد العناصر ما يفيد حتماً قيام الآخر ولهذا يجب أن يعنى الحكم القاضي بالإدانة في هذه الجريمة ببيان القصد بعنصرية فيكون مشوباً بالقصور إذا اقتصر على بيان ما يفيد علم المبلغ بكذب الوقائع المبلغ بها دون أن يعرض للعنصر الآخر وهو الغرض السيئ الذي رمى إلى تحقيقه من وراء البلاغ أى إرادة إيقاع العقاب بالمبلغ في حقه ، على أن العلم بكذب البلاغ يتضمن عادة نية الإضرار ، ولذلك فإن ثبوت علم المبلغ بكذب ما جاء في بلاغه ينهض قرينة قوية على سوء القصد ولكنها قرينة قابلة لإثبات العكس .

ومتى توافر القصد الجنائي بعنصرية فلا عبرة بالبواعث على الجريمة أو أغراض التي يتوخاها الجاني منها . (محمود مصطفى)

• عقوبة البلاغ الكاذب :

هى ذات العقوبة المنصوص عليها بالمادة (٣٠٣) عقوبات والسالف ذكرها .

أحكام النقض

• ما يعد بلاغا كاذبا :

• تحقق الجريمة ولو لم يصرح المبلغ في بلاغه باسم المبلغ ضده صراحة بل يكفي أن يكون معينا بطريقة تدل عليه . (مجموعة الربع قرن ص ٣٠٦)

• إسناد واقعة الضرائب كذبا الى الغير يكون معاقبا عليه بعقوبة البلاغ الكاذب . (مجموعة الربع قرن ص ٣٠٧)

• تحقق الجريمة ولو كان الفعل تضمنه البلاغ المقدم في حق أحد الموظفين مستوجبا لعقوبة تأديبية . (الربع قرن ص ٣٠٧)

• طلب دفاع الطاعن وقف الفصل في الدعوى حتى يفصل في الجنية رقم ٤٠٧ لسنة ١٩٨٣ بيد أن المحكمتين كلتيهما لم تعرضا البتة لهذا الدفاع . لما كان ذلك ، وكان دفاع الطاعن - هو في وصفه الحق وتكييفه الصحيح دفع بطلب وقف الفصل في الدعوى الجنائية الماثلة المقامة ضده حتى يفصل في الدعوى الجنائية المقامة ضد المجنى عليه (المدعى بالحقوق المدنية) عن الوقائع التي نسبها إليه الطاعن واتخذ الحكم المطعون فيه منها محلا لجريمة البلاغ الكاذب المطروحة ، وكان الشارع قد دل بما - نص عليه في المادة (٢٥) من قانون الإجراءات الجنائية من إجازته لكل من علم بوقوع جريمة يجوز لنياابة العامة رفع الدعوى الجنائية عنه بغير شكوى أن يبلغ النيابة العامة عنها أو أحد مأموري الضبط القضائي - على أن التبليغ عن الوقائع الجنائية حق لكل إنسان فلا تصح معاقبته واقتضاء التعويض منه إلا إذا كان قد تعدد الكذب فيه ، كما أنه بمقتضى المادة (٣٠٤) من قانون العقوبات لا يحكم بعقوبة القذف على من أخبره بالصدق وعدم سوء القصد الحكام القضائيين أو الإداريين بأمر مستوجب لعقوبة فاعله . (الطعن رقم ٦٣٥٢ لسنة ٥٦ ق جلسة ١٩٨٧/٤/١ ص ٣٨ ص ٥٢٢)

• لئن كان من المقرر أن حق تقديم شكوى في حق شخص الى جهات الاختصاص وإسناد وقائع معينة إليه لا يعد قذفا معقبا عليه ، إلا أن ذلك مشروطا بأن يكون البلاغ صادقا مقترنا بحسن النية ولا تشوبه شائبة من سوء القصد فإن استبان للمحكمة - وهو الحال في الدعوى - أن التبليغ عن الوقائع محل الاتهام لم يكن بالصدق وإنما قصد به مجرد التشهير بالمجنى عليه والنيل منه وهذا من الموضوع الذي تستقل به المحكمة استخلاصا من

وقائع الدعوى وظروفها دون معقب عليها مادام موجب هذه الوقائع والظروف لا يتنافر عقلا مع هذا الاستنتاج فإن النعى على حكمها فى هذا الشأن لا يكون له محل . (الطعن رقم ٦٢٩٧ لسنة ٥٥٥ ق جلسة ١٩٨٦/٦/٤ س ٣٧ ص ٦٢٢)

• ما لا يعد بلاغا كاذبا :

• لما كان من المقرر أن مجرد تقديم شكوى فى حق شخص الى جهات الاختصاص وإسناد وقائع معينة إليه لا يعد قذفا معقبا عليه مادام القصد منه لم يكن إلا التبليغ عن هذه الوقائع لا مجرد التشهير للنيل منه . (الطعن رقم ١٧٩ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/١٨ س ٣٢ ص ٩٣٤ ، والطعن ١٦٢٤٣ لسنة ٦٣ ق جلسة ١٩٩٩/٥/٢٥)

• من المقرر أن القانون لا يعاقب على البلاغ الكاذب إذا لم يتضمن أمرا مستويا لعقوبة لفاعله ، وكان ما أسنده المتهم الى المدعى بالحقوق المدنية من انه اشترى منه كمية من قطع غيار السيارات لم يسدد له باقى ثمنها بالكامل لا ينطوى على أية جريمة تستوجب معاقبته جنائيا ، إذ لم يتعد بلاغه المطالبة بباقى ثمن المبيع وهى منازعة مدنية تسرى عليها أحكام البيع المنصوص عليها فى المادة ٤١٨ وما بعدها من القانون المدنى الأمر الذى تنفى معه تهمة البلاغ الكاذب ، ومن ثم تكون المعارضة الاستئنافية فى محلها ويتعين ترك القضاء بإلغاء الحكم المستأنف وبراءة المتهم مما أسند إليه ورفض الدعوى المدنية من إلزام رافعها مصروفاتها عن الدرجتين ومقابل أتعاب المحاماة عملا بالمواد (٣٠٩ ، ٣٢٠) من قانون الإجراءات الجنائية والمادة (١/١٨٤) من قانون المرافعات . (الطعن رقم ٧٨٢٨ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٩١/٢/٢١ س ٤٢ ص ٣٨٢ ، والطعن رقم ١٧٤٤٤ لسنة ٦٣ ق جلسة ١٩٩٩/٩/٢٨)

• ما يتطلبه القانون فى البلاغ الكاذب :

• يشترط فى القانون لتحقيق جريمة البلاغ الكاذب توافر ركنين هما عدم ثبوت الوقائع المبلغ عنها وان يكون الجانى عالما بكذبها ومنتويا السوء والإضرار بالمجنى عليه ، ولما كان يبين من الحكم المطعون فيه أنه أورد الأدلة التى استند إليها فى ثبوت كذب البلاغ ، وإذا تحدث عن توافر القصد الجنائى لدى الجانى قصر على ان المتهم قد أصر على اتهام المعينة بالحق المدنى كذبا مع سوء القصد بسرقته ، وهذا القول لا يدل فى العقل والمنطق

على أن الطاعن قصد من التبليغ الكيد للمدعية بالحق المدني والإضرار بها . لما كان ذلك ، فإن الحكم يكون قد قصر في إثبات القصد الجنائي لدى الطاعن ما يشوبه بالقصور ويستوجب نقضه بالنسبة الى الطاعن والى التهمتين الأخرتين اللتين لم تطعنا في الحكم لوحدة الواقعة . (الطعن ١٤/١/ ١٩٦٣ طعن رقم ٢١١٧ سنة ٣٢ ق السنة ١٤ ص ٢٠ ، الطعن رقم ١١٩٧ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/٦/١)

• لا يتطلب القانون في البلاغ الكاذب إلا أن يكون التبليغ من تلقاء نفس المبلغ يستوى في ذلك أن يكون قد تقدم خصيصا للإدلاء به أو أن يكون قد أدلى به في أثناء تحقيق أجرى معه في أمر لا علاقة به بموضوع البلاغ - فإذا كان يبين من الأوراق أن المتهم ذكر مفصلا الوقائع التي أوردتها الحكم الابتدائي المؤيد استئنافيا لأسبابه وأنه وإن كان قد قدم بلاغه الأصلي متظلما من نقله من عمله الى عمل آخر لم يرقه إلا أنه أدلى في هذا التحقيق بأمر وثبت كذبها وأسندها الى المدعى بالحقوق المدنية وهي مما يستوجب عقابه ولا علاقة لها بموضوع بلاغه ولم يكن عندما مثل أمام المحقق متهما يدافع عن نفسه وإنما كان متظلما يشرح مظلّمته فإن ما انتهى إليه فإن ما انتهى إليه الحكم من إدانة المتهم بجريمة البلاغ الكاذب يكون صحيحا من ناحية القانون . (الطعن رقم ١٦٩ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٥٩/٥/١٩ السنة ١٠ ص ٥)

• لا يعاقب القانون على البلاغ الكاذب اذا لم يتضمن أمرا مستوجبا العقوبة فاعلة ، ولما كان ما أسنده المتهم الى الطاعنين من أنهم أثبتوا في عقد زواجه بالطاعة الأولى على غير الحقيقة أنها بكر لا ينطوى على جريمة تزوير إذ لم يعد عقد الزواج لاثبات هذه الصفة كما أن ما أسنده إليهم إن صح على ما ورد بتقرير الطعن من أنهم استولوا منه على هدايا ومبالغ على ذمة هذا الزواج لا ينطوى على جريمة نصب إذ أنه من المقرر شرعا أن اشتراط بكاراة الزوجة لا يؤثر في صحة الزواج بل يبقى العقد صحيحا ويبطل هذا الشرط ، ولما كان الحكم المطعون فيه إذ انتهى الى أن ما أسنده المتهم الى الطاعنين لا يستوجب معاقبتهم جنائيا أو تأديبيا فضلا عن انتفاء سوء القصد وقضى تبعا لذلك ببراءة المتهم من تهمة البلاغ الكاذب ورفض الدعوى المدنية الناشئة عنها لا يكون معيبا في هذا الخصوص . (نقض ٣/٩ / ١٩٦٤ طعن رقم ٢٠٦٠ سنة ٣٣ ق السنة ١٥ ص ١٧٦)

• عدم اشتراط تقديم البلاغ الى الموظف المختص كفاية إرساله الى الموظف المكلف عادة بإرساله الى الجهة المكلفة عادة بإيصاله الى الجهة

المختصة . (مجموعة أحكام النقض السنة ٢١ ص ٨٤٨)

• لا يشترط فى جريمة البلاغ الكاذب أن يكون البلاغ كله كاذبا بل يكفى أن تشوه فيها الحقائق أو تمسخ فيه الوقائع كلها أو بعضها مسخا يودى الى الإيقاع بالمبلغ ضده ، ومن ثم فإن ما قاله الحكم المطعون فيه من أن بلاغ المطعون ضدها قبل الطاعن لم يكن مكذوبا من أساسه بدلالة الحكم بإدانة المطعون ضدها الثانية ينطوى على تقرير قانونى خاطئ مما يعيبه ويستوجب نقضه . (نقض ١٩٦٤/١٢/٨ طعن رقم ١٧٩٣ لسنة ٣٤ سنة ١٥ ص ٨١٥)

• لما كان القانون يشترط فى جريمة البلاغ الكاذب أن يكون المبلغ قد بادر من تلقاء نفسه الى الإخبار بالأمر المستوجب لعقوبة فاعله ، وذلك دون طلب من الجهة التى حصل لها الأخبار ، وبغير أن يكون إقدامه عليه فى مقام الدفاع عن نفسه فى موضوع يتصل به ، وكان الثابت مما أورده الحكم أن الطاعن لم يتخذ المبادرة بإبلاغ لجنة تقدير أتعاب المحاماة بالأمر الذى نسبته الى المدعى بالحقوق المدنية ، بل أدلى به فى مقام الدفاع عن نفسه بصدد الطلب المقدم إليه ، وهو متعلق بموضوع هذا الطلب ، فإن تلقائية الأخبار كشرط لازم لقيام جريمة البلاغ الكاذب التى دان الحكم انطاعن بها لا تكون متوافرة ، وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى فى الوقت ذاته ببراءة الطاعن عن تهمة السب والقذف فى شأن الواقعة نفسها ، فإنه يكون بمعاقبته الطاعن عن جريمة البلاغ الكاذب قد أخطأ فى تطبيق القانون ، مما يتعين معه نقضه والقضاء ببراءة الطاعن من تهمة الإبلاغ الكاذب المسندة إليه . (الطعن رقم ١٣٧١١ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩١/٥/٨ ص ٤٢ س ٧٥٠)

• من أركان البلاغ الكاذب :

• جريمة البلاغ الكاذب يشترط لتحقيقها توافر ركنين - الأول - ثبوت كذب الوقائع المبلغ عنها - والثانى - علم الجانى بكذبها وانتواؤه السوء واضرار بالمجنى عليه . فعود الحكم عن اثبات توفر الركن الثانى وهو القصد الجنائى قصور يعيبه ويستوجب نقضه . ثبوت البلاغ لا يكفى للإدانة . (السنة ٤١ ص ١٠٤٦)

• إشارة الحكم الابتدائى الى المادة (٣٠٥) عقوبات عدم اقتضار هذه المادة على بيان أركان جريمة البلاغ الكاذب ونصها على وجوب العقاب

عليها للقضاء بالعقوبة المقررة في القانون لهذه الجريمة ، إحالة الحكم المطعون فيه على الحكم الابتدائي وأخذ بأسبابه تشمل مادة العقاب لا شيء يعيد الحكم من هذه الناحية . لا محل نعى على الحكمين بإغفالهما إيراد النص الذي عوقب المتهم من أجله . (مجموعة أحكام النقض السنة ١٤ ص ٦٧)

• ذكر الجهة التي قدم إليها البلاغ الكاذب ركن من أركان الجريمة الذي يتعين ذكره وإلا كان معيبا بما يبطله . (مجموعة الربع قرن ص ٣٠٤)

• جريمة البلاغ الكاذب . أركانها . ثبوت كذب الوقائع المبلغ عنها وأن يكون الجاني عالما بكذبها ومنتويا السوء والإضرار بالمجنى عليه . وأن يكون الأمر المخبر به مما يستوجب عقوبة فاعله ولو لم تقم دعوى بما أخبر به . (الطعن ١٤٧٧٧ لسنة ٦٣ ق جلسة ١٩٩٩/٩/٢٨)

• ثبوت كذب الوقائع المبلغ عنها ركن في البلاغ ، بحيث يجب على الحكم أن يثبت كذب البلاغ . خلو الأوراق من دليل يؤكد صحة البلاغ سوى أقوال المجنى عليه المدعى بالحقوق المدنية وهي تحتل الصدق والكذب كذلك خلت الأوراق مما ينفي يقينا حدوث الوقائع المبلغ عنها حق المحكمة في عدم الاطمئنان إلى أقوال المدعى بالحقوق المدنية كما أن تكرار البلاغ ضد المجنى عليه وذويه لا يقطع في كذبه . (السنة ٤١ ص ١٠٤٦)

• إن التبليغ في جريمة البلاغ الكاذب يعتبر متوافرا ولو لم يحصل التبليغ من الجاني مباشرة متى كان قد هيا المظاهر التي تدل على وقوع جريمة وتعتمد إيصال خبرها إلى السلطة العامة ليتهم أمامها من أراد اتهامه بالباطل ، ولا يؤثر في ذلك أنه إنما أبدى أقواله في التحقيقات بناء على سؤال وجهه إليه المحقق مادام هو تعمد أن يجيء التبليغ على هذه الصورة ، ومفاد ذلك أنه يشترط لتوافر الجريمة أن يقوم المتهم بعد إخبار السلطة المختصة بتوجيه الاتهام لمن أراد اتهامه ، ولما كانت الطاعة لا تجادل فيما أورده الحكم المطعون فيه من أن المطعون ضدها الأولى لم تسأل بالتحقيقات وبالتالي لم توجه إليه اتهامها فإن ما انتهى إليه الحكم في هذه الخصوص يكون صحيحا في القانون . (السنة ٢٨ ص ٩٧)

• لا تنزيب على المحكمة إن هي لم تتحدث صراحة وعلى استقلال عن توافر أركان جريمة البلاغ الكاذب أو القذف المنسوبتين للطاعن ذلك أن الحكم المطعون فيه قد اقتصر على الفصل في الدعوى المدنية التي رفعت بالتبعية للدعوى الجنائية التي قضى بعدم قبولها لرفعها بغير الطريق

القانوني ، ومن ثم يكون منعى الطاعن في هذا الخصوص غير سديد .
(الطعن رقم ٢٤٩ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٨/١٢/٣ س ٢٩ ص ٨٥٨)

• لما كان كذب الوقائع المبلغ عنها ركن من أركان جريمة البلاغ الكاذب بحيث يجب على الحكم بالإدانة أن يثبت كذب البلاغ ولا يصح القول بأنه إذا عجز المبلغ عن الإثبات فإن بلاغه يعتبر كاذبا إذ العبرة في كذب البلاغ أو صحته هي بحقيقة الواقع ، وكان الأمر الذي تصدره الجهة الإدارية بحفظ بلاغ قدم إليها أو بحفظ التحقيق الإداري الذي أجرته في شأنه لا ينهض دليلا على عدم صحة الوقائع التي انطوى البلاغ عليها ولا بقيد المحكمة المطروحة أمامها تهمة البلاغ الكاذب أو يحجبها عن واجبها في تمحيص الوقائع المبلغ عنها لتقدر بنفسها مدى صحتها أو كذبها . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه لم يعتمد في إثبات كذب الوقائع المبلغ عنها إلا على أن الطاعن لم يقدم دليل صحتها وأن الجهة الإدارية قد أمرت بحفظ البلاغ المقدم إليها في شأنها فإنه يكون معيبا بالقصور المبطل له (الطعن رقم ٨٢٣ لسنة ٥٢ جلسة ١٩٨٢/٣/١٦ س ٣٣ ص ٢٦٧)

• من المقرر أن ثبوت كذب الواقعة المبلغ عنها ركن من أركان جريمة البلاغ الكاذب بحيث يجب على الحكم بالإدانة أن يثبت كذب المبلغ ، وكانت المحكمة لا تسائر الحكم المستأنف فيما ذهب إليه من ثبوت الاتهام في حق المستأنف ، ذلك لأن الأوراق وان خلت من دليل يؤكد صحة ما أبلغ به في حق المدعى بالحقوق المدنية سوى أقواله التي وردت بمحضر جمع الاستدلال والتأييد تحتل الصدق كما تحتل الكذب ، إلا أن الأوراق خلت كذلك مما ينفي على وجه اليقين حدوث الوقائع المبلغ عنها ولا تطمئن المحكمة إلى ما قرره المدعى بالحقوق المدنية في مقام الدفاع عن نفسه - في محضر جمع الاستدلال ولا ترى في تكرار الإبلاغ من المستأنف ضد الأخير وذويه ما يكذب ما أبلغ به في الواقعة المطروحة ، ومن ثم يتعين الحكم بإلغاء الحكم المستأنف والقضاء ببراءة المستأنف مما أسند إليه ، ورفض الدعوى المدنية من إلزام رافعها مصروفاتها ومقابل أتعاب المحاماة ، عملا بالمواد (١/٣٠٤ ، ٣٠٩ ، ٣١٠) من قانون الإجراءات الجنائية .
(الطعن رقم ٨٤٩٢ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٠/١١/٢٢ س ٤١ ص ١٠٤٦)

• لما كان من المقرر أنه يشترط لتحقيق البلاغ الكاذب توافر ركنين هما ثبوت كذب الوقائع المبلغ عنها وأن يكون الجاني عالما بكذبها ومنتويا السوء والإضرار بالمجنى عليه وأن يكون الأمر المخير به مما يستوجب عقوبة فاعله ولو لم تقم دعوى بما أخبر به مما يتعين معه أن يعنى الحكم القاضي

بالإدانة في هذه الجريمة ببيان أركان هذه الجريمة ، وكان الحكم .مطعون فيه إذ تحدث عن توافر القصد الجنائي لدى الطاعن على مجرد القول بأن النيابة العامة انتهت الى حفظ البلاغ لعدم صحته وهو ما لا يكفي للتدليل على علمه بكذب البلاغ وأنه كان منتويا السوء بالمبلغ في حقه والإضرار به . لما كان ما تقدم فإن الحكم المطعون فيه يكون قد قصر في إثبات القصد الجنائي في الجريمة التي دان الطاعن بها مما يعيبه ويوجب نقضه . (الطعن رقم ١٧٤٤٤ لسنة ٦٣ ق جلسة ١٩٩٩/٩/٢٨)

• لما كان التبليغ عن الوقائع الجنائية الى جهات الاختصاص - حق لكل إنسان بل هو واجب مفروض عليه فلا تصح معاقبته عليه ، إلا إذا كان قد تعمد الكذب فيه ، ولا يمكن اعتباره قذفا علنيا إلا إذا كان القصد منه مجرد التشهير للنيل منه ، وقد استقر قضاء هذه المحكمة على أن جريمة البلاغ الكاذب يشترط لتحقيقها توافر ركنين . الأول : ثبوت كذب الوقائع المبلغ عنها ، والثاني : علم الجاني بكذبها وانتواؤه السوء والإضرار بالمجنى عليه ، وقد تطلب الشارع أن يوجه البلاغ في تلك الجريمة الى أحد الحكام القضائيين أو الإداريين ، فإن وجهه الى شخص سواهم فلا تقوم الجريمة ، ذلك أن هؤلاء هم المنوط بهم توقيع العقوبات الجنائية والتأديبية . (الطعن رقم ٩٩٠٦ لسنة ٦٤ ق جلسة ٢٠٠٠/١/١٧)

• من المقرر انه يشترط لتحقيق جريمة البلاغ الكاذب توافر ركنين هما : ثبوت كذب الوقائع المبلغ عنها ، وأن يكون الجاني عالما بكذبها ومنتويا السوء والإضرار بالمجنى عليه ، وأن يكون الأمر المخبر به مما يستوجب عقوبة فاعله ولو لم تقم دعوى بما أخبر به ، وكان من المقرر - أيضا - أن الحكم الجنائي الصادر في جريمة من الجرائم إنما يقيد المحكمة التي تفصل في دعوى البلاغ الكاذب عن الواقعة التي كانت محل الجريمة من حيث ما سبق ان فصل فيه من صحة البلاغ وكذبه ، وكان البين من الحكم المطعون فيه أنه أسس قضاءه على عدم توافر جريمة البلاغ الكاذب في حق المطعون ضده على رأى قانوني مبناه افتراض صحة الواقعة في القضية رقم لسنة ١٩٨٨ الجمر ك مادام أن براءة الطاعن منها أساسها عدم كفاية الدليل وليس عدم صحتها ، وهو افتراض لا سند له من القانون ذلك ان المحكمة تعرضت لصحة الواقعة موضوع البلاغ أو كذبها بالبحث والتحصيص الواجبين لتكوين رأى فاصل فيها وإنما يدل على أنها لم تجد نفسها بحاجة الى هذا البحث للفصل في التهمة المعروضة عليها ، ومن ثم لا يصح أن يستفاد من قضائها بالبراءة لعدم كفاية الدليل رأيا فاصلا في شأن صحة

الواقعة أو كذبها وبالتالي فما كان يصح لمحكمة دعوى البلاغ الكاذب أن تلتزم به من حيث صحة البلاغ على نحو ما التزمت ، بل كان من المتعين عليها ألا تعترف له بحجية ما وأن تنصدي هي الواقعة البلاغ وتقدر بنفسها مدى صحة التبليغ فيها أو كذبه ، أما وهي لم تفعل فإن قضاءها يكون معيبا . (الطعن رقم ١٠١١٨ لسنة ٦٣ ق جلسة ٢٠٠٠/٦/٥)

• يشترط لتحقيق جريمة البلاغ الكاذب توافر ركنين هما : ثبوت كذب الوقائع المبلغ عنها ، وأن يكون الجاني عالما ومنتويا السوء والإضرار بالمجنى عليه وأن يكون الأمر المخبر به مما يستوجب عقوبة قاتلة ولو لم تقم دعوى به . (الطعن رقم ٤٥٤٤ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩٩/١/١٤)

• ينبغي لتوافر أركان جريمة البلاغ الكاذب أن يكون المبلغ عنها عالما علما يقينيا لا يداخله أي شك في أن الواقعة التي البلاغ بها كاذبة وأن المبلغ ضده برئ منها وأن يقدم على تقديم البلاغ منتويا السوء والإضرار بمن أبلغ في حقه مما يتعين معه أن يعني الحكم القاضي بالإدانة في هذه الجريمة ببيان هذا القصد ، وكان الحكم المطعون فيه قد اقتصر على مجرد قوله أنه لا يوجد ما يبرر اتهام الطاعن للمدعية بالحقوق المدنية بالسوء وأنه أصر على اتهامه لها دون أن يدل على توافر علمه بكذب البلاغ . تستظهر قصد الإضرار بالمبلغ في حقه بدليل ينتج عقلًا فإنه يكون فضلة عن خطئه في تطبيق القانون مشوبا بالقصور في البيان . (الطعن رقم ١٧١ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/١١/١٨ س ٣٢ ص ٩٣٤)

• من المقرر في قضاء محكمة النقض أن الركن الأساسي في جريمة البلاغ الكاذب هو تعدد الكاذب في التبليغ مما مقتضاه أن يكون المبلغ عالما يقينيا لا يداخل في أن الواقعة التي أبلغ بها كاذبة وأن المبلغ ضده برئ منها وأنه لزم لصحة الحكم بكذب البلاغ أن يثبت للمحكمة بطريق الجزم توافر العلم اليقيني وأن تستظهر ذلك في حكمها بدليل ينتج عقلًا ، كما أنه يشترط لتوافر القصد الجنائي قد أقدم على تقديم البلاغ منتويا السوء والأضرار بمن أبلغ في حقه مما يتعين أن يعني الحكم الصادر بالإدانة في هذه الجريمة ببيان هذا القصد بعنصريه . وإذا كان الحكم المطعون فيه قد اقتصر في أسبابه على القول بعلم الطاعنة بكذب ما أبلغت به وإن قصدت بالبلاغ الإضرار بالمدعى بالحق المدعى دون أن تورد الدليل على كذب الوقائع وعلم الطاعنة بكذبها وتوافر القصد الجنائي لديها كما هو معرف به في القانون فإنه يكون معيبا بالقصور في التسيب الذي يتسع له وجه الطعن ويعجز محكمة النقض عن مراقب صحة تطبيق القانون على الواقعة كما

صار لاثباتها في الحكم مما يعيبه ويوجب نقضه . (الطعن رقم ٢٥٤ لسنة ٦١ ق جلسة ٢٠٠٣/٢/٢)

• من المقرر أنه يشترط لتحقيق جريمة البلاغ الكاذب توافر ركنين هما : ثبوت كتب الوقائع المبلغ عنها ، وأن يكون الجاني عالما بكذبها ومنتويا السوء والإضرار بالمجنى عليه ، وأن يكون الأمر المخبر به مما يستوجب عقوبة فاعله ولو لم تقم دعوى بما أخبر به ، وكان من المقرر - أيضا - أن الحكم الجنائي الصادر في جريمة من الجرائم إنما يقيد المحكمة التي تفصل في دعوى البلاغ الكاذب عن الواقعة التي كانت محل الجريمة من حيث ما سبق أن فصل فيه من صحة البلاغ وكذبه ، وكان البين من الحكم المطعون فيه أنه أسس قضاءه على عدم توافر جريمة البلاغ الكاذب في حق المطعون ضده على رأى قانونى مبناه افتراض صحة الواقعة في القضية رقم ١٩٩٨ الجمرى مادام أن براءة الطاعن منها أساسها عدم كفاية الدليل وليس عدم صحتها ، وهو افتراض لا سند له من القانون ذلك أن المحكمة تعرضت لصحة الواقعة موضوع البلاغ أو كذبها بالبحث والتحريض الواجبين لتكوين رأى فاصل فيها وإنما يدل على أنها لم تجد نفسها بحاجة الى هذا البحث للفصل في التهمة المعروضة عليها ، ومن ثم لا يصح أن يستفاد من قضائها بالبراءة لعدم كفاية الدليل رأيا فاصلا في شأن صحة الواقعة أو كذبها وبالتالي فما كان يصح لمحكمة دعوى البلاغ الكاذب أن تلزم به من حيث صحة البلاغ على نحو ما التزمت ، بل كان من المتعين عليها ألا تعترف له بحجية ما وأن تتصدى هي لواقعة البلاغ وتقدر بنفسها مدى صحة التبليغ فيها أو كذبه ، أما وهى لم تفعل فإن قضاءها يكون معيبا . (الطعن رقم ١٠١١٨ لسنة ٦٣ ق جلسة ٢٠٠٠/٦/٥)

• يتوافر القصد الجنائي في جريمة البلاغ الكاذب يكون المبلغ عالما بكذب الوقائع التي أبلغ عنها وأن يكون منتويا الكيد والإضرار بالمبلغ ضده وتقدير هذه الأمور من شأن محكمة الموضوع التي لها مطلق الحق في استظهارها من الوقائع المطروحة ومتى كان الحكم قد عرض لقصد الطاعنين من فعلتهم فأثبت أنهم لم يبلغوا ضد المطعون ضده إلا بقصد الإيقاع به جنائيا والإضرار بمصالحه بطلب وضع أمواله تحت الحراسة وإصرارهم الثابت في محاضر الجلسات على ما زعموه على الرغم من التحقيقات التي أجريت في مواجهاتهم ، وكان هذا الذي خلص إليه الحكم في صدد تقدير سوء نية الطاعنين هو مما يكفى ويسوغ به الاستدلال عليها فإن الطعن يكون على غير أساس . (مجموعة أحكام النقض السنة ٤٠ ص ٦٥١)

• الركن الأساسي في جريمة البلاغ الكاذب هو تعمد الكذب في التبليغ وهذا يقتضي أن يكون المبلغ عالماً يقيناً لا يدخله أى شك في أن الواقعة التى أبلغ بها كاذبة وأن المبلغ ضده برئ منها كلما يشترط لتوفر القصد الجنائي في تلك الجريمة ان يكون الجاني قد أقدم على البلاغ منتوياً سوء والإضرار في حق المجنى عليه مما يتعين معه ان يعنى الحكم القاضي بالإدانة في هذه الجريمة ببيان هذا القصد بعنصريه . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد اقتصر على مجرد قوله بكذب بلاغ الطاعنين وعلمهم بهذا الكذب دون أن يدلل على توافر هذا العلم ويستظهر قصد الإضرار بالمبلغ في حقه بدليل ينتجه عقلاً فإنه يكون فضلاً عن خطئه في تطبيق القانون مشوباً بالقصور . (مجموعة أحكام النقض السنة ٢٦ ص ١٧٩ والسنة ٢٣ ص ٦٩١ ، والطعن رقم ٦٥٢٧ لسنة ٦١ ق جلسة ١٩٩٨/٢/٢٤)

• لما كان الحكم المطعون فيه قد تحدث عن ركن القصد الجنائي في جريمة البلاغ الكاذب بقوله " إن الثابت من التحقيقات ومن أقوال المتهم التي تتسم بروح التحدى والعداء الذي ليس له ما يبرره أنه كان يعلم كذبه عندما أبلغ السيد وزير العدل أنه ومن هذا يظهر بوضوح ويثبت بما لا يدع مجالاً للشك أن المتهم تعمد الإساءة الى شخص المجنى عليه فإن هذا الذى أورده الحكم يكفى للتدليل على توافر القصد الجنائي بعنصرية لدى الطاعن وهما العلم بكذب الوقائع وقصد الإساءة الى المجنى عليه . (الطعن رقم ٢٨٩ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٨/٦/١١ س ٢٩ ص ٥٨٧)

• تبرئة المتهم استناداً الى أنها عندما أقدمت على الإبلاغ ضد أخيها لم تكن تقصد مضرته بل عدم تعرضه لها في العين . سائغة . (الطعن رقم ٢٠٧٠ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٩/٤/١٥ س ٤٨١)

• إن التبليغ في جريمة البلاغ الكاذب يعتبر متوافراً ولو لم يحصل التبليغ من الجاني مباشرة متى كان قد هيا المظاهر التي تدل على وقوع الجريمة بقصد إيصال خبرها الى السلطة العامة المختصة ليتهم أمامها من يراد اتهامه بالبطل . (الطعن رقم ٢٢٩٨ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/٦/١٥ س ٤٠ ص ٦٥١)

• ركن العلانية :

• لا يتطلب القانون العلانية في جريمة البلاغ الكاذب . (طعن ١٩٧٩٢ لسنة ٦١ ق جلسة ٢٠٠٠/٣/١٢)

• متى كان الفعل الذى وقع من المتهم كون جريمتى البلاغ الكاذب والقذف اللتين رفعت بهما الدعوى عليه ، وكانت العقوبة المقررة لكلا الجريمتين واحدة فإن إغفال المحكمة التحدث عن ركن العلانية فى جريمة القذف لا يعيب حكمها مادامت أسبابه وإفية لا قصور فيها بالنسبة لجريمة البلاغ الكاذب التى عوقب المتهم عليها . (الطعن رقم ٦٩٦ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٦/٦/١١ السنة ٧ ص ٨٦٥)

• كون جريمتى البلاغ الكاذب والقذف اللتين رفعت بهما الدعوى ذات عقوبة واحدة . إغفال التحدث عن العلانية فى القذف لا يعيب الحكم مادام قد استوفى عناصره فى تهمة البلاغ الكاذب . (مجموعة أحكام النقض السنة ٢٩ ص ٥٨٧)

• القصد الجنائى :

• تحقق الجريمة إذا أتى المتهم فعلا فى ظروف تدل على أنه قصد إيصال خبره الى السلطة المختصة لى يتهم أمامها من أراد اتهامه بالباطل . (مجموعة الربع قرن ص ٣٠٧)

• يتوفر القصد الجنائى فى جريمة البلاغ الكاذب كما هو معروف فى القانون متى كان المبلغ عالما بكذب الوقائع التى أبلغ عنها وكان منتويا الكيد والإضرار بالمبلغ ضده . (الطعن رقم ١٥٥١ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٧/٤/٩ السنة ٨ ص ٣٨٧)

• من المقرر أن تقدير القصد الجنائى فى جريمة البلاغ الكاذب من شأن محكمة الموضوع (مجموعة أحكام النقض السنة ٢٦ ص ٢٣٦)

• إن القصد الجنائى فى جريمة البلاغ الكاذب يتوافر بعلم المبلغ بكذب الوقائع التى أبلغ عنها وبانتوائه الكيد والإضرار بالمبلغ ضده وتقدير هذه الأمور من شأن محكمة الموضوع التى لها مطلق الحق فى استظهارها من الوقائع المطروحة عليها . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد نفى بتبرير سائغ القصد الجنائى لدى المطعون ضده استنادا الى أن الحكم الصادر فى الدعوى رقم ٦١٢٢ لسنة ١٩٧٩ جنح السويس قد قضى ببراءة الطاعن من تهمة ضرب المطعون ضده لعدم اطمئنان المحكمة لأقوال هذا الأخير دون كذب الاتهام أو عدم صحته - وهو يتفق وما ثبت من مطالعة ذلك الحكم ويغاير ما ذهب إليه الطاعن فى هذا الصدد - وينبئ من إلمام المحكمة بالدعوى وبظروفها عن بصر وبصيرة فإن ما يثيره الطعن فى هذا

الخصوص لا يعدو أن يكون جلا موضوعيا في سلطة محكمة الموضوع في وزن عناصر الدعوى واستنباط معتقدها وهو ما لا يجوز إثارتها أمام محكمة النقض . (الطعن رقم ٩٢٨ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/١/٢٧ س ٣٦ ص ١٦٣)

• لما كان الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما يتوافر به كافة العناصر للجرائم التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة سائغة مردودة الى أصلها الصحيح في الأوراق وتؤدي الى ما رتبها عليها وذلك في قوله " وحيث إنه عن الدعوى المعشّرة الفرعية ولما كان الثابت مما انتهت إليه المحكمة على النحو متقدم الذكر أن المدعى المدني في الدعوى الطاعن قد نسب الى المتهم في تلك الدعوى وهو المدعى المدني في الدعوى الفرعية بواسطة إحدى الطرق المبيّنة في المادة (١٧١) عقوبات ، ذلك بأن سطر صحيفة الدعوى المباشرة وتداولتها الأيدي وجاء بها على خلاف الحقيقة التي يفصح عنها الإيصال منذ الدعوى ويختلف ما جاء فيه عما ورد بصحيفة الادعاء المباشر ولا يعنى أن المتهم قد إقترف جريمة التبديد المنسوبة إليه وهو على اختلاف جذري واضح للوهلة الأولى فليس في الإيصال ما يعنى ان المتهم تسلم من المدعى ذلك المبلغ على سبيل الأمانة لتوصيله الى المدعى المدني كما جاء بصحيفة الادعاء المباشر فمن ثم تكون أركان الجريمة المؤثمة بالمادة (٣٠٢) عقوبات قد قامت إذ أن ما نسبته المدعى المدني الى المتهم لو كان صادقا لوجب عقاب الأخير طبقا للمادة (٣٤١) عقوبات ، كما أنم أركان جريمة البلاغ الكاذب قائمة باعتبار أن ما أبلغ به المدعى أمر ثبت كذبه على النحو المتقدم البيان ، كما ثبت مما تقدم أن المدعى المدني لا بد وأن يعلم من الوهلة الأولى أن ما يسطره يخالف الحقيقة ولا يمكن أن يكون ما سطره على النحو الموضح فيه عدم الصدق إلا أن يكون قد قصد به إلحاق الضرر بالمتهم " ، وإذا كان هذا الذي أورده الحكم يكفي للتدليل على توافر القصد الجنائي بعنصريه لدى الطاعن - بالنسبة لجريمة البلاغ الكاذب - وهو العلم بكذب الوقائع وقصد الإساءة الى المجنى عليه ، فضلا عن توافر أركان جريمة القذف بكافة عناصرها وأركانها . (الطعن رقم ٤٢٨٧ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٨/١/١٤ السنة ٣٩ ص ١٥٦)

• إن القصد الجنائي في جريمة البلاغ الكاذب كما هو معرف به في القانون هو أن يكون المبلغ عالما بكذب الوقائع التي أبلغ عنها ، وأن يكون منتويا الكيد والإضرار بالمبلغ ضده ، وكان تقدير توافر هذا الركن من شأن

محكمة الموضوع التي لها مطلق الحرية في استظهار من الوقائع المعروضة عليها . (الطعن رقم ٢٢٩٨ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٥/٦/١٩٨٩ س ٤٠ ص ٦٥١)

• حسن النية ينفى القصد الجنائي :

• استعمال الحق في الشكوى لا يعد قذفاً أو سباً شرطه أن يكون البلاغ صادقا مقترفا بحسن النية ولا تشوبه شائبة من سوء القصد فإذا كان القصد منه التشهير والنيل ممن وجهت إليه الشكوى حقت المساءلة الجنائية (السنة ٣٧ ص ٦٢٢)

• كيفية إثبات جريمة البلاغ الكاذب :

• أن القانون لم يجعل لاثبات كذب الوقائع المبلغ عنها طريقا خاصا . (الطعن رقم ٤٢٨٧ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٤/١/١٩٨٨ س ٣٩)

• الدفع بعدم جواز الاثبات بالنية في جريمة البلاغ الكاذب دفاع قانوني ظاهر البطلان إذ لم يرسم القانون طريقا خاصا لاثبات كذب الوقائع . (الطعن رقم ١٥٣٤ لسنة ٤٨ ق جلسة ١١/١/١٩٧٩ السنة ٣٠ ص ٦٠)

• عجز المبلغ عن إثبات الوقائع المبلغ عنها لا يقطع بكذبها . (السنة ٤١ ص ١٠٤٦)

• التلليل على توافر العلم بكذب البلاغ من التقصير في إقامة الدليل على صحة البلاغ وتسرع قصور مبطل . (السنة ٣٨ ص ٥٥٧)

• مدى حجبية أمر الحفظ في جريمة البلاغ الكاذب :

• عدم تقيد المحكمة عند نظر دعوى البلاغ الكاذب بأمر الحفظ الذي تصدره النيابة . (مجموعة الربع قرن ص ٣٠٨)

• لا ينهض أمر الحفظ الذي تصدره النيابة بحفظ دعوى السرقة لعدم معرفة الفاعل دليلا على عدم صحة الوقائع التي أبلغ بها المتهم ، ولذا فإنه لا يمنع المحكمة المطروحة أمامها تهمة البلاغ الكاذب من أن تبحث هذه التهمة من غير أن تنقيد به وعليها أن تفصل في الواقعة المطروحة أمامها حسبما ينتهي إليه تحقيقها . (الطعن رقم ١٥٥١ لسنة ٢٦ ق جلسة ٩/٤/١٩٥٧ السنة ٨ ص ٣٨٧)

- اعتماد الحكم على أمر الحفظ الصادر من النيابة العامة فى دعوى جريمة البلاغ الكاذب خطأ فى القانون . (الطعن رقم ٦٢٥٧ لسنة ٧٢٢ ق جلسة ١٩٨٣/٣/٢٣)
- عدم اشتراط صدور حكم بالبراءة أو أمر بالحفظ لثبوت كذب البلاغ . (الربع قرن ص ٣٠٧)

• القيد الوارد على النيابة فى تحريك الدعوى الجنائية :

- من المقرر أن القيد الوارد على حرية النيابة العامة فى تحريك الدعوى الجنائية إنما هو استثناء ينبغى عدم التوسع فى تفسيره وقصره فى أضيق نطاق على الجريمة التى خصها القانون بضرورة تقديم الشكوى دون سواها ولو كانت مرتبطة بها . (الطعن رقم ٦٩٧٨ لسنة ٥٣ ق جلسة ٤/٢٦/١٩٨٤ س ٣٥ ص ٤٨٣)

• عدم حجية الأمر الصادر من النيابة العامة بعدم وجود وجه لإقامة

الدعوى الجنائية:

- من المقرر أن الأمر الصادر من النيابة العامة بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى الجنائية فى الجريمة المبلغ عنها ليس له حجية أمام المحاكم الجنائية فى دعوى البلاغ الكاذب عن هذه الجريمة . (الطعن رقم ٢٩٣١ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٧/١/٢٩ س ٣٨ ص ١٦٨)

• جواز قبول دعوى البلاغ الكاذب ولو لم يحصل أى تحقيق قضائى

عنها :

- التزام الحكم بالإدانة فى جريمة البلاغ الكاذب اثبات كذب الواقعة المبلغ عنها . قبول دعوى البلاغ الكاذب ولو لم يحصل أى تحقيق قضائى بشأن الواقعة المبلغ عنها . (مجموعة الربع قرن ص ٣٠٩)
- توفر الجريمة ولو لم يكن التبليغ مكتوباً . (مجموعة الربع قرن ص ٣٠٦)
- تحقق الجريمة ولو لم يسند المبلغ الواقعة الى المبلغ ضده على سبيل التاكيد . (مجموعة الربع قرن ص ٣٠٧)

• لا يشترط القانون كذب جميع الوقائع في البلاغ الكاذب :

• عدم اشتراط كذب الوقائع برمتها . (طعن ٨٩١ لسنة ٥٠ ق جلسة ١١ / ١٩٨٣/٣)

• ما لا يعد حجية :

• من المقرر بنص المادتين (٤٥٤ ، ٤٥٥) من قانون الإجراءات الجنائية أن قوة الأمر المقضى سواء أمام المحاكم المدنية أو المحاكم الجنائية لا تكون إلا للأحكام النهائية بعد صيرورتها باتة متى توافرت شرائطها القانونية وأنه ليس للأمر الصادر من النيابة العامة بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى الجنائية في الجريمة المبلغ عنها حجية أمام المحكمة الجنائية في دعوى البلاغ الكاذب عن هذه الجريمة . (الطعن رقم ١٣١٤ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٠/١/٢ ص ٣١) (١٧)

• لما كان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه بعد أن حصل ما ورد بصحيفة الادعاء المباشر أورد بعض المبادئ القانونية في جريمة البلاغ الكاذب ثم خلص الى توافر هذه الجريمة في حق الطاعن بقوله " .. لما كان قرار الحفظ الصادر في الجثة ٩٣/.. الدخيلة لعدم كفاية الأدلة أى لم يثبت صحة أو كذب البلاغ مما لا يكون حجة أمام هذه المحكمة ، ومن ثم كان للمحكمة مطلق الحرية في استخلاص حقيقة الواقعة من خلال الأوراق ، فلما كان المتهم قد أبلغ ضد المدعين بالحق المدني في الجثة سالفه الذكر واتهمها بالسرقة على أساس أن الأول يعمل خفيرا وهو الذى يقطن بجوار باب العمارة وزوجته معه كل ذلك ليس دليلا على أن المدعين بالحق الذى هما مرتكبي الواقعة ، ومن ثم فقد جاءت أقواله عارية عن ثمة دليل قبلهما لاسيما وأن تحريات المباحث لم تتوصل الى حقيقة الواقعة المدعى بها قبل المدعيان بالحق المدني يضاف الى ذلك ما قرره المدعيان أن هناك سابق خلاقات مع المتهم بشأن العمل بالعمارة وهذا لم يذكره المتهم عند سؤاله بمحضر الضبط مما ترى معه المحكمة أن ما أبلغ به المتهم قبل المدعين كان على غير الحقيقة مع علمه بذلك وقد انتوى الإضرار بهما مما يستوجب عقابه ... " ، لما كان ذلك ، وكان يشترط في القانون لتحقيق جريمة البلاغ الكاذب توافر ركنين هما : ثبوت كذب الوقائع المبلغ عنها ، وأن يكون الجاني عالما بكذبها ومنتويا السوء والإضرار بالمجنى عليه ، وكان ما ساقه الحكم - على النحو المار ذكره - لا يدل في العقل والمنطق

على أن الطاعن قصد من التبليغ الكيد للمدعيين بالحقوق المدنية والإضرار بهما . فإن الحكم يكون قد قصر في إثبات القصد الجنائي لدى الطاعن بما يشويه بالقصور . (الطعن رقم ٢٢٩٦ لسنة ٦٥ ق جلسة ٢٠٠٢/٢/١٢)

• **تبعية الدعوى المدنية للدعوى الجنائية في جريمة البلاغ الكاذب :**

• إن قضاء المحكمة في تهمة البلاغ الكاذب بعدم ثبوتها يستلزم حتما رفض دعوى التعويض لأنه ليس لدعوى التعويض محل عن فعل لم يثبت في حق من نسب إليه . (مجموعة أحكام النقض السنة ٢٨ ص ٩٧)

• من المقرر أن المحكمة الجنائية لا تقضى في الدعوى المدنية إلا إذا كانت تابعة لدعوى جنائية ومتفرعة من ذات الفعل الذي رفعت به الدعوى ، ومن ثم كان يتعين على الحكم وقد قضى بعدم قبول الدعوى الجنائية بالنسبة لتهمة القذف والسب العلني أن يقضى في الدعوى المدنية الناشئة عنهما بعدم قبولها تبعا لذلك ، أما وقد قضى برفضها فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يتعين معه نقضه نقضا جزئيا وتصحيح الحكم في هذا الشأن . (نقض ١٩٦٤/٣/٩ طعن رقم ١٠٦٠ سنة ٣٣ ق السنة ١٥ ص ١٧٦)

• **الدعوى المدنية لا تأثير لما على الدعوى الجنائية :**

• من المقرر وفق المادتين (٢٢١ ، ٤٥٧) من قانون الإجراءات الجنائية أن الحكم الصادر في دعوى مدنية لا تأثير له على الدعوى الجنائية ولا يقيد القاضي الجنائي عند نظره الدعوى . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد رد على دفاع الطاعن القائم على صدور حكم من المحكمة المدنية بشأن ملكية جهاز التليفزيون المبلغ بسرقة بقوله " ومن جماع ما سبق تستبين كذب تلك الرواية ولا يقدر في ذلك ما ذهب إليه المتهم (الطاعن) وهو بصدد الدفاع عن نفسه من صدور حكم القضاء بملكيتها لجهاز التليفزيون بعدما اطمأنت المحكمة من شهادة الشهود الى أنه هو الذي نقله الى المكان الذي ضبط فيه " ، وإذ كان مفاد هذا الذي رد به الحكم ثبوت كذب واقعة السرقة التي تضمنها البلاغ بغض النظر عن ملكية الجهاز - التي يتحدث بها الطاعن فإن الحكم يكون بمنأى عما يعيبه الطاعن في هذا الصدد . (الطعن رقم ١٥٣٤ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٩/١/١١ س ٣٠ ص ٦٠)

• جواز رفع جنحة مباشرة بالبلاغ الكاذب :

• من المقرر أن للمدعى بالحقوق المدنية أن يرفع دعوى البلاغ الكاذب الى محكمة الجنح بتكليف خصمه مباشرة بالحضور أمامها - عملاً بالحق المخول له بموجب المادة ٢٣٢ من قانون الإجراءات الجنائية دون انتظار تصرف النيابة العامة في هذا البلاغ لأن البحث في كذب البلاغ أو صحته وتحقيق ذلك إنما هو موكول الى المحكمة تفصل فيه حسبما يؤدي إليه إقناعها ، وغذ كان ذلك فإن دفع الطاعن بعدم جواز إقامة الدعوى بالطريق المباشر يضحى دفعا قانونيا ظاهر البطلان بعيدا عن محجة الصواب ، وإذا انتهى الحكم الى رفضه فإنه يكون قد أصاب صحيح القانون ، ومن ثم فلا جدوى للطاعن من منعه على تقييدات الحكم في مقام رده على هذا الدفع . (الطعن رقم ١٥٣٤ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٩/١/١١ س ٣٠ ص ٦٠)

• المسؤولية المدنية للمتبع عن أعمال تابعه أو سمر نطاقا :

• لما كان استبعاد الحكم المطعون فيه وقوع الجريمة من الطاعن أثناء تادية وظيفته أو سببها وإلزامه - في نفس الوقت - وزارة الداخلية بالتعويض على أساس مسئوليتها المدنية عن أعمال تابعها - ليس فيه مخالفة للقانون أو تناقض ، ذلك أن المسؤولية المدنية للمتبع عن أعمال تابعة أوسع نطاقا فتشمل فضلا عن وقوع الخطأ من التابع أثناء تادية وظيفته أو سببها حالة أن تكون وظيفة التابع قد ساعدته على إثبات الفعل أو هيات له بأى طريقة كانت ارتكابه . لما كان ذلك ، وكان الطاعن لا يجادل في صحة إسناد الحكم للأسس التي بنى عليها قضاءه في كلا الدعويين يضحى ما يثيره في هذا الصدد غير سديد . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد دلل على كذب الوقائع التي أبلغ بها الطاعن ضد المجنى عليه وعلى انتوائه الكيد والإضرار به بأسباب سائغة وكانت العقوبة التي أوقعها على الطاعن داخله في نطاق العقوبة المقررة لجريمة البلاغ الكاذب التي دانه بها فإن ما يثيره الطاعن في هذا الخصوص وما يدعيه من أن الحكم المطعون فيه قد اقتصر في أسبابه على إدانته بجريمة القيص على المجنى عليه بغير حق دون جريمة البلاغ الكاذب يكون على غير أساس أما منعه بأن الحكم لم يعرض تفصيلات دفاعه المبداه في مذكرته من وجود اتهامات للمجنى عليه تتعلق بنشاط في ترويج أبناء الدول العربية من فتيات مصريات فمردود بما هو مقرر أن المحكمة غير ملزمة بتعقب كل جزئية يثيرها المتهم في مناحى دفاعه الموضوعى للرد عليها على استقلال إذ في قضائها بالإدانة استنادا

• **اختلاف جريمة القذف عن جريمة البلاغ الكاذب :**

• تبرئة المتهم في جريمة البلاغ الكاذب لا تقضى تبرئته من جريمة القذف لاختلاف أركان كل من الجريمتين . (مجموعة أحكام النقض السنة ١٩ ص ٢١٥)

• **سلطة المحكمة في البلاغ الكاذب :**

• تقدير صحة التبليغ من كذبه أمر متروك لمحكمة الموضوع التي تنظر في دعوى البلاغ الكاذب بشرط أن يكون قد اتصلت بالوقائع المنسوب الى المتهم التبليغ بها وأحاطت بمضمونها وأن تذكر في حكمها الأمر المبلغ عنه ليعلم إن كان من الأمور التي يرتب القانون عقوبة على التبليغ عنها كذبا أم لا . (الطعن رقم ١٥١ لسنة ٢٦ ق جلسة ٢٦/٣٠/١٢/١٩٥٨ ص ٩ ص ١١٢٦)

• حسب الحكم ما أثبتته من قيام جريمة البلاغ الكاذب في حق الطاعن كى يستقيم قضاءه عليه بالغرامة والتعويض المؤقت الذى قضى به - فى منطوقه للمدعى بالحقوق المدنية دون أن يدخل فى تقديره سوى ما لحقه من تشهير وإساءة نتيجة اتهامه بالسرقة ، ومن ثم فلا مصلحة للطاعن مما ينعاه على الحكم بالنسبة لجرائم القذف والاتفاق الجنائى وإزعاج السلطات مادام البين من مدوناته أنه طبق المادة (٣٢) من قانون العقوبات ولوقع على الطاعن عقوبة واحدة - عن كافة الجرائم التى دانه بها - تدخل فى حدود العقوبة المقررة لجريمة البلاغ الكاذب التى هى أشد من عقوبة إزعاج السلطات ولا تغاير العقوبة المقررة لأى من جريمتى البلاغ الكاذب والاتفاق الجنائى . (الطعن رقم ١٥٣٤ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٩/٢/١١ ص ٣٠ ق ٩ ص ٦٠)

• كذب البلاغ أو صحته وتحقيق ذلك موكل الى المحكمة تفصل فيه حسبما يتكون به اقتناعها . (مجموعة الربع قرن ص ٣٠٩)

• أمر الحفظ الصادر من النيابة بعدم معرفة الفاعل لا يعيد المحكمة عند نظرها دعوى البلاغ الكاذب ، عليها أن تفصل فى هذه الدعوى بحسب ما ينتهى إليه تحقيقا . حجية ذلك الأمر مؤقتة فى شأن العودة الى التحقيق .

• إيراد الحكم ما يدل على كذب واقعة السرقة التي ضمنها الطاعن بلاغه ضد المجنى عليه وإنه حين أقدم على التبليغ كان على يقين من ذلك وأنه لم يقصد من تقديم البلاغ سوى السوء والإضرار بالمجنى عليه توصلًا إلى إدانته تدليلًا سائغًا على تقديم البلاغ وعلى توافر القصد الجنائي . النعي على الحكم بالقصور غير سديد . (مجموعة أحكام النقض السنة ١٤ ص ٦٧)

• حق إقامة الدعوى المباشرة عن البلاغ الكاذب دون انتظار تصرف النيابة العامة ذلك أن كذب البلاغ أو صحته مرده إلى المحكمة وليس لتصرف النيابة شأن في هذا الخصوص . (الطعن رقم ١٥٣٤ لسنة ٤٨ ق جلسة ١١/١٩٧٩ السنة ٣٠ ص ٦٠)

• القصد الجنائي في جريمة البلاغ الكاذب يتوافر بعلم المبلغ بكذب الوقائع التي أبلغ عنها وانتوائه الكيد والإضرار بالمبلغ ضده وتقدير هذه الأمور من شأن محكمة الموضوع التي لها مطلق الحق في استظهارها من الوقائع المطروحة عليها . لما كان ذلك ، وكان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد برر قضاءه بالبراءة بقوله " وحيث أنه يشترط لقيام جريمة البلاغ الكاذب فضلا عن القصد العام أن يكون الجنائي قد أقدم على التبليغ وهو يعلم بكذب الوقائع المبلغ عنها وأن المبلغ في حقه برئ مما نسب إليه ، ويشترط القانون أيضا قصدا خاصا وهو أن يكون المبلغ قد أقدم على الإبلاغ بنية الإضرار بمن أبلغ ضده ، وإذا كان الثابت من مطالعة الشكوى المشار إليها سلفا أن التهمة وهو شقيقة المدعى بالحق المدنى أبلغت ضده النزاع بسبب الخلاف على الميراث وأنها كانت تبغى ألا ينازعها في الشقة التي تقيم بها ويُرَد إليها نقودها دون أن تتصرف نيّتها إلى الإضرار به والزج به في جريمة ، ومن ثم ترى المحكمة أن جريمة البلاغ الكاذب غير متوافرة الأركان في حقه ويتعين القضاء ببراءتها منها كما أن ركن العلانية في جريمة القذف المنسوبة لها لا يمكن اعتباره متوافرا لأنها لم تقصد إذاعة ما أبلغت به ضده شقيقتها أو التشهير به بل كل ما رمت إليه هو إبلاغ جهة الشرطة للعمل على استرداد نقودها وحتى لا ينازعها الإقامة أو يطردها من الشقة ويوقف اعتدائه عليها . لما كان ذلك ، فإن ما نسب إلى التهمة يكون غير متكامل الأركان ويتعين من ثم القضاء ببراءتها منه " ، ثم عرض الحكم الدعوى المدنية - وأسس قضاءه برفضها على قوله " وحيث أن الدعوى المدنية تتخذ في ركن الخطأ مع الدعوى الجنائية التي قضى ببراءة المتهم فيها ، ومن ثم تكون الدعوى المدنية هي الأخرى

غير متكاملة الأركان ويتعين القضاء برفضها " ، فإنه يكون قد أصاب صحيح القانون ويضحى معنى الطاعن ولا محل له . (الطعن رقم ٢٠٧٠ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٥/٤/١٩٧٩ س ٣٠ ص ٤٨١)

• من المقرر أن عجز المبلغ عن اثبات الوقائع التي تضمنها البلاغ لا ينهض دليلاً على كذبها ، وكان البحث في كذب البلاغ أو صحته أمر موكولاً إلى محكمة الموضوع تفصل فيه حسبما يتكون له اقتناعها . لما كان ذلك ، وكان ما أورده الحكم المطعون فيه مفاده أن المحكمة بعد أن محصت الدعوى وأحاطت بظروفها لم تطمئن إلى أدلة الثبوت ورأتها غير صالحة للاستدلال بها على ثبوت الاتهام ، ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن في هذا الشأن لا عدو أن يكون جدلاً موضوعها حول سلطة المحكمة في تقدير الأدلة القائمة في الدعوى ومبلغ اطمئنانها إليها مما لا يجوز مصادرتها فيه أو التعرض بشأنه أمام محكمة النقض . (الطعن رقم ٦٠٥٢ لسنة ٥٦ ق جلسة ٥/٤/١٩٨٧ س ٣٨ ص ٥٥٧ والسنة ٤١ ص ١٠٤٦)

• لما كان تقدير صحة التبليغ من كذبه أمر متروك لمحكمة الموضوع بشرط أن يكون قد اتصلت بالوقائع المنسوبة إلى المتهم التبليغ بها وأحاطت بمضمونها وأن تذكر في حكمها الأمر المبلغ عنه للعلم إن كان من الأمور التي يرتب القانون عقوبة التبليغ عنها كذباً أم لا . (الطعن رقم ٣١٢٧ لسنة ٥٥ ق جلسة ٢٧/١٠/١٩٨٧ س ٣٨ ص ٨٥٨)

• من المقرر أن الحكم الصادر في جريمة من الجرائم إنما يقيد المحكمة التي تفصل في دعوى البلاغ الكاذب عن الواقعة التي كانت محل الجريمة من حيث ما سبق أن فصل فيه من صحة البلاغ وكذبه ، وكان الثابت من الاطلاع على الحكم الصادر في الجنية رقم ١٤٩٣ لسنة ١٩٧٩ مستعجل حلوان - على خلاف ما ذهب إليه الطاعن في وجه النعي - أنه أسس براءة الطاعن على الشك في الأدلة المطروحة في الدعوى دون عدم صحة الاتهام المسند إليه بما لا يمنع المحكمة المطروحة أمامها تهمة البلاغ الكاذب من أن تبحث هذه التهمة طليقة من كل قيد ، ومن ثم فلا محل للنعي على الحكم المطعون فيه أنه لم يتقيد بالحكم الذي قضى ببراءة الطاعن من تهمة خلو الرجل طالما أنه لم يقطع بكذب بلاغ المطعون ضده . (الطعن رقم ٦٠٥٢ لسنة ٥٦ ق جلسة ٥/٤/١٩٨٧ السنة ٣٨ ص ٥٥٧)

• من المقرر أن تقدير صحة التبليغ من كذبه أمر متروك لمحكمة الموضوع التي تنتظر دعوى البلاغ الكاذب متى كانت قد اتصلت بالوقائع

المنسوبة الى المتهم التبليغ بها وأحاطت بمضمونها ، وأن تذكر في حكمها الأمر المبلغ عنه (الطعن رقم ٢٢٩٨ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/٦/١٥ س ٤٠ ص ٦٥١)

• لما كان القضاء بالبراءة في تهمة الضرب لتشكك المحكمة في أدلة الثبوت فيها لا يقطع بصحة البلاغ المقدم عنها أو بكذبه ولذا فإنه لا يمنع المحكمة المطروحة أمامها تهمة البلاغ الكاذب من أن تبحث هذه التهمة طائفة من كل قيد ، ومن ثم فلا محل للنعي على الحكم المطعون فيه استتاده الى ما ثبت من قضية الضرب التي كان حكم البراءة فيها قائما على الشك في أدلة الثبوت وليس عدم سند للاتهام أو عدم توافر قصد الإساءة . الطعن رقم ١٧٢٩٩ لسنة ٦٣ ق جلسة ١٩٩٩/٤/١٧)

• حسب الحكم ما أثبتته من قيام جريمة البلاغ الكاذب في حق الطاعن كى يستقيم قضاءه عليه بالغرامة والتعويض المؤقت الذى قضى به - فى منطوقه للمدعى بالحقوق المدنية دون أن يدخل فى تقديره سوى ما لحقه من تشهير وإساءة نتيجة اتهامه بالسرقة ، ومن ثم فلا مصلحة للطاعن مما ينغاه على الحكم بالنسبة لجرائم القذف والاتفاق الجنائية وإزعاج السلطات مادام البين من مدوناته أنه طبق نص المادة (٣٢) من قانون العقوبات وأوقع على الطاعن عقوبة واحدة - عن كافة الجرائم التى دانه بها - تدخل فى حدود العقوبة المقررة لجريمة البلاغ الكاذب التى هى أشد من عقوبة إزعاج السلطات ولا تغاير العقوبة المقررة لأى من جريمتى البلاغ الكاذب والاتفاق الجنائى . (الطعن رقم ١٥٣٤ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٩/١/١١ س ٣٠ ص ٦٠)

• لا مصلحة للطاعن فى النعي على الحكم قصوره بالنسبة لواقعة البلاغ الكاذب طالما أنه دانه عن تهمة القذف والبلاغ الكاذب وأوقع عليه عقوبة واحدة عن التهمتين تدخل فى حدود العقوبة المقررة لتهمة القذف . (مجموعة أحكام النقض السنة ٢٢ ص ٢٥٥ والسنة ٣٠ ص ٦٠)

• لا مصلحة للطاعن من النعي على الحكم قصوره أو فساده بالنسبة لواقعة البلاغ الكاذب طالما أنه دانه عن تهمة السب والبلاغ الكاذب وأوقع عليه عقوبة واحدة عن التهمتين مما تدخل فى حدوده . (الطعن رقم ٣١٢٧ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٧/١٠/٢٧ س ٣٨ ص ٨٥٨)

• لا يعيب الحكم عدم تحدّثه صراحة واستقلالاً عن توافر سوء قصد المتهم ومادامت الوقائع التى أثبتتها تفيد ذلك . (مجموعة أحكام النقض السنة

• من المقرر في دعوى البلاغ الكاذب أن تقدير صحة التبليغ من كذبه وتوافر القصد الجنائي أمر متروك للمحكمة الموضوع ولها مطلق الحرية في تكوين اقتناعه من الوقائع المعروضة عليها . (الطنن رقم ٧٢٦٨ لسنة ٢٣ ق جلسة ٢٠٠٣/١/١٥)

• ما يعيب الحكم في جريمة البلاغ الكاذب :

• إذا كان البين من الحكم المطعون فيه أنه عول في إدانة الطاعن على مجرد صدور حكم ببراءة المدعى بالحقوق المدنية في الدعوى رقم ... لسنة ١٩٨٨ أمن دولة الجزئية - التي اتهمه فيها الطاعن يتقاضى خلو رجل وعدم تحرير عقد إيجار - دون أن يستظهر ما إذا كان حكم البراءة قد أقيم على عدم صحة الاتهام فيكون له حجية في دعوى البلاغ الكاذب - أم أنه أقيم على الشك في الاتهام فلا تكون له هذه الحجية . كما أنه لم يدلل البتة على توافر القصد الجنائي قبل الطاعن متمثلاً في تعمد الكذب في التبليغ عن علم ويقين لا بداخله شك بأن الواقعة كاذبة منتويا السوء والإضرار بمن أبلغ في حقّه . لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد تعيب بالقصور الذي يبطله . (الطنن رقم ٢٦٨٧ لسنة ٦٢ ق جلسة ٢٠٠١/١٢/٥)

• تبرئة المتهم في بلاغ كاذب دون تمحيص الأدلة والإحاطة بظروفها عن بصر وبصيرة والموازنة بين أدلة الثبوت والنفي والترجيح بينها وعدم إيراد المؤدى التحقيقات والدعوى الجنائية المباشرة التي استخلص منها عدم ثبوت كذب الوقائع المبلغ بها وعدم الإشارة إليها . اعتباره قد استند عبارات مجملّة لا يبين منها أن المحكمة حين استعرضت الدليل المستمد من تلك التحقيقات أو الدعوى الجنائية المشار إليها كانت ملزمة إماماً شاملاً بها (الطنن رقم ١٩٤٥ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٩/٣/٢٥ ص ٣٧٨)

• لما كان البين من مطالعة الحكم المطعون فيه أنه بعد أن عرض لوقائع الدعوى ولأحكام القانون في جريمة البلاغ الكاذب المنصوص عليها في المادة (٣٠٥) من قانون العقوبات أقام قضاءه بإدانة الطاعن عن تلك الجريمة استناداً إلى أن الأخير تعمد الكذب فيما أبلغ به ضد المدعى بالحقوق المدنية وأنه قصد الإضرار به ، ثم عاد وأورد - على خلاف ذلك - عند تبريره لقضائه في الدعوى المدنية بما مؤداه أن الطاعن لم يتعمد ذلك وإنما أتاه عن تسرع في الاتهام ورعونة وعدم تبصر . لما كان ذلك ، فإن ما

أوردته المحكمة في أسباب حكمها على الصورة المتقدمة يناقش بعضه البعض الآخر مما يبين منه أن المحكمة فهمت الدعوى على حقيقتها وينبئ عن أن الواقعة لم تكن واضحة لديها إلى الحد الذي يؤمن معه الخطأ في تقدير مسؤولية المحكوم عليه الأمر الذي يجعل الحكم معيبا بالتناقض والتخاذل ويتعين نقضه . (الطعن رقم ٨٣٥٦ لسنة ٦٤ ق جلسة ٢٠٠٠/٢/٧)

• لما كانت الدعوى الجنائية أقيمت على الطاعن وآخر بطريق الادعاء المباشر بوصف أنهما أبلغا كذبا بأن المدعى بالحقوق المدنية استولى على الرخام الخاص بالسلم ، ومحكمة أول درجة قضت بحبس كل من المتهمين (الطاعن وآخر) شهرا واحدا مع الشغل والزمتهما بأن يؤديا إلى المدعى بالحقوق المدنية مبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت فاستأنف الطاعن ومحكمة ثانى درجة قضت بحضوريا بتعديل الحكم المستأنف فيما عدا ذلك . لما كان ذلك ، وكان البين من الحكم الابتدائي - الذى اعتق أسبابه الحكم المطعون فيه - أنه عول فى إدانة الطاعن على مجرد صدور حكم براءة المدعى بالحقوق المدنية فى الدعوى رقم لسنة ١٩٩٢ جنح البساتين التى اتهمه فيها الطاعن بالاستيلاء على الرخام الخاص بالسلم ، دون أن يستظهر ما إذا كان حكم البراءة قد أقيم على عدم صحة الاتهام فيكون له الحجية فى دعوى البلاغ الكاذب ، أم أنه أقيم على الشك فى الاتهام ، فلا يكون له الحجية ، كما أنه لم يدلل البتة على توافر القصد الجنائي قبل الطاعن متمثلا فى تعمد الكذب فى التبليغ عن علم ويقين ما بداخله ذلك بأن الواقعة كاذبة منتويا السوء والإضرار بمن أبلغ فى حقه . لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه يكو قد تعيب بالقصور الذى يبطله . (الطعن رقم ٣٥٠٦ لسنة ٦٤ ق جلسة ٢٠٠٠/١/٢٥)

• إدانة المتهم بالبلاغ الكاذب استنادا الى حكم قابل للطعن فيه بالنقض يعيبه . أساس ذلك . (مجموعة الربع قرن ص ٣٠٩ سنة ٢٤)

• لما كانت المادة (٣١٠) من قانون الإجراءات الجنائية قد أوجبت أن يشتمل كل حكم بالإدانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تحقق به أركان الجريمة والظروف التى وقعت فيها والأدلة التى استخلصت منها المحكمة الإدانة حتى يتضح وجه استدلاله بها وسلامة مأخذها تمكينا لمحكمة النقض من مراقبة صحة التطبيق القانونى على الواقعة ، كما صار اثباتها بالحكم وإلا كان قاصرا ، وكان من المقرر أنه يشترط لتحقيق جريمة البلاغ الكاذب توافر ركنين هما ثبوت كذب الوقائع المبلغ عنها ، وأن يكون الجاني عالما بها ومنتويا السوء والإضرار بالمجنى عليه ، وأن يكون الأمر المبلغ

بـه مما يستوجب عقوبة فاعله ، ولو لم تقم دعوى بما أخبر ، وكان الحكم المطعون فيه لم يبين واقعة الدعوى المستوجبة للعقوبة ، ولم يستظهر أركان جريمة البلاغ الكاذب - كما هي معرفة به فى القانون - لوم يدل على توافرها فى حق الطاعن ، كما ألزم الطاعن بالتعويض المدنى المؤقت ، دون أن يحيط بأركان المسؤولية المدنية من خطأ وضرر وعلاقة السببية ، فإنه يكون معيباً بالقصور . (الطعن رقم ٤٩٤ لسنة ٥٨ ق جلسة ٢٢/٢/١٩٨٩ السنة ٤٠ ص ٣١٠)

• لما كان البين من الحكم الابتدائي الذى اعتق أسبابه الحكم المطعون فيه أنه عول فى إدانة الطاعن على مجرد صدور الحكمة ببراءة المدعين بالحقوق المدنية فى الدعوى رقم أمن الدولة الجزئية التى اتهم فيها الطاعن بتقاضى خلو رجل ، دون أن يستظهر ما إذا كان حكم البراءة قد أقيم على عدم صحة الاتهام ، فيكون له حجية فى دعوى البلاغ الكاذب لم أنه أقيم على الشك فى الاتهام ، فلا يكون له هذه الحجية ، كما أنه لم يدلل البتة على توافر القصد الجنائي قبل الطاعن ، متمثلاً فى تعدد الكذب فى التبليغ عن علم و يقين لا يداخله شك بأن الواقعة كاذبة منتويا سوء والإضرار بمن أبلغ فى حقه . لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد تعيب بالقصور الذى يبطله ويجب نقضه فيما قضى به فى الدعويين الجنائية والمدنية . (الطعن رقم ٢٩٦ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٧/٢/١٩٨٨ لسنة ٣٩ ص ٣٠٣)

• القضاء بالبراءة عن تهم بلاغ كاذب وقذف وسب دون إيراد الحكم مؤدى إقرارين متضمنين اعترافاً من المتهمين يكذب ما ابلغا به ضد الطاعن وقول المحكمة أنها لا تطمئن الى صحتها دون بيان العلة . قصور . (مجموعة أحكام النقض السنة ٢٧ ص ٢٧٦)

• ما تنقيد به المحكمة فى البلاغ الكاذب :

• تقيد المحكمة التى تفصل فى دعوى البلاغ الكاذب بالحكم الجنائي الصادر عن الواقعة التى كانت محل الجريمة من حيث صحة البلاغ وكذبه . (السنة ٤٩ ص ١٠٦٩)

• من المقرر أن الحكم الجنائي الصادر فى جريمة من الجرائم يقيد المحكمة التى تفصل فى الدعوى التى ترفع بالبلاغ الكاذب عن الواقعة التى كانت محل الجريمة من حيث صحة البلاغ وكذبه ، ومن ثم فإنه كان يتعين

على الحكم المطعون فيه أن يلتزم ما فصل فيه الحكم الصادر من جنحة الصرب محل جريمة البلاغ الكاذب من ثبوت عدم صحة الاتهام . سند الى الطعن . (مجموعة أحكام النقض السنة ٣٨ ص ٥٥٧)

• لا يكفى فى قيام الوقائع المسندة الى المتهم فى دعوى البلاغ الكاذب مجرد الإحالة على عريضة سبق تقديمها فى هذا الشأن إى جب أن يبدو واضحا من الحكم ذاته ما هى الواقعة التى حصل التبليغ عنها والتى اعتبرتها المحكمة واقعة مكدوبة بسوء القصد من جانب المتهم . (الطعن رقم ١٥١ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٧/١٢/٣٠ السنة ٩ ص ١٢٦)

• حالة من حالات الخطأ فى القانون :

• عدم توقف تحريك الدعوى الجنائية الدعوى الجنائية فى جريمة البلاغ الكاذب على شكوى المجنى عليه أو وكيله . القضاء بعدم قبول هذه الدعوى ولو كانت مرتبطة بدعوى كذب خطأ فى القانون . (مجموعة أحكام النقض السنة ٢٧ ص ١٣٤)

• التبليغ خطأ مدنى يستوجب التعويض :

• من المقرر أنه إذا بنيت براءة المبلغ على انقضاء أى ركن من أركان البلاغ الكاذب فينبغى بحث مدى توافر الخطأ المدنى المستوجب للتعويض من عدمه فى واقعة التبليغ ذاتها . فالتبليغ خطأ مدنى يستوجب التعويض إذا كان صادرا من قبيل التسرع فى الاتهام أو بقصد التعريض بالمبلغ والإساءة الى سمعته أو فى القليل عن رعونة أو عدم تبصر . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه لم يستظهر ما إذا كان هناك خطأ مدنى ضار يستوجب مساءلة المطعون ضده بالتعويض عنه أم لا ، فإنه يكون معيبا . (الطعن رقم ١٠١١٨ لسنة ٦٣ ق جلسة ٢٠٠٠/٦/٥)

• الخطأ المدنى الذى يستوجب التعويض :

• ثبوت براءة المبلغ استنادا الى عدم توافر ركن من أركان جريمة البلاغ الكاذب وجوب بحث المحكمة مدى توافر الخطأ المدنى المستوجب للتعويض ، إذ التسرع فى الاتهام والرعونة وعدم التبصر فيه خطأ مدنى يستوجب التعويض . (الطعن رقم ٧٦٠ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٩٩/١٠/١٩ ، الطعن ٢٩١٩٦ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٥/٦/١١)

• أركان المسؤولية التقصيرية في البلاغ الكاذب :

• من المقرر أن تقدير صحة التبليغ من كذبه وتوافر سوء القصد أمر متروك لمحكمة الموضوع بشرط أن تكون قد اتصلت بالوقائع المنسوب الى المتهم التبليغ بها وأحاطت بمضمونها وأن تذكر في حكمها الأمور المبلغ عنها وما يفيد توافر كذب البلاغ وسوء قصد المتهم ، وكان الحكم المطعون فيه قد أورد ما يدل على إحاطته بالوقائع التي نسب الطاعن الإبلاغ عنها وما يدل على كذب الوقائع التي ضمنها بلاغه ضد المطعون ضده وأنه لم يقصد من الإبلاغ سوى السوء والإضرار بالمطعون ضده ، فإن ما أورده الحكم من بيان في هذا الشأن يعد كافيا للإحاطة بأركان المسؤولية التقصيرية من خطأ وضرر وعلاقة سببية بما يستوجب الحكم على مقارفه بالتعويض إعمالا لحكم المادة ١٦٣ من القانون . (الطعن رقم ١٢٤٩ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٨/١٢/٣ س ٢٩ ص ٨٥٨)

الباب الخامس انتهاك حرمة الحياة الخاصة

الفصل الأول

جرائم انتهاك حرمة الحياة الخاصة

تنص المادة (٣٠٩) مكرراً من قانون العقوبات " يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة كل من اعتدى على حرمة الحياة الخاصة للمواطن ، وذلك بان ارتكب أحد الأفعال الآتية في غير الأموال المصرح بها قانوناً أو بغير رضاء المجنى عليه " .

(أ) استرق السمع أو سجل أو نقل عن طريق جهاز من الأجهزة أيًا كان نوعه محادثات جرت في مكان خاص أو عن طريق التليفون .

(ب) التقط أو نقل بجهاز من الأجهزة أيًا كان نوعه صورة شخص في مكان خاص .

فإذا صدرت الأفعال المشار إليها في الفقرتين السابقتين أثناء اجتماع على مسمع أو مرأى من الحاضرين في ذلك الاجتماع فإن شاء هؤلاء يكون مفترضاً .

ويعاقب بالحبس الموظف العام الذي يرتكب أحد الأفعال المبينة بهذه المادة اعتماداً على سلطة وظيفته .

ويحكم في جميع الأحوال بمصادرة الأجهزة وغيرها مما يكون قد استخدم في الجريمة أو تحصل عليه ، كما يحكم بمحو التسجيلات المتحصلة عن الجريمة أو إعدامها .

وهذا النص يؤثر عدة جرائم وهي على الترتيب التالي :

أولاً : انتهاك حرمة المحادثات الشخصية

تعرضت المادة محل التعليق لجريمتين . الأولى : انتهاك حرية المحادثات الشخصية والجريمة الثانية : النقاط أو نقل الصور الشخصية .

الجريمة الأولى : جريمة انتهاك حرمة المحادثات الشخصية

عاقبت المادة محل التعليق على انتهاك حرمة المحادثات الشخصية فنصت على ما يلي " يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة كل من اعتدى

على حرمة الحياة الخاصة للمواطنين ، وذلك بأن ارتكب أحد الأفعال الآتية في غير الأحوال المصرح بها قانوناً أو بغير رضا المجنى عليه (أ) استرق السمع أو سجل أو نقل عن طريق جهاز من الأجهزة أيا كان نوعه محادثات جرت في مكان خاص أو عن طريق التليفون ... " .

وقد كفل القانون بذلك حماية المحادثات الشخصية كوعاء لأسرار الحياة الخاصة من شر الاعتداء . (ب)

وعلى ضوء ذلك فسوف نبحث ماهية المحادثات الشخصية ثم نبين الركنتين المادى والمعنوى لهذه الجريمة :

♦ ماهية المحادثات الشخصية :

تعتبر المحادثات الشخصية وعاء تنصب فيه أسرار الحياة الخاصة للناس ، ففيها يتبادل الأفراد أسرارهم ويبسطون أفكارهم الشخصية التى تنبثق من حياتهم الخاصة ، ومن هنا كان المحادثات الشخصية حرية لا يجوز انتهاكها باعتبارها امتداداً للحياة الخاصة للناس

وتتطلب هذه الحرمة حماية الأحاديث الشخصية ضد جميع وسائل التصنت والنشر ، لذلك جاء خطر تسجيل الأحاديث الشخصية أو مراقبتها بأية وسيلة .

وتتعرض هذه الحرمة لخطر الانتهاك حين تستخدم كوسيلة الضغط أو الابتزاز . كما أن بعض سلطات التحقيق الجنائى قد تتعسف فى استعمالها رغبة فى معرفة الحقيقة ولو على حساب الحرية الشخصية . كما أن بعض الأفراد قد يلجأون إليها إما لإثبات حقوقهم أو رغبة فى التشهير والابتزاز .

وقد اشترط القانون المصرى لتجريم المساس بحرمة المحادثات الشخصية أن تجرى هذه المحادثات فى مكان خاص ، أو عن طريق التليفون ، مما يتعين معه أن تحدد المقصود بكل من المكان الخاص والمكالمات التليفونية .

♦ المكان الخاص :

اشترط القانون المصرى لوقوع الجريمة أن تكون المحادثات فى مكان خاص ، والمكان الخاص هو المكان المغلق الذى يتوقف دخوله على إذن ممن يملك هذا المكان أو من له الحق فى استعماله أو الانتفاع به .

♦ المكالمات التليفونية :

سوى المشرع المصرى بين المكان الخاص والخطوط التليفونية لإضفاء الحماية الجنائية لقانون العقوبات على حرمة الأحاديث الشخصية والمكالمات التليفونية بحسب طبيعتها تتضمن أدق أسرار الناس وخبائهم ، ففيها يهدأ المتحدث الى غيره خلال الأسلاك ، فيبث أسراره ويبسط له أفكاره دون جرح أو خوف من تصنت الغير . بهذا كان التصنت على المكالمات التليفونية كشفا صريحا لستار السرية وانتهاكا سافرا لحجاب الكتمان الذى يأمن المتحدثان خلفه .

♦ الركن المادى :

يتحقق الركن المادى لهذه الجريمة بتوافر ثلاثة عناصر حددتها المادة محل التعليق
استرق السمع أو التسجيل أو النقل ، والجامع المشترك فى هذه الأفعال هو انتهاك حرمة الأحاديث الشخصية ، إلا أن استراق السمع يتحقق بمجرد التصنت دون تسجيله ، بخلاف التسجيل الذى يمتد الى الاحتفاظ بالأحاديث الشخصية التى تم التصنت عليها . أما نقل الأحاديث فإنه ينطوى بلا شك على التصنت عليها .

أ- ويشترط أن تتم الأفعال السالف بيانها من خلال جهاز من الأجهزة ، ويكفى أن يكون هذا الجهاز قد استخدم لمجرد التصنت ولو لم يقتزن بالتسجيل . كما يكفى أن يكون الجهاز قد استخدم لنقل الأحاديث من مكان آخر ، ولا أهمية لنوع هذا الجهاز ، وبناءا عليه فى عقاب على التصنت بمجرد الاصغاء بالإذن .

ب- أن يتم ذلك بدون رضاء المجنى عليه - فإذا رضى المجنى عليه زالت السرية ولم يعد هناك حق معتدى عليه .

ويشترط لتوافر الرضاء أن يشمل أطراف الحديث برمته ولا يقتصر الأمر على طرف منه دون آخر .

وقد افترض القانون رضاء المجنى عليه إذا صدرت الأفعال المعاقب عليها أثناء اجتماع على مسمع أو مرأى من الحاضرين فى ذلك الاجتماع .

♦ الركن المعنوى :

يقوم القصد الجنائى على العلم والإرادة فيجب أن يعلم المتهم بالصفة

جرائم السر والقتل دار الإفتاء
الخاصة للحديث وأن من شأنه الجواز الذي يستعمله أن ينقل الحديث أو
يسجله ويجب أن تتجه إرادته إلى فعله وإلى نتيجة المتمثلة في الحصول
على الحديث أو نقله وتطبيقاً لذلك فإنه لا يرتكب هذه الجريمة من استمع إلى
محادثة تلفونية لشابك الخطوط أو من ترك سها جهاز التسجيل في مكان
خاص فسجل حديثاً جرى فيه . (راجع فيما سبق الدكتور فتحي سرور
الدكتور محمود نجيب حسنى)

♦ وثانيهما: النقاط أو نقل الصور (الجريمة الثانية)

عاقبت المادة محل التعليق على من النقط أو نقل بجهاز من الأجهزة أياً
كان نوعه صورة شخص في مكان خاص ، وقد رأى المشرع أن تواجد
الإنسان في مكان خاص هو استعمال لحقه في الحياة الخاصة يتعين حمايته
من الانتهاك .

وصورة الإنسان هي إحدى مكونات شخصيته ، ومن ثم تتمتع بما لهذه
الشخصية من ذاتية وحرية .

♦ الركن المادي :

يشترط لوقوع الركن المادي لهذه الجريمة توافر أربعة عناصر هي :

- أ- النقاط الصورة أو نقلها ، ويتم ذلك بالتمكن من أخذ صورة
الإنسان وحياتها ، والنقاط هو تثبيت الصورة على مادة حساسة ، أما
النقل فيكون بإرسال الصورة من مكان إلى آخر .
- ب- أن يتم ذلك بجهاز من الأجهزة ، أى بأحد الوسائل الفنية ، مثل
آلات التصوير أياً كان نوعها ، ومن ثم فلا يقع تحت طائل التجريم النحت
والحفر وغير ذلك من الأساليب الفنية .

ج- أن يتم ذلك في مكان خاص بالمعنى الذي سبق تحديده .

د- أن يتم ذلك بغير رضا المجنى عليه ، فكيف يثور البحث عن
المساس بالحياة الخاصة للإنسان بينما هو راض بتدخل الغير فيها ،
وفترض هذا الرضاء بتمام التصوير على مرأى من الحاضرين في اجتماع
عام ، ولا يكفي مجرد الرضاء بمبدأ التصوير بل يجب أن يشمل تحديد ما
يدخل في الصورة ، فإذا قبل شخص تصويره بين أطفاله فلا يقبل أن يستغل
المصور موافقته على التصوير وأن يصوره مع زوجته التي تقف بعيداً

♦ الركن المعنوي :

هذه الجريمة عمدية يتخذ الركن المعنوي فيها صورة القصد الجنائي فلا يكفيها قيامها توافر الخطأ غير العمدى لذا لا تقع هذه الجريمة ممن يترك سهوا جهازا للتصوير والبيث التليفزيونى مفتوحا فى مكان خاص فينقل صورة شخص فى هذا المكان ، والراجح أن قصد المساس بحرمة أو ألفة الحياة الخاصة ليس عنصر فى النموذج القانونى للجريمة وأن القصد المتطلب فيها عام لأن الشارع قد أراد بهذه الجريمة أن يكفل للفرد حرمة حياته طالما كان فى مكان خاص بغض النظر عن طبيعة النشاط الذى يأتية داخله أى سواء أكان هذا النشاط خاصا أم عاما .

ولا عبرة بالبواعث فى توافر القصد الجنائي وقيام الجريمة بالتالى فيستوى أن يكون الباعث على ارتكابها الرغبة فى إيذاء المجنى عليه أو فى الحصول على فائدة أو حتى مجرد الفضول . (انظر فى كل ما سبق سرور - هشام محمد فريد فى الحماية الجنائية لحق الإنسان)

الفصل الثانى

إذاعة أو استعمال التسجيل أو المستند

تنص المادة (٣٠٩) مكررا (أ) من قانون العقوبات على أن " يعاقب بالحبس كل من أذاع أو سهل إذاعة أو استعمال ولو فى غير علانية تسجيلا أو مستندا متحصلا عليه بإحدى الطرق المبينة بالمادة السابقة ، أو كان ذلك بغير رضا صاحب الشأن ."

ويعاقب بالسجن مدة لا تزيد على خمس سنوات كل من هدد بإفشاء أمر من الأمور التى تم التحصل عليها بإحدى الطرق المشار إليها لحمل شخص على القيام بعمل أو الامتناع عنه . ،

ويعاقب بالسجن الموظف العام الذى يرتكب أحد الأفعال المبينة بهذه المادة اعتمادا على سلطة وظيفته .

ويحكم فى جميع الأحوال بمصادرة الأجهزة وغيرها مما يكون قد استخدم فى الجريمة أو تحصل عنها ، كما يحكم بمحو التسجيلات المتحصلة عن الجريمة أو إعدامها .

والهدف من التجريم هنا تعقب البواعث الخبيثة لدى الجانى من وراء انتهاك حرمة ملك الغير .

♦ الركن المادى لهذه الجريمة :

ويشترط لوقوع هذه الجريمة توافر العناصر الآتية : أولها : أن يكون هناك أفعال معينة هى الإذاعة أو تسهيل الإذاعة أو استعمال التسجيل أو المستند ويراد بإذاعة التسجيل أو المستند تمكين عدد غير محدود من الناس من العلم به والاطلاع على فحواه . أما تسهيل الإذاعة فيراد به تقديم المساعدة لمن يقوم بالإذاعة ويراد بالاستعمال الانتفاع بالتسجيل أو المستند ولو فى غير علانية كمن يطلع آخر على صورة النقطت لفتاة فى مكان خاص ، وغالبا ما ينطوى الاستعمال على الإذاعة ، وثانيها : موضوع ينصب عليه هذا النشاط هو تسجيل أو مستند تم الحصول عليه بإحدى الطرق المبينة بالمادة ٣٠٩ مكررا من قانون العقوبات أو بغير رضا صاحب الشأن والتسجيل صوت أو صورة أو كلاهما حفظ على مادة من شأنها ذلك ويمكن

وقبت الحاجة الاستماع إليه أو مشاهدته أن كان مرئياً . أما المستند فهو محرر فى مدلوله المستقر فى جريمة التزوير فى المحررات ، ويشترط الشارح أن يكون التسجيل أو المستند قد تم الحصول عليه بطريق مما نصت عليه المادة ٣٠٩ مكرراً من قانون العقوبات غير أنه أضاف بعد التحديد السابق لمصدر الحصول على التسجيل أو المستند عبارة " أو كان ذلك بغير رضا صاحب الشأن " ، وقد حمل رأى هذه العبارة على أنها تحديد من الشارع لمصدر آخر للحصول على التسجيل أو المستند وهو أية واقعة لم يرضى بها المجنى عليه سواء توافرت فيها أركان جريمة كالحصول على التسجيل أو المستند عن طريق السرقة أو النصب أو خيانة الأمانة فى شأنه أم لا وحمل رأى آخر هذه العبارة على أنها تستلزم لقيام الجريمة أن يكون الفعل المادة قد وقع بغير رضا صاحب الشأن ويتسق هذا الرأى مع ما دار فى المناقشات البرلمانية حول هذه العبارة . (الدكتور/ هشام محمد فريد)

♦ الركن المعنوي لهذه الجريمة :

هذه الجريمة عمدية يلزم فيها توافر القصد الجنائي فالإشياء يجب أن يكون إراديا فلا تقوم الجريمة فى حق من حصل على التسجيل أو الصورة إذا كانت قد سرقت منه ، ولكنه يعاقب على الجريمة السابقة ولا عبء فى قيام القصد بالبائع أو الغاية فسيان أراد مستعمل التسجيل أو المستند الحصول على ربح أو منفعة من وراء ذلك أم لا .

♦ العقوبة :

يعاقب على هذه الجريمة بالحبس ، ويعاقب بالسجن مدة لا تزيد على خمس سنوات كل من هدد بإفشاء أمر من الأمور التى تم التحصيل عليها بإحدى الطرق المشار إليها كحمل شخص على القيام بعمل أو الامتناع عنه فإذا ارتكب الجريمة موظف عام اعتماد على سلطة وظيفته كانت العقوبة السجن ، وهناك عقوبة تكميلية وجوبية هى مصادرة الأجهزة وغيرها مما يكون قد استخدم فى الجريمة أو تحصل عنها وكذلك محو التسجيلات المتحصلة عن الجريمة أو اعدامها .

ويجب أن نلاحظ أن الفقرة الثانية من المادة (٣٠٩) مكرراً قد نصت على التهديد بالإفشاء وجعلت عقوبته أشد من الإفشاء بالفعل ويلاحظ أنه لا يشترط هنا أن يكون التهديد كتابة ، ومن ثم فلا تكرار لما ورد فى المادة ٣٢٧ عقوبات فإذا كان التهديد كتابة بإفشاء أمور مخشعة بالشرف فإن هذه المادة

هى التى تطبق لأن عقوبتها أشد وعندئذ لا يشترط أن يكون قد استحصل على الأمور المهدد بها بإحدى الطرق المشار إليها فى المادة (٣٠٩) مكرر .
(محمود مصطفى والدكتور أحمد فتحى سرور فيما سبق)

الفصل الثالث

جريمة إفشاء الأسرار

تنص المادة ٣١٠ من قانون العقوبات على أن " كل من كان من الأطباء أو الجراحين أو الصيادلة أو القوابل أو غيرهم مودعا إليه بمقتضى صناعته أو وظيفته سر خصوصي ائتمن عليه فأفشاء في غير الأحوال التي يلزمه القانون فيها بتبليغ ذلك يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ستة شهور أو بغرامة لا تتجاوز خمسمائة جنيه مصرى ."

ولا تسرى أحكام هذه المادة إلا في الأحوال التي يرخص فيها القانون بإفشاء أمور معينة كالمقرر في المواد (٢٠٢ ، ٢٠٣ ، ٢٠٤ ، ٢٠٥) من قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية .

وقد عرف الفقه جريمة إفشاء الأسرار بأنها تعمد الإفشاء بسر من شخص ائتمن عليه بحكم عمله أو صناعته في غير الأحوال التي يوجب فيها القانون الإفشاء أو يجيزه . (الدكتور رؤوف عبيد)

أركان هذه الجريمة

♦ الركن الأول : إفشاء السر

لم يرد في القانون تعريف لسر المهنة وحسنا فعل المشرع فما كان في استطاعته أن يفعل لو أراد ، فتحدد السر مسألة تختلف باختلاف الظروف وما يعتبر سرا بالنسبة لشخص قد لا يعتبر كذلك بالنسبة لآخر ، وما يعتبر سرا في ظروف معينة قد لا يعتبر في آخر . إلا أن هذه الحقيقة لم تمنع الفقهاء من محاولة الوصول الى تعريف السر ، فقيل إنه كل ما يضر إفشاءه بسمعة مودعه أو كرامته ، ولا يشترط أن يكون السر قد قد أفضى به الى الأمين ، ولا أن يكون قد ألقى إليه على أنه سر وطلب منه كتمان ، بل يعد في حكم السر الواجب كتمان كل أمر يكون سرا ولو لم يشترط كتمان صراحة ، كما أنه يعد سرا كل أمر وصل الى علم الأمين ولو لم يفض به إليه إفشاء ، كما لو كان قد وصل إليه من طريق المباغته أو من طريق التنبؤ أو من طريق الخبرة الفنية ، فالطبيب الذي يدرك من الكشف على مريض أنه مصاب بأمراض زهرية مطالب بكتمان ذلك السر ولو أن

المريض نفسه لم يكن عالماً به ، والمحامي الذى يدرك من حديث موكله أنه ارتكب جريمة يكون مكلفاً بالاحتفاظ بهذا السر ولو لم يفض الموكل ليه بهذا صراحة ، وهكذا .

ويراد بالإفشاء كشف السر أى اطلاع الغير عليه بأية طريقة كانت سواء كان ذلك بالكتابة أو المشافهة علناً أو مسارة وليست العلانية مشروطة فى هذه الجريمة على كل حال بل يقع الإفشاء قانوناً ولو لم يكشف بالسر سوى فرد واحد كلف بكتمانه والاحتفاظ به — وتقع الجريمة ولو حصلت المكاشفة بجزء من السر الذى يوجب القانون كتماناً . (أحمد أمين)

♦ الركن الثانى : أن يكون الأمر الذى تم إفشاءه مما يعتبر سرا

إفشاء السر فى كل الأحوال فعل موقوف ، ولكن المشرع لا يعاقب عليه إلا حين يضطر صاحب السر الى الإفشاء به الى الغير ، فإذا لم يكن ثم اضطراب فعلى صاحب السر أن يحسن اختيار من ياتمنه على السر وإذا أفشى هذا الشخص السر فإنه لا يرتكب الجريمة . فنص المادة محل التعليق لا يسرى إلا على طائفة معينة من الأمناء على الأسرار وهم الأمناء بحكم الضرورة أو من تقتضى صناعتهم بتلقى أسرار الغير ، ولم يشأ المشرع حصرهم فمثل بالأطباء والجراحين والصيادلة والقوابل ثم أردف بقوله أو غيرهم مودعاً إليه بمقتضى صناعته أو وظيفته سر خصوصى أو تومن عليه فترك بذلك للقضاة مهمة تعيينهم ، فيسرى نص المادة محل التعليق على المحامين ، وعلى الموظفين العموميين فيما يتعلق بالأسرار التى يؤتمنون عليها بحكم وظائفهم ، وعلى الأخص رجال البوليس ، وموظفى البريد ، والقضاة وأعضاء النيابة وموظفى مصلحة الضرائب ، كما يسرى النص على موظفى البنوك ومن إليهم على أن هؤلاء لا يسألون إلا عن الأسرار التى تصل الى علمهم بمقتضى صناعتهم ، فلا عقاب على الطبيب اذا افشى سر اطلع عليه أثناء زيارة اذا لم يكن لهذا السر علاقة بالمرض

ولك يخرج من حكم النص الأشخاص الذى لا يؤتمنون بالضرورة على الأسرار بحكم صناعتهم وإن كان عملهم يسمح لهم بالاطلاع على بعض الأسرار كالخدم والسماصرة فهؤلاء لا يؤدون صناعة عامة لخدمة الجمهور وبذلك لا يتحقق بعلمهم الضرر الذى قصد أن يتلاقاه المشرع من إجماع الجمهور عن اللجوء الى الأمناء بحكم الضرورة .

♦ الركن الثالث : صفة الأمين

أوضحت المادة ٣١٠ بعض طوائف يسرى عليها حظر إفشاء الأسرار فقالت " كل من كان من الأطباء أو الجراحين والصيادلة والقوابل " ، ثم أضافت قائلة " أو غيرهم مودعا إليه بمقتضى صناعته أو وظيفته سر خصوص ائتمنه عليه " ، فالإحصاء وارد في المادة على سبيل المثال لا الحصر ومن المتفق عليه أنها تسرى على كل من يعد أمينا على السر بحكم الضرورة أو بحكم ممارسته مهنته أو صناعته إذا كانت هذه أو تلك عامة لخدمة الجمهور وعلى رأس الطوائف المقيدة بكتمان أسرار المهنة نجد الموظفين العموميين بوجه عام بالنسبة لما يؤتمنون على من أسرار يحكم عملهم (م ٦٥ من قانون الإثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨) .

ويسرى قيد كتمان أسرار المهنة على القضاء وكتبة المحاكم ومحضريها وموظفى البريد والتليفون فى نطاق الحظر العام المقرر على موظفى الدولة بالنسبة لما يأتون عليه من أسرار بحكم عملهم ومن غير طوائف الموظفين أشارت المادة ٣١٠ الى الأطباء ومن قى حكمها ويقاس عليهم مديرو المستشفيات كما يسرى نفس القيد على المحامين (فضلا عن نص صريح فى قانون المحاماة) ورجال الدين وكذلك على سماسرة البورصات وقد أثر الخلاف حول مدى التزام من يعانون الأطباء والمحامين وغيرهم بكتمان سر المهنة أسوة بهم فذهب البعض الى عدم تقيدهم بالكتمان رغبة فى عدم التوسع فى أحوال المنع من الشهادة وأخذا بقاعدة التفسير الضيق فى المواد الجنائية .

إلا أن البعض الآخر لاحظ أن ذلك ينتهى الى جعل الحظر المقرر على رؤسائهم حبرا على ورق إذ أن إفشاء الأسرار يكون فى الغالب عن طريق هؤلاء معاونين ومن ثم يرى تقييدهم بالكتمان أسوة بهم فضلا عن أن النص عام ويسمح بذلك وهو ما يبدو أولى الاتباع لما فيه من مصلحة محققة ويلاحظ أن النص لا يسرى على من لا يؤتمن على السر بحكم مهنته أو صناعته حتى ولو كان عمله يسمح له معرفة الكثير من الأسرار كالسكرتير الخاص والسائق والمسمار فيما عدا سماسرة البورصة الذين لهم وصفهم الخاص . كما لا يسرى النص على الصحفيين بطبيعته الحال كما لا يسرى النص على من يصل إليه سر بحكم زوجته أو قرابة أو صداقة لا بحكم ممارسة مهنة أو صناعة عامة . (انظر المستشار مصطفى هرجة والدكتور رؤوف عبيد)

♦ الركن الرابع : القصد الجنائي

لا توجد الجريمة إلا إذا تعدد الفاعل الإفشاء ، فلا جريمة إذا حدث الإفشاء عن إهمال أو عدم احتياط ، فلا يعاقب الطبيب بمقتضى المادة محل التعليق إذا ترك في مكان غير أمين معلومات سرية عن أحد مرضاه فأطلع عليها الغير عرضاً ، وجرّد الإفشاء مع العلم بموضوعه كافى لتوافر القصد ، فلا يشترط القانون هنا نية خاصة أو نية الإضرار بالغير ، وذلك لأن الفعل في حد ذاته من الأفعال الشائنة التى لا تحتاج الى قصد خاص يؤيدها .

ومضى توافر القصد الجنائي على الوجه المتقدم بيانه فلا عبرة بالبواعث ، فإفشاء السر لا يباح ولو كان القصد منه درء مسئولية أدبية أو مدنية ، إذ أن نص المادة محل التعليق قد وضع لصالح عام فلا تبرر مصلحة شخصية الإفلات من حكمه .

♦ الإفشاء الجوازى :

قد لا يلتزم صاحب المهنة بإفشاء الأسرار المهنية ، وإنما يجيز له القانون ذلك الإفشاء ، وقد اشارت المادة محل التعليق الى إباحة الإفشاء جوازاً ، بنصها فى فقرتها الثانية على أنه " لا تسرى أحكام هذه المادة إلا فى الأحوال التى لم يرخّص فيها قانوناً بإفشاء أمور معينة ... " ، وتستند إباحة الإفشاء فى حالة الترخيص به الى أن القانون لا يمكن أن يعاقب على فعل رخص فى القيام به ، لأن العقاب على إتيان فعل أجاز القانون إتيانه يعد من قبيل التناقض الذى ينبغى يتنزه المشرع عنه . (الدكتور فتوح عبد الله الشاذلى)

أحكام النقض

• لا عقاب بمقتضى المادة (٣١٠) من قانون العقوبات على إفشاء السر إذا كل لم يحصل إلا بناء على طلب مستودع السر ، فإذا كان المريض هو الذى طلب بواسطة زوجه شهادة عن مرضه من الطبيب المعالج له فلا يكون فى إعطاء هذه الشهادة إفشاء سر معين .

(الطعن رقم ١٨٣٢ لسنة ١٠٠٠ جلسة ١٩٤٠/١٢/٩ مجموعة الربع قرن ص ٣٧٩)

• أنه مع افتراض أن ما أدلى به المحامى واتخذة عمادا له فى قضائه بالبراءة يعد فى حكم الأسرار التى وصلت الى علمه بسبب مهنته ويحظر القانون عليه البوح بها أو إفشائها ، فإن ذلك لا يقدح فى سلامة الحكم لما هو مقرر من أنه وأن كان يشترط فى دليل الإدانة أن يكون مشروعا إذ لا يجوز أن تنبى إدانة صحيحة على دليل باطل فى القانون ، إلا أن المشروعية ليست بشرط واجب فى دليل البراءة ، ذلك بأنه من المبادئ الأساسية فى الإجراءات الجنائية أن كل متهم يتمتع بقرينه البراءة الى أن يحكم بإدانته بحكم نهائى وأنه الى أن يصدر هذا الحكم له الحرية الكاملة فى اختيار وسائل دفاعه بقدر ما يسعفه مركزه فى الدعوى وما ينتاب نفسه من عوامل الخوف والحرص والحذر وغيرها من العوارض الطبيعية لضعف النفوس البشرية .

(الطعن رقم ١١٧٢ لسنة ٣٦٠٠ جلسة ١٩٦٧/١/٣١ والسنة ٣٥ ص ١٥٣)

• إذا استطلع أحد المتهمين رأى محاميه فى ارتكاب جريمة وهى الاتفاق مع أحد الشهود على أن يشهد زورا فهذا الأمر ولو أنه سر علم به المحامى بسبب مهنته إلا أن من حقه أن يفشيه لمنع وقوع الجريمة وفقا للمادة (٢٠٥) من قانون المرافعات فإذا أخذت المحكمة بمعلومات المحامى عن تلك الواقعة واستندت إليها فى التدليل على أن المتهم موكله كان يسعى فى تليفيق شهادة فلا يمكن اسناد الخطأ إليها فى ذلك .

(الطعن رقم ١٩٩٩ سنة ٣٠٠٠ جلسة ١٩٣٣/١٢/٢٧ مجموعة الربع قرن ص ٢٧٩)

• ان الشارع عندما وضع المادة (٣١٠) من قانون العقوبات لم يعسم حكمها بل أنه خص بالنص طائفة الأطباء والجراحين والصيادلة والقوابل

وغيرهم ، وعين الأحوال التي حرم عليهم فيها إفشاء الأسرار التي يضطر صاحبها أن يأتنيهم عليها باعتبار أن طبيعة عملهم تقتضي هذا الاطلاع وهم في سبيل قيامهم بخدماتهم للجمهور ، ومن ثم فإنه لا يصح التوسع في هذا الاستثناء بتعدية حكمه الى من عدا المذكورين في النص كالخدم والكتابة والمستخدمين الخصوصيين ونحوهم ، فهؤلاء لا يضطر مخدمهم الى اطلاعهم على ما يرتكبونه من أعمال مخالفة للقانون (الطعن رقم ٨٨٤ لسنة ٢٢٢ جلسة ١٩٥٣/٧/٢ مجموعة الربع قرن ص ٢٧٩)

♦ عدم دستورية نص المادة ١٩٥ من قانون العقوبات والخاص بمسئولية

رئيس التحرير:

بجلسة السبت الموافق من أول فبراير سنة ١٩٩٧ الموافق ٢٣ رمضان سنة ١٤١٧ هـ حكمت المحكمة الدستورية في الدعوى رقم ٥٩ لسنة ١٨٨ دستورية بأن " بعدم دستورية ما نصت عليه الفقرة الأولى من المادة ١٩٥ من قانون العقوبات من معاقبة رئيس تحرير الجريدة أو المحرر المسئول عن قسمها الذي حصل فيه النشر إذا لم يكن ثمة رئيس تحرير بصفته فاعلا أصليا للجرائم التي ترتكب بواسطة صحيفته بسقوط فقرتها الثانية

♦ وأهمية هذا الحكم فسوف نسرد هذا الحكم كاملا :

باسم الشعب :

المحكمة الدستورية العليا :

بالجلسة العلنية المنعقدة يوم السبت أول فبراير سنة ١٩٩٧ الموافق ٢٣ رمضان سنة ١٤١٧ هـ .

برئاسة السيد المستشار الدكتور / عوض محمد عوض المر .

رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / عبد الرحمن نصير ، وسامى فرج يوسف ، والدكتور / عبد المجيد فياض ، ومحمد على سيف الدين ، وعدلى محمود منصور ، ومحمد عبد القادر عبد الله .

وحضور السيد المستشار الدكتور / حنفى على جبالى رئيس هيئة المفوضين وحضور السيد / حمدى أنور صابر أمين السر .

أصدرت الحكم الآتى :

ففي القضية المقيّدة بجنول المحكمة الدستورية العليا برقم ٥٩ لسنة ١٨ق دستورية بعد أن أحالت محكمة عابدين ملف القضية رقم ٣٣٨٥ لسنة ١٩٩٥ جنح عابدين المقامة من السيد / محمد ثروت أباطة ضد السيد / عمر ناصف السيد / مصطفى بكرى .

الإجراءات

في الثاني عشر من يونيو سنة ١٩٩٦ ورد الى قلم الكتاب ملف القضية رقم ٣٣٨٥ لسنة ١٩٩٥ جنح عابدين ، بعد أن أصدرت محكمة عابدين بجلستها المعقودة في ٢٤ أبريل سنة ١٩٩٦ حكمها بوقف نظرها لهذه الجنحة وإحالة ملفها الى المحكمة الدستورية العليا للفصل في المسألة الدستورية الخاصة بالمادة ١٩٥ عقوبات ، وقدمت هيئة قضايا الدولة مذكرة طلبت فيها الحكم برفض الدعوى ، وبعد تحضير الدعوى ، اودعت هيئة المفوضين تقريراً برأيها ، ونظرت الدعوى على النحو المبين بمحضر الجلسة ، وقررت المحكمة اصدار الحكم فيها بجلاسة اليوم .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق ، والمداولة .

حيث أن الوقائع - حسيما يبين من حكم الإحالة وسائر الأوراق تتحصل في أن المدعى كان قد أقام ضد المدعى عليهما - وبصفته مدعيا بالحق المدني - الجنحة رقم ٣٣٨٥ لسنة ١٩٩٥ عابدين ، طالبا معاقبتهما بالمواد ٣٠٣ ، ٣٠٦ ، ٣٠٧ من قانون العقوبات ، مع إلزامهم أن يؤديا إليه مبلغ ٥٠١ جنيه كتعويض مؤقت ، وذلك استنادا الى أن أولهما كتب مقالا يشكل قذفا وسبا في حقه نشر في جريدة الأحرار التي يرأس ثانيهما تحريرها ، وقد تضمن حكم الرحالة الصادر من محكمة عابدين ، أن نص المادة ١٩٥ عقوبات ، افترض المسؤولية الجنائية لرئيس تحرير الجريدة - أو المحرر المسئول عن قسمها الذي حصل فيه النشر إذا لم يكن ثمة رئيس تحرير - بصفته فاعلا أصليا للجرائم التي ترتكب بواسطة صحيفته وأن الادعاء المباشر سنده نص هذه المادة ذاتها باعتبار أن المدعى عليه الثاني كان رئيس تحرير الجريدة التي نشر المقال محل المسائلة بها ، وأن المادة ١٩٥ من قانون العقوبات تثير شبهة مخالفتها للمادتين ٦٦ ، ٦٧ من الدستور اللتين تؤكدان شخصية العقوبة وتفترضان براءة المتهم ، ومن ثم فقد أحالت الأوراق الى المحكمة الدستورية العليا عملا بنص المادة ١/٢٩ من قانونها ،

سند الفصل في دستوريته .

وحيث إن المادة ١٩٥ من قانون العقوبات ، تنص على أنه مع عدم الإخلال بالمسئولية الجنائية لمؤلف الكتابة أو واضع الرسم أو غير ذلك من طرق التمثيل ، يعاقب رئيس تحرير الجريدة أو المحرر المسئول عن قسمها الذى حصل فيه النشر إذا لم يكن ثمة رئيس تحرير ، بصفته فاعلا أصليا للجرائم التى ترتكب بواسطة صحيفته ومع ذلك يعفى من المسئولية الجنائية .

١- إذا أثبت أن النشر حصل بدون علمه ، وقدم منذ بدء التحقيق كل ما لديه من المعلومات والأوراق للمساعدة على معرفة المسئول عما نشر .

٢- أو إذا أرشد أثناء التحقيق عن مرتكب الجريمة ، وقد كل ما لديه من المعلومات والأوراق لإثبات مسئوليته ، وأثبت فوق ذلك أنه لو لم يقم بالنشر لعرض نفسه لخسارة وظيفته فى الجريدة أو لضرر جسيم آخر .

وحيث إن من المقرر أن شرط المصلحة الشخصية المباشرة يتعين أن تفصل المحكمة الدستورية العليا فى الخصومة الدستورية من جوانبها العملية وليس من معطياتها النظر وهو كذلك يقيد مباشرتها لولايتها فى شأن هذه الخصومة ، فلا تفصل فى غير المسائل الدستورية التى يؤثر الحكم فيها على النزاع الموضوعى .

ويتحدد مفهوم هذا الشرط باجتماع عنصرين :

أولهما : أن يقيم المدعى - وفى حدود الصفة التى اختصم بها النص المطعون عليه ، الدليل على أن ضررا واقعا - اقتصاديا أو غيره - قد لحق به وسواء أكان هذا الضرر يهدده وشيكا ، أم كان قد وقع فعلا ، ويتعين دوما أن يكون هذا الضرر مباشرا ، مفعلا عن مجرد مخالفة النص المطعون فيه للدستور ، مصقلا بالعناصر التى يقوم عليها ، ممكنا تصوره ومواجهته بالترضية للقضائية تسوية لآثاره .

ثانيهما : أن يكون هذا الضرر عائدا الى النص المطعون فيه ، وليس ضررا متوهما أو منتحلا أو مجهلا ، فإذا لم يكن هذا النص قد طبق أصلا على من ادعى مخالفته للدستور ، أو كان من غير المخاطبين بأحكامه ، أو كان الإخلال بالحقوق التى يدعيها لا يعود إليه ، دل ذلك على انتفاء المصلحة الشخصية المباشرة ، ذلك أن إبطال النص التشريعى فى هذا الصور جميعها لن يحقق للمدعى أية فائدة عملية يمكن أن يتغير بخها مركزه القانونى بعد

الفصل فى الدعوى الدستورية عما كان عليه قبلها .

وحيث أنه متى كان ما تقدم ، وكان الاتهام الجنائى ضد المدعى عليه الثانى يستند الى الفقرة الأولى من المادة ١٩٥ من قانون العقوبات باعتباره رئيس تحرير الجريدة التى نشر بها المقال المتضمن قذفا وسبا فى حق المدعى ، فإن الخصومة الدستورية ينحصر نطاقها فى هذه الفقرة ولئن جاز القول بارتباطا بفقرتها الثانية ارتباطا لا يقبل التجزئة ، باعتبار أن أولاهما تقرر المسؤولية الجنائية لرئيس التحرير ، وأن ثانيهما تحدد صور الإعفاء منها إلا أن ابطال فقرتها الأولى يعتبر كافيا وحده لسقوط فقرتها الثانية التى لا يتصور تطبيقها ما لم يكن تقريرا مسئولية رئيس التحرير - فى الحدود التى تضمنتها الفقرة الأولى - جائزا وفقا لأحكام الدستور وحيث أن الدستور حدد لكل من السلطتين التشريعية والقضائية ولايتها ، ورسم تخومها بالمادتين ٨٦ ، ١٦٥ فلا يجوز لإحدهما أن تباشر مهامها اختصاص بها الدستور غيرها ، وإلا وقع عملها باطلا .

وحيث أن الدستور - بما نص عليه فى المادة ٦٦ من أنه لا جريمة ولا عقوبة ولا بناء على قانون ، ولا عقاب إلا على الأفعال اللاحقة لصدور القانون الذى ينص عليها ، قد دل على أن لكل جريمة ركنا ماديا لا قوام لها بغير ، يتمثل فى فعل أو امتناع وقع بالمخالفة لنص عقابى مؤكدا بذلك أن ما يركن إليه القانون الجنائى - فى زواجه ونواهي - هو مادية الفعل المؤخذ على ارتكابه ، ايجابيا كان هذا الفعل أم سلبيا .

ذلك أن العلائق التى ينظمها هذا القانون ، محورها الأفعال ذاتها فى علاماتها الخارجية ومظاهرها الواقعية وخصائصها المادية إذ هى مناط التأثيم وعلته ، وهى التى يتصور اثباتها ونفسها وهى التى يتم التمييز على ضوئها بين الجرائم بعضها البعض ، وتديرها محكمة الموضوع على حكم العقل لتقييمها وتقدير العقوبة التى تناسبها ، ولا يتصور بالتالى وفقا لأحكام الدستور ، أن توجد جريمة فى غيبة ركنها المادى ، ولا أن يقوم الدليل على توافر علاقة السببية بين مادية الفعل المؤثم والنتائج التى أحدثها ، بعيدا عن حقيقة هذا الفعل ومحتواه ، بما مؤداه أن كل مظاهر التعبير عن الإرادة البشرية - وليس النوايا التى يضمورها الإنسان فى أعماق ذاته - تعتبر واقعة فى التجريم ، كلما كانت تعكس سلوكا خارجيا مؤاخذا عليه قانونا فإذا كان الأمر غير متعلق بأفعال أحدثتها إرادة مرتكبها ، وتم التعبير عنها خارجيا فى صورة مادية لا تخطئها العين ، فليس ثمة جريمة وحيث أن الأصل فى الجرائم العمدية جميعها أنها تعكس تكويننا مركبا باعتبار أن قوامها تزامنا بين

يُعد اتصال الإثم بعملها ، وعقل واع خالطا ، ليهيمن عليها ويكون محددا لخطأها ، متوجها الى النتيجة المترتبة على نشاطها ، فلا يكون القصد الجنائي إلا ركنا معنويا في الجريمة مكملا لركنها المادى ، ومتلائما مع الشخصية الفردية في ملامحها وتوجهاتها وهذه الإرادة الواعية هي التي تتطلبها الأمم المتحضرة في مجال التجريم بوصفها ركنا في الجريمة ، وأصلا ثابتا كامنا في طبيعتها وليس أمرا فجا أو دخيلا مقمحا عليها أو غريبا عن خصائصها ، ذلك أن حرية الإرادة تعنى حرية الاختيار بين الخير والنشر ، ولك وجهة هو موليتها لتتحل الجريمة - فى معناها الحق - الى علاقة ما بين العقوبة التي فرضها المشرع ، والإرادة التي تعتمل فيها تلك النزعة الإجرامية التي يتعين أن يكون تقويمها ورد أثارها بديلا عن الإنتقام والثأر من صاحبها ، وعدا أمر ثابتا - وكأصل عام - ألا يجرم الفعل ما لم يكن إراديا قائما على الاختيار الحر ومن ثم مقصودا .

وحيث أن المشرع إن عمد أحيانا من خلال بعض اللوائح الى تقرير جرائم عن أفعال لا يتصل بها قصد جنائي ، باعتبار أن الإثم ليس كامنا فيها Mala in se inherently wrongs ولا تدل بذاتها على ميل الى النشر والعدوان ، ولا يخلل بها قدر مرتكبها أو اعتباره وإنما ضبطها المشرع تحديدا لمجرأها ، وأخرجها بذلك من مشروعيتها - وهى الأصل - وجعل عقوباتها متوازنة مع طبيعتها ، وكان ما توخاه المشرع من التجريم فى هذه الأحوال هو الحد من مخاطر بذاتها بتقليل فرص وقوعها ، وإنما القدرة على السيطرة عليها والتحوط لديها فلا يكون إيقاع عقوبتها معلقا على النوايا المقصودة من الفعل ولا على تبصر النتيجة الضارة التي أحدثها إلا أن الجرائم العمدية ينافيها استقلال هذا القصد عنها إذ هو من مكوناتها فلا يقوم إلا بها .

وحيث إن ما تقدم مؤداه ، أن الفارق بين عمدية الجريمة وما دونها يدور أصلا - وبوجه عام - حول النتيجة الإجرامية التي أحدثتها فكلمأ أرادها الجاني وقصد إليها موجهها جهده لتحقيقها ، كانت الجريمة عمدية فإن لم يقصد الى إحداثها بأن كان لا يتوقعه أو ساء تقديره بشأنها فلم يتحوط لدفعها ليحول دون بلوغها ، فرد الجريمة تكون غير عمدية يتولى المشرع دون غيره بيان عناصر الخطأ التي تكونها ، وهى عناصر لا يجوز افتراضها أو انتحالها ولا نسبتها لغير من ارتكبها ولا اعتباره مسئولا عن نتائجها إذا انفك اتصالها بالفعل التي أتاها .

وحيث أن الأصل فى النصوص العقابية أن تصاغ فى حدود ضيقة

تعريفًا بالأفعال التي جرمها المشرع ، وتحديدًا لماهيتها ، لضمان ألا يكون التجهيل بها موطنًا لإخلال بحقوق كفلها الدستور للمواطنين كذلك التي تتعلق بحرية عرض الآراء وضمان تقدمها من مصادرها المختلفة ، وكذلك بالحق في تكامل الشخصية وأن يؤمن كل فرد ضد القبض أو الاعتقال غير المشروع ولئن جاز القول بأن تقدير العقوبة وتقرير أحوال فرضها مما يندرج تحت السلطة التقديرية للمشرع في مجال تنظيم الحقوق إلا أن هذه السلطة حددها قواعد الدستور .

وحيث إن من المقرر كذلك أن الأصل في الجريمة ، أن عقوبتها لا يتحمل بها إلا من أدين كمسئول عنها ، وهي عقوبة يجب أن تتوازن وطأتها مع طبيعة الجريمة وموضوعها بما مؤداه أن الشخص لا يزر غير سوء عمله ، وأن جريمة الجريمة لا يؤاخذ بها إلا جناتها ، ولا ينال عقابها إلا من قارفها ، وأن شخصية العقوبة وتناسبها مع الجريمة محلها مرتبطان بمن يعد قانونًا مسئولًا عن ارتكابها .

ومن ثم تفترض شخصية العقوبة - التي كفلها بنص المادة ٦٦ شخصية المسؤولية الجنائية ، وبما يؤكد تلازمه ذلك إن الشخص لا يكون مسئولًا عن الجريمة ولا تفرض عليه عقوبتها إلا باعتباره فاعلًا لها أو شريكًا فيها ولئن كان ما تقدم يعبر عن العدالة الجنائية في مفهومها الخ ، ويعكس بعض صورها الأكثر تقدمًا إلا أن ذلك ليس غريبًا عن العقيدة الإسلامية ، بل أكدتها قيمها العليا ، إذ يقول تعالى - في محكم آياته : " قل لا تسألون عما أجرمنا ولا نسال عما تفعلون " ، فليس للإنسان إلا ما سعل ، وما الجزاء الأوفى إلا صنو عمله ، وكان وليد إرادته الحرة متصلًا بمقاصدها .

وحيث إن تجريم أفعال تتصل بالمهام التي تقوم الصحافة عليها وفقًا للدستور - ولو بطريق غير مباشر - إنما يثير من وجهة نظر مبدئية الشبهة حول دستوريته ، ويستتبع ولاية هذه المحكمة في مباشرتها لرقابتها القضائية التي تفصل على هداها فيما إذا كان الفعل المؤثم قانونًا في نطاق جرائم النشر ، ينال من الدائرة التي تنتفس حرية التعبير إلا من خلالها ، فلا يكون إلا حددا لها متضمنًا عدوانًا عليها أم يعتبر مجرد تنظيم لتداول هذه الآراء بما يحول دون أضرارها بمصلحة حيوية لها اعتبارها .

فقد كفل الدستور للصحافة حريتها ، ولم يجز إنذارها أو وقفها أو إلغائها بالطريق الإداري ، بما يحول كأصل عام دون التدخل في شئونها أو احاقها بقيود ترد رسالتها على أعقابها أو اضعافها من خلال تقليص دورها

فى بناء الحوار وتطويره ، متوخيا دوما أن يكرس بها قيما جوهرية ، يتصدرها أن يكون الحوار بديلا عن القهر والتسلط ، ونافذة لإطلاع المواطنين على الحقائق التى لا يجوز حجبها عنهم ، ومدخلا لتعميق معلوماتهم فلا يجوز طمسها أو تلوينها ، بل يكون تقييمها عملا موضوعيا محددا لكل سلطة مضمونها لاحق وفقا للدستور ، فلا تكون ممارستها إلا توكيدا لصفاتها التمثيلية ، وطريقا الى حرية أبعد تتعدد مظاهرها وتنوع توجيهاتها - بل إن الصحافة تكفل للمواطن دورا فاعلا ، وعلى الأخص من خلال الفرص التى تتيحها معبرا بوساطتها عن تلك الآراء التى يؤمن بها ويتحقق بها تكامل شخصيته ، فلا يكون سلبيا منكفئا وراء جدران مغلقة ، أو مطاردا بالفزع من بأس السلطة وعداوتيتها ، بل واثقا من قدرته على مواجهتها فلا تكون علاقتها به إنحرافا بل اعتدالا ، وإلا ارتد بطئها عليها ، وكان مؤذنا بأفولها .

وحيث إن الدستور - وتوكيدا لحرية الصحافة التى كفل ممارستها بكل الوسائل - أطلق قدراتها فى مجال التعبير ، ليظل عطاءها ... روافده دون وانقطاع ، فلا تكون القيود الجائزة عليها إلا عدوانا على رسالتها يرشح لانفراطها ، ولئن كان الدستور قد أجاز فرض رقابة محدودة عليها ، فذلك فى الأحوال الاستثنائية ولمواجهة تلك المخاطر الداهية التى حددتها المادة ٤٨ من الدستور ضمانا لأن تكون الرقابة عليها محددة تحديدا زمنيا وغائبا فلا تتقلت كوابحها .

وحيث أن حق الفرد فى الحرية ينبغى أن يوازن بحق الجماعة فى الدفاع عن مصالحها الحيوية انطلاقا من إيمان الأمم المتحدة بأن النظم العقابية جميعها تنقيد باغراضها النهائية التى تكفل لكل متهم حدا أدنى من الحقوق التى لا يجوز النزول عنها أو الإخلال بها ، فلا يكون الفصل فى الاتهام الجنائى إلا إنصافا ، وبما يحول دون إساءة استخدام العقوبة تشويها لأهدافها ويندرج تحت هذه الحقوق افتراض البراءة باعتباره أصلا ثابتا يتعلق بالتهمة الجنائية من ناحية اثباتها ، وليس بنوع أو قدر العقوبة المقررة لها ، لأن مؤداه ألا تعتبر واقعة تقوم بها الجريمة ثابتة بغير دليل فلا يفترضها المشرع .

وحيث أن افتراض براءة المتهم وصون الحرية الشخصية من كل عدوان عليها أصلان كفلهما الدستور بالمادتين ٤١ ، ٦٧ فلا يجوز أن تأتى السلطة التشريعية عمل يخل بهما ، وعلى الأخص بانتحالها الاختصاص المحول للسلطة القضائية فى مجال التحقق من قيام الجريمة بأركانها التى

حددها المشرع بما في ذلك القصد الجنائي اذا كان متطلبا فيها ، إلا أن النص المطعون فيه يفترض أن الإذن بالنشر الصادر عن رئيس تحرير الجريدة يفيد علمه بيقينا بالمادة التي تضمنها المقال بكل تفاصيلها وأن محتواها يكون جريمة معاقبا عليها قصد رئيس التحرير الى ارتكابها وتحقيق نيتها مقيما بذلك قرينة قانونية يحل فيها هذا الإذن محل القصد الجنائي ، وهو ركن في الجريمة العمدية لا تقوم بغير وحيث إنه لا ينال مما تقدم قالت أن البند (١) من الفقرة الثانية من النص المطعون فيه ، قد أعفى رئيس التحرير من المسؤولية الجنائية التي أنشأتها في حقه فقرتها الأولى إذا أثبت أن النشر تم بدون علمه ، وذلك لأمرين: أولهما : أن مجرد تمام النشر دون علمه ليس كافيا وفقا لهذا البند لإعفائه من مسؤوليته الجنائية ، بل يتعين عليه فوق هذا - إذا أراد التخلص منها - أن يقدم لجهة التحقيق كل الأوراق والمعلومات التي تعينها على معرفة المسئول عما نشر بما مؤداه قيام مسؤوليته الجنائية ولو لم يباشر دورا في إبدائها . وثانيهما : أن النص المطعون فيه جعل رئيس التحرير مواجها بواقعة أثبتتها القرينة القانونية في حقه دون دليل يظاهاها ومكلف بنفيها خلاف لافتراض البراءة وهو افتراض جرى قضاء هذه المحكمة على اقترافه بوسائل إجرائية إلزامية تعتبر من زاوية دستور وثيقة الصلة بالحق في الدفاع ومن بينها أن المتهم لا يكون مكلفا بدفع لاثبات جنائنه إلا بعد أن تقدم النيابة العامة بنفسها ما تراه من وجهة نظرها اثباتا للجريمة التي نسبته اليه ، لينشر بعدئذ للمتهم الحق في نفسها ودحضها بالوسائل التي يملكها قانونا.

وحيث إنه فضلا عما تقدم ، فإن رئيس التحرير يظل وفقا للبند (٢) من الفقرة الثانية من النص المطعون فيه مسئولا كذلك عن الجرائم التي تضمنها المقال ، ولو أثبت أنه لو لم يقم بالنشر لفقد وظيفته في الجريدة التي يعمل بها ، أو تعرض لضرر جسيم آخر ، إذ عليه فوق هذا أن يرشد أثناء التحقيق عن مرتكب الجريمة ، وأن يقدم كل ما لديه من الأوراق والمعلومات لإثبات مسؤوليته ، وهو ما يعنى أنه زيا كانت الأعداء التي يقدمها رئيس تحرير الجريدة مثبتا بها اضطرابه الى النشر ، فإن مسؤوليته الجنائية لا تنقضي إلا إذا أرشد عن أشخاص قد لا يعرفهم هم المسئولون عن المقال أو غيره من صور التمثيل ، وهو ما يناقض شخصية المسؤولية الجنائية التي تفترض ألا يكون الشخص مسئولا عن الجريمة ، ولا أن تفرض على عقوبته باعتباره فاعلا لها أو شريكا فيها .

وحيث أن ما تقدم مؤداه - وعلى ضوء الاستثناءين المقررين

بالبندين (١ ، ٢) من الفقرة الثانية من النص المطعون فيه - أنه سواء أكان النشر في الجريدة قد حصل دون تدخل من رئيس تحريرها ، أم كان قد أذن بالنشر اضطراراً حتى لا يفقد عمله فيها أو توقياً لضرر جسيم آخر ، فإن رئيس التحرير يظل في الحالتين مسئولاً جنائياً بمقتضى النص المطعون فيه الذى أنشأ فى حقه قرينة قانونية افتراض بموجبها علمه بكل ما احتواه المقال المتضمن سباً أو قذفاً فى حق الآخرين ، وهى بعد قرينة يظل حكمها قائماً ، ولو كان رئيس التحرير متغيباً عند النشر ، أو كان قد عهد إلى أحد محرريها بجانب من مسئوليته ، أو كانت السلطة التى يباشرها عملاً فى الجريدة تؤكد أن توليه لشئونها ليس إلا إشرافاً نظرياً لا فعلياً .

وحيث إن هيئة قضايا الدولة نحت فى دفاعها إلى أن النص المطعون فيه لا يقرر مسئولية عن عمل الغير ، بل يثير المسئولية الشخصية لرئيس التحرير باعتباره مشرفاً على النشر مرفياً مجراه عملاً بنص المادة ٥٤ من قانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٩٦ بشأن تنظيم الصحافة وأن الوقائع التى تضمنها المقال والمعتبرة سباً أو قذفاً فى حق الآخرين ، ما كان لها أن تتصل بالغير إلا إذا أذن رئيس التحرير بنشرها لتكتمل بالنشر الجريمة التى نسبها النص المطعون فيه إلى رئيس التحرير باعتبار أن ركنها المادى هو الامتناع عن مراقبة المقال ، وأن ركنها المعنوى قد يكون فعلاً عمدياً أو غير عمدي .

وحيث إن ما ذهبت إليه هيئة قضايا الدولة على هذا النحو مردود أولاً بأن الجريمة العمدية تقتضى لتوافر القصد الجنائى بشأنها - وهو أحد أركانها - علماً من الجانى بعناصر الجريمة التى ارتكبها فلا يقدم عليها إلا بعد تقديره لمخاطره وعلى ضوء الشروط التى أحاطها المشرع بها ، فلا تكون نتيجة غير التى قصد إلى إحداثها شأن الجريمة العمدية فى ذلك شأن الجريمة التى نسبها النص المطعون فيه لرئيس تحرير الجريدة باعتباره فاعلاً أصلياً لها ، ولا يتصور بالتالى أن تتمحض هذه الجريمة عن إهمال يقوم مقام العقد فلا يكون ركن الخطأ فيها إلا انحرافاً عما يعد وفقاً للقانون الجنائى سلوكاً معقولاً للشخص المعتاد بل هى جريمة عمدية ابتداء وانتهاء لا تتوافر أركانها ما لم يكن رئيس التحرير حين أذن بنشر المقال المتضمن قذفاً وسباً كان مدركا أبعاده وإعيا بأثاره قاصداً إلى نتيجته .

مردود ثانياً : بأن اعتبار رئيس تحرير الجريدة فاعلاً أصلياً لجريمة عمدية ، ومسئولاً عن ارتكابها لا يستقيم مع افتراض القصد الجنائى بشأنها وإلا كان ذلك تشويهاً لخصائصها .

ومردود ثالثاً : بأن ما تتواخاه كل الجرائد هو أن يكون اهتمام قرائها

بموضوعاتها حيا من خلال تنوعها وعسها وتعدد أبعادها وامتدادها على كامل صفحاتها مع كثرتها ، وتطرقها لكل جديد في العلوم والفنون على نبالها ، فلا تكون قوة الصحافة إلا تعبيراً عن منزلتها في إدارة الحوار العام وتطويرة لا تنقيد رسالتها في ذلك بالحدود الإقليمية ، ولا تحول دون اتصالها بالآخرين قوة أيا كان بأسها ، بل توفر صناعته - سواء من خلال وسائل طبعتها أو توزيعها - تطورا تكنولوجيا غير مسبوق يعزز دورها ويقارنها تسابق محموم يتوخى أن تقدم الجريدة في كل إصداراتها الأفضل والأكثر إثارة لقرائها ، وأن تتيح لجمهورها قاعدة أعرض لمعلوماتهم ومجالاً حيويًا يعبرون فيه عن ذواتهم ، وأن يكون أثرها في وجدانهم وصلتهم بمجتمعهم بعيدا ، بل أن الصحافة بأدائها وأخبارها وتحليلاتها ، وما تقود رأيا عاما ناضجا ، وفعلا يبلوره اسهامها في تكوينه وتوجيهه ، ولا يتصور في جريدة تتعدد صفحاتها ، وتتزاحم مقالاتها ، وتتعد مقاصدها أن يكون رئيس التحرير محيطا بها جميعا نافذا الى محتوياتها محصا بعين ثاقبة كل جزئياتها ، ولا أن يزن كل عبارة تضمنتها بافتراض سوء نية من كتبها ولا أن يقيسها وفق ضوابط قانونية قد يدق بشأنها فلا تتخذ تطبيقاتها .

ومردود رابعا : بأن المسؤولية التقصيرية وفقا لقواعد القانون المدني - وقوامها كل عمل غير مشروع الحق ضررا الغير - هي التي يجوز افتراض الاضرار في بعض صورها ، ولا كذلك المسؤولية الجنائية التي لا يجوز أن تكون الدليل عليها منتحلا ولا ثبوتها مفترضا .

ومردود خامسا : بأن رئيس التحرير وقد أذن بالنشر ، لا يكون قد أتى عملا مكونا لجريمة يكون به فاعلا مع غيره ، ذلك أن الشخص لا يعتبر فاعلا للجريمة إلا من خلال أعمالها يتصل بها وتعتبر تنفيذا لها ، ولئن جاز القول بأن العلانية في الجريمة التي تضمنها النص المطعون فيه ، لا تتم إلا من خلال الأمر بنشر المقال المتضمن قذفا وسبا في حق الآخرين ، إلا أن مسؤولية رئيس التحرير جنائيا عن تحقق هذه النتيجة ، شرطها اتجاه إرادته لإحداثها ، ومدخلها علما يقينيا بأبعاد هذا المقال ولا كذلك النص المطعون فيه ، إذ افتراض مسؤوليته جنائيا بناء على صفته كرئيس تحرير يتولى شئون الجريدة باعتباره مشرفا عليها ، فلا يكون مناطها إلا الأعمال في إدارتها حال أن الإهمال والعمد نقيضان لا يتلاقيان ، بل أن رئيس تحرير الجريدة ، يزل دون غيره مسئولا عما ينشر فيها ، ولو تعددت أقسامها ، وكان لكل منها محرر مسئول مباشر عليه سلطة فعلية .

وحيث أنه متى كان ما تقدم ، فإن النص المطعون فيه يكون مخالفا

لأحكام المواد ٦٦ ، ٦٧ ، ٨٦ ، ١٦٥ من الدستور .

وحيث إن صور الإعفاء من المسؤولية الجنائية لرئيس التحرير -
التي قررها الفقرة الثانية من المادة ١٩٥ من قانون العقوبات - لا يتصور
تطبيقها إلا إذا كانت هذه المسؤولية صحيحة ابتداء وفقا لأحكام الدستور ، فإن
إبطال فقرتها الأولى وزوالها يستتبع سقوط فقرتها الثانية ، فلا تقوم لها
قائمة.

فلهذه الأسباب

حكمت المحكمة

أولا : بعدم دستورية ما نصت عليه الفقرة الأولى من المادة ١٩٥ من قانون
العقوبات ، من معاقبة رئيس تحرير الجريدة - أو المحرر المسؤول عن
قسمها الذي حصل فيه النشر إذا لم يكن ثمة رئيس تحرير - بصفته فاعلا
أصليا للجرائم التي ترتكب بواسطة صحيفته .

ثانيا : بسقوط فقرتها الثانية

القسم الثانى

التعويض المدنى عن جرائم
السب والقذف والبلاغ الكاذب

التعويض المدني عن البلاغ الكاذب

ينبغي التفريق بين أمرين أولهما أن تكون الدعوى الجنائية قد أقيمت ضد المبلغ من النيابة العامة بتهمة البلاغ الكاذب أو من المبلغ ضده بالطريق المباشر فإن الحكم الجنائي الذي يصدر بالإدانة تكون له حجية أمام المحكمة المدنية لأن المحكمة أسست قضاءها على كذب البلاغ وهي مسألة أولية كانت ضرورية ولازمة للقضاء بالبراءة وتلتزم به ويكون قد أثبتت وقوع خطأ من المبلغ وضرر أصاب المبلغ ضده ورابطة السببية بينهما ولا يتبقى أمامها إلا أن تقدر التعويض الذي تراه مناسباً لجبر الضرر ، أما إذا صدر الحكم ببراءة المتهم المبلغ فقد يكون الحكم الجنائي حجة على المحكمة المدنية إلا أنه إذا صدر الحكم الجنائي بالبراءة لعدم توفر القصد الجنائي فإن هذا لا يمنع من بحث المحكمة المدنية للخطأ المدني الذي يتمثل في التسرع في الاتهام أو في الرعونة وعدم التبصر من المبلغ .

الحالة الثانية ألا تكون الدعوى الجنائية قد أقيمت ضد المبلغ وإقام المبلغ ضده دعوى التعويض أمام المحكمة المدنية فإنه يتعين عليها في هذه الحالة أن تبحث أركان دعوى المسؤولية من خطأ وضرر ورابطة السببية بينهما ويتمثل الخطأ في أحد أمرين الأول : أن يكون التبليغ قد صدر بغية الكيد والنكاية بالمبلغ ضده ، والثاني : أن يثبت صدور التبليغ عن تسرع ورعونة وعدم احتياط أما إذا تبين للمحكمة أن المبلغ كان يعتقد بصحة الأمر الذي أبلغ عنه وقامت لديه شبهات تبرر التبليغ فلا يقوم ركن الخطأ في هذه الحالة ويكون رفض الدعوى أمراً محتوماً .

ومن البديهي أنه يجوز لمن أبلغ ضده وهو المضرور أن يدعى مدنياً بطلب التعويض أمام المحكمة الجنائية وذلك بالقيود والشروط التي بسطناها في الادعاء المدني أمام القضاء الجنائي .

والقرار الصادر من النيابة العامة في جريمة البلاغ الكاذب بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى الجنائية أو بحفظ التحقيق لا يقيد لمحكمة المدنية إذا رفعت أمامها دعوى التعويض وأن كان القرار الأول فقط يقيد النيابة العامة والقضاء الجنائي إذا أصبح نهائياً .

وقد قضت محكمة النقض بأن : المادة (٢٥) من قانون الإجراءات الجنائية قد جرى نصها على أن " لكل من علم بوقوع جريمة ، يجوز للنيابة رفع الدعوى عنها بغير شكوى أو طلب أن يبلغ النيابة العامة أو أحد

مأمورى الضبط القضائى عنها " ، مما مفاده أن إبلاغ النيابة العامة أو أحد مأمورى الضبط القضائى بما يقع من تلك الجرائم يعتبر حقا مقررًا لكل شخص ولا يسوغ لمن يباشر هذا الحق الانحراف به عما وضع له ، واستعماله ابتغاء مضارة الغير وإلا حقت المساءلة بالتعويض . لما كان ذلك ، وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه على أنه " بعد شكوى زوج المستأنف عليها الثانية - الطاعنة الثانية - الثابتة بالتحقيقات ٧٨٤ لسنة ١٩٧٤ جنح أمن الدولة مصر الجديدة وحفظها ، عاود المستأنف عليه الأول - الطاعن الأول - الإبلاغ لنيابة شرق القاهرة فى ١٠/٧/١٩٧٦ .. بل تقدم بعد رفع دعوى التعويض ببلاغ فى الشكوى رقم ٤٧٣ لسنة ١٩٧٨ إدارى مصر الجديدة .. بل نشر بالعدد ٧٩٨٤ فى ٥/١١/١٩٧٥ بالجهازية تحقيقا صحفيا عن بلاغ المستأنف عليه الأول للمدعى الاشتراكى ، ونشر بالعدد ٨٣٠٥ من ذات الجريدة الصادر فى ٩/٢٣/١٩٧٦ وبالصفحة الأولى صورة فوتوغرافية للمستأنف عليها وكتب تحتها اسم وعبرة دفعت ٦٠٠ جنيهه خلو رجل ضمن ما قيل أنه بلاغات للمدعى الاشتراكى عن الخلوات واستكمل فى ص ٣ من العدد بأقوال نسبت لشقيقتها المستأنف عليه الأول من أن شقيقته وزوجها دفعا خلو رجل لمالكة العقار وقدره ٦٠٠ جنيه ، فكل هذه البلاغات والنشر بعد حفظ التحقيق فى بلاغ زوج المستأنف عليها الثانية فى ٢٣/١١/١٩٧٤ ، بل أن بتحقيقاتها تناقض الشهود فيها بصدد من حضر دفع الخلو ومن دفعه ، ولا شك أن أفعالهما هذه المتمثلة فى البلاغات والنشر بالجريدة أساءت الى سمعة المستأنفة - المطعون عليها - وأظهرتها بمظهر المستغلة التى تخالف القانون بتقاضى خلو رجل بما أضرب بها ضررا أدبيا ، كما أنه كبدها جهد ومصاريف التقاضى والاستجابات بما يلزمان معه بجيره ، وكان مؤدى ذلك ، أن الحكم المطعون فيه اعتبر أن تقديم البلاغ من زوج الطاعنة الثانية ثم تكراره من الطاعن الأول ، بمثابة انحراف فى استعمال الحق مقترنا بسوء القصد ، وإذ كانت المطالبة بالتعويض بأنه خطأ ونفى هذا الوصف عنه هو من المسائل التى يخضع قضاء محكمة الموضوع فيها لرقابة محكمة النقض ، وكان مقتضى المادة الرابعة من القانون المدنى ، أن من استعمل حقه استعمالا مشروعا لا يكون مسئولا عما ينشأ عن ذلك من ضرر ، وكان هذا الذى أورده الحكم المطعون فيه لا يصلح سندًا لتوافر الخطأ الموجب للمسئولية ، ولا يكفى لإثبات انحراف الطاعنين عن حق الشكوى الذى يعتبر من الحقوق المباحة للأفراد ، ولا يترتب على استعماله أدنى مسئولية قبل المبلغ طالما لم يثبت كذب الواقعة المبلغ عنها ، وأن التبليغ قد صدر عن سوء قصد ، هذا

الى أن الحكم المطعون فيه خلص الى اعتبار الطاعنين مسئولين عن التعويض استنادا الى مجرد نشر الوقائع أففة الذكر في جريدة الجمهورية دون أن يعرض الحكم الى نسبة هذا الفعل إليهما أو تداخلهما فيه . لما كان ما تقدم ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وشابه الفساد في الاستدلال والقصور في التسبيب مما يوجب نقضه . (نقض ٢/١٧/١٩٨١ سنة ٣٢ الجزء الأول ص ٥٣٤)

♦ العيب الذي له أثر على تقدير المحكمة في المسألة عن التعويض ،

فقد قضت محكمة النقض بأن : يكفى لعدم مسائلة من ابلغ كذبا عن التعويض عن الواقعة التي ابلغ بها أن تقوم لديه شبهات تبرر اتهام وتؤدي الى اعتقاده بصحة ما نسب له . لما كان ذلك ، وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه نقلا عن الحكم الابتدائي الذي أيده وأحال الى أسبابه أن هذا الحكم الأخير أقام قضاءه بمسائلة الطاعن مدنيا عن التعويض على قوله " أنه قد ثبت من مستندات المستأنف - المطعون عليه - أن المستأنف ضده الثاني - الطاعن الثاني - قد تقدم ببلاغ الى نيابة العطارين بتاريخ ١٢/٥/١٩٧٥ قرر فيه أن المستأنف مزور لعقد بيع وأن التزوير قد ثبت في حقه وهذا على خلاف الحقيقة .. ومما يؤيد سوء نيته قيامه بتكليف خبير من قسم أبحاث التزييف والتزوير لإجراء مضاهاة توقيع المالكة دون اتباع الإجراءات القانونية في هذا الشأن ومن بلاغه المقدم الى نيابة العطارين على ما انتهى إليه الخبير المذكور قبل أن تثبت الجهة القضائية المختصة فيما إذا كان هناك تزوير حقيقة من عدمه ثم قذف بعبارات صريحة في بلاغه في حق المستأنف بارتكابه جريمة التزوير - باصطناع عقد بيع ابتدائي مؤرخ ١٢/٥/١٩٥٦ منسوب فيه صدور توقيع من المالكة الغائبة ببيع الفيلا في غفلة من بيت المال والحصول على حكم بصحة ونفاذ عقد البيع وقيامه بالتسجيل - وأنه قد نتج من هذا البلاغ والقذف في حق المستأنف ضرر أدبي له يتمثل فيما اصابه في سمعته وشرفه بين زملائه الحامين والقضاة واعضاء النيابة وموظفي النيابة العامة الذين تداولوا البلاغ الأمر الذي يعود على المستأنف بأبلغ الضرر ، وكان الطاعنان قد استأنفا هذا الحكم وقام استئنافهما - وعلى ما يبين من مدونات الحكم المطعون فيه - على أنه قد ثبت من المستندات المقدمة فيهما أنه قامت لدى الطاعن الثاني شبهات تبرر اتهام المستأنف عليه بالتزوير ، إذ أن هذا الأخير أبلغ المستأنف ضده الثاني في ١٠/٥/١٩٧٠ بأن العقار المذكور ليس به مالك وأن جمعية الشهيد ترغب في شرائه وفي ٢٧/٥/١٩٧٢ أبلغت الإدارة

العامّة بيت المال المستأنف ضده بالإفراج عن العقار وتسليمه له بصفته وكيلا عن ثم أبلغه في ١٩٧٣/١٢/٢١ باعتباره قرار الإفراج كان لم يكن بعد أن ثبت تزوير العقد المؤرخ ١٩٥٦/٥/١٢ وفي خلال سنة ١٩٧٠ السّئى أبلغ فيها المستأنف ضده بأن هذا العقار لا مالك ظاهر له أقام دعوى بصحة ونفاذ هذا العقد المنسوب صدوره من المالكّة الى برقم ٣٣٩٧ سنة ١٩٧٠ مدنى اسكندرية الابتدائية وقد قرر المستأنف ضده بتحقيقات النيابة بأنه كان وكيلا عنه قبل رفع الدعوى المذكورة بعدة سنوات ثم أقام المستأنف ضده الدعوى رقم ٣٦١ سنة ١٩٧١ مدنى الاسكندرية الابتدائية طالبا الحكم بصحة ونفاذ عقد البيع الابتدائى المؤرخ فى ١٩٦٧/٧/١ المتضمن بيع موكله المذكور ذات العقار وهذا يتعارض مع ما أبلغ به فى ١٩٧٠/٥/١٠ بأن العقار المذكور ليس له مالك ظاهر " ، ولما كان الحكم المطعون فيه بعد أن أيد الحكم الابتدائى أخذاً بأسبابه أضاف إليها قوله " أنه لم يثبت من المستندات المقدمة من المستأنفين فى الاستئناف رقم ٣٠٦ سنة ٣٢٢ق (الطاعنان) أن المستأنف ضده - المطعون عليه - هو الذى أقام دعوى صحة ونفاذ العقد المؤرخ ١٩٥٦/٥/١٢ نيابة عن المشتري الصادر له هذا العقد والذى قيدت النيابة العامة ضده بتزوير هذا العقد واستعماله ، وكما انه لم يثبت من تحقيقات النيابة أن المستأنف ضده كان على علم بالتزوير المنسوب الى المشتري المذكور وأن واقعة شراء المستأنف ضده لهذا العقار من ذات المشتري لا تبرر اتهامه بتزوير العقد سالف الذكر ولا تؤدى الى اثارة الشبهات حوله خاصة وأنه قد أبلغ الطاعن الأول فى ١٩٧٠/١٠/١٠ بأنه علم بعد أن المبلغ إدارة بيت المال بالاسكندرية فى ١٩٧٠/٥/١٠ بأن العقار المذكور لا مالك له ظاهر بأن ... قد اشترت هذا العقار من مالكته بمقتضى عقد البيع المؤرخ ١٩٧١/٥/١٢ وأنه يزعم شراء هذا العقار منه على أن يكون تاريخ التعاقد ١٩٦٧/٧/١ كـرغبة البائع وطلب من الطاعن الأول ابلاغه بما اذا كان له اعتراض قانونى بشأن اتمام البيع من عدمه هذا فضلا عن أن المطعون عليه قرر بتحقيقات النيابة أنه عندما أبلغ بأن العقار المذكور لا مالك له ظاهر لم يكن يعلم بأن قد اشترى هذا العقار وأن محام آخر قد تولى أمر هذا العقد ، مما مفاده أن الحكم أسس قضاءه بمساعلة الطاعنة مدنيا عن التعويض عن الواقعة التى أبلغ بها الطاعن الثانى ضد المطعون عليه على عدم ثبوت علم المطعون بتزوير العقد الذى اشترى به البائع له العقار من مالكته الأصلية وعلى أنه لم يثبت من الأوراق أن المطعون عليه هو الذى رفع الدعوى بطلب صة ونفاذ العقد المذكور لصالح موكله الذى تصرف له فى العقار

بالبيع بعد ذلك ، دون أن يعن بتمحيص دفاع الطاعن المذكور - الذي أورد مضمونه بمدوناته على نحو ما سلف بيانه - والمؤسس على أنه قامت لديه شبهات تبرر بلاغه ضد المطعون عليه فإنه يكون قد حجب نفسه عن بحث مدى كفاية هذه الشبهات في تبرير صحة اعتقاد الطاعن الثاني بصحة ما نسبته للمطعون عليه والتي لو صحت لتغير بها وجه الرأي في الحكم في الدعوى ، لما كان ذلك ، وكان الثابت من الصورة الرسمية لتحقيقات النيابة العامة في القضية رقم ٣١٥ لسنة ١٩٧٦ جنح المنشية التي كانت مقدمة للمحكمة المطعون في حكمها أن المطعون عليه قرر لدى سؤاله فيها أنه هو الذي رفع الدعوى لصالح موكله بطلب الحكم بصحة ونفاذ عقد البيع المؤرخ ١٢/٥/١٩٥٦ المنسوب صدوره له عن العقار من ماله الاصلية في حين ذهب الحكم المطعون فيه الى انه لا يبين من المستندات المقدمة من الطاعنين ان المطعون عليه هو الذي اقام الدعوى المذكورة لصالح موكله الذي قيدت ضده النيابة العامة الواقعة بتزوير هذا العقد واستعماله - وكان لهذا العيب أثره على تقدير المحكمة في مساعلة الطاعنين عن التعويض فإن الحكم المطعون فيه يكون معيبا بالقصور في التسبيب ومخالفة الثابت بالأوراق بما يستوجب نقضه دون حاجة لبحث السبب الثاني من أسباب الطعن . (نقض ١١/٣/١٩٨٠ سنة ٣١ الجزء الأول ص ٧٧٥)

♦ حالة لا يتوافر فيها سوء النية ، فقد قضت محكمة النقض بأن :
النص في المادة ٢٥ من قانون الإجراءات الجنائية على أن " لكل من علم بوقوع جريمة ويجوز للنيابة رفع الدعوى عنها بغير شكوى أو طلب أن يبلغ النيابة العامة أو أحد مأموري الضبط القضائي عنها " ، والنص في المادة ٢٦ من القانون المشار إليه على أنه " يجب على كل من علم من الموظفين العموميين أو المكلفين بخدمة عامة أثناء تأدية عمله أو بسبب تأديته بوقوع جريمة من الجرائم التي يجوز للنيابة العام رفع الدعوى عنها بغير شكوى أو طلب أن يبلغ عنها فوراً للنيابة العامة أو أقرب مأمور من مأموري الضبط القضائي " ، يدلا على أن ابلاغ الجهات المختصة بما يقع من الجرائم - التي يجوز للنيابة العامة رفع الدعوى الجنائية فيها بغير شكوى أو طلب - يعتبر حقاً مقررًا لكل شخص وواجباً على كل من علم بها من الموظفين العموميين أو المكلفين بخدمة عامة أثناء وبسبب تأدية عملهم وذلك حماية للمجتمع من عبث الخارجين على القانون ، ومن ثم فإن استعمال هذا الحق أو أرجاء هذا الواجب لا تترتب عليه أدنى مسئولية قبل المبلغ إلا إذا ثبت

كذب الواقعة المبلغ عنها وأن التبليغ قد صدر عن سوء قصد وبغية الكيد والنيل والنكاية بمن أبلغ عنه أو ثبت صدور التبليغ عن تسرع ورعونة وعدم احتياط ، أما إذا تبين أن المبلغ كان يعتقد بصحة الأمر الذى أبلغ عنه أو قامت لديه شبهات تبرر التبليغ فإنه لا وجه لمساءلته عنه . لما كان ذلك ، وكان البين من مدونات الحكم المطعون ضده تحت اشرافه فيه قد أبلغ النيابة العامة فى ١٩٦٨/٤/٢١ بواقعة اكتشاف العجز فى عهدة المطعون ضده ، وأن هذا التبليغ لم يقه فور اكتشاف العجز فى نوفمبر سنة ١٩٦٧م بل جاء بعد أن تأكد له وجود العجز بعد مراجعة العهدة بمعرفة إدارة حسابات الشركة بأسوان ومراجعة إدارة الحسابات العامة للشركة بالقاهرة التى أقرت بدورها وجود العجز وبعد اجراء تحقيق مع المطعون ضده بمعرفة الشركة فى أسباب هذا العجز ، ومن ثم فلا تتريب على المبلغ إذا أبلغ النيابة العامة بواقعة اعتقد بصحتها وتوافرت له من الظروف والملابسات الدلائل الكافية والمؤدية الى اقناعه بصحة ما نسب الى المطعون ضده ، ولما كان تكييف الفعل بأنه خطأ موجب للمسئولية التقصيرية يعتبر من المسائل القانونية التى تخضع لرقابة محكمة النقض ، فإن الحكم المطعون فيه إذ خالف النظر المتقدم ذكره واعتبر واقعة ابلاغ مدير فرع الشركة الطاعنة بأسوان عن هذا العجز الذى اكتشف فى عهدة المطعون ضده مكونا لركن الخطأ لانطوائه على تسرع ورعونة فإنه يكون قد أخطأ فى القانون ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد ركن أيضا فى قضائه بمسألة الشركة الطاعنة على مخالفتها للأصول المتبعة والأسس الحسابية السليمة بإغفالها واسقاطها المدة من ١٩٦٧/٧/١ حتى ١٩٦٧/٧/٩ من عملية جرد عهدة المطعون ضده وكان الثابت بالأوراق أن المطعون ضده قد ركن فى دعواه الى تسرع الشركة الطاعنة فى الابلاغ ضده دون تحوط ولم ينع عليها بمخالفة الأسس الحسابية السليمة فى عملية جرد عهده ، فإن الحكم المطعون فيه إذ ركن فى قضائه الى تلك الواقعة يكون قد أخطأ فى القانون ذلك أنه - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ليس لمحكمة الموضوع اقامة المسئولية التقصيرية على خطأ لم يدعه المدعى متى كان أساسها خطأ يجب اثباته إذ أن عبء اثبات الخطأ يقع فى هذه الحالة على عاتق المدعى المضرور . لما كان ما تقدم فإنه وقد ثبت خطأ الحكم فى الواقعتين المكونتين لركن الخطأ الذى أقام عليه مساءلة الشركة الطاعنة تقصيريا فإن الحكم المطعون فيه يكون متعينا نقضه

وحيث أن الموضوع صالح للفصل فيه وكان الحكم الابتدائى قد أصاب صحيح القانون إذ قضى برفض دعوى المطعون ضده لانتفاء ركن

الخطأ فى جانب مدير فرع الشركة الطاعة بأسوان الذى قام بالإبلاغ عن واقعة العجز فى عهدة المطعون ضده الذى يعمل تحت إشرافه لاعتقاده بصحة هذه الواقعة وتوافر الدلائل والشبهات لديه على صحة تبليغه وأن رائجته فى التبليغ هو الحرص على أموال الشركة ، فإنه يتعين رفض الاستئناف موضوعاً وتأييد الحكم المستأنف . (نقض ١٩٧٩/٥/١ سنة ٣٠ العدد الثانى ص ٢٣٦)

التعويض عن انتهاك حرمة المنازل

تنص المادة (١٢٨) من قانون العقوبات على أنه " إذا دخل أحد الموظفين أو المستخدمين العموميين أو أى شخص مكلف بخدمة عمومية اعتماداً على وظيفته منزل شخص من أفراد الناس بغير رضائه فيما عدا الأحوال المبينة فى القانون أو بدون مراعاة القواعد المقررة فيه يعاقب بالحبس أو بغرامة لا تزيد على مائتى جنيه ."

♦ وقد قصد المشرع من تجريم هذا الفعل هو صيانة حرمة المنازل التى كفلها الدستور المصرى .

- وتتضمن أركان هذه الجريمة فى :

الأول : صفة الجانى

يشترط أن يكون الجانى موظفاً أو مستخدماً عاماً أو مكلفاً بخدمة عامة وأن يكون الموظف قبح أساء استعمال وظيفته ، فإذا دخل الموظف منزل شخص فى غير أداء وظيفته فلا يعامل إلا كفرد عادى .

والثانى : الدخول

يشترط أن يكون الموظف قد دخل المنزل ، ويلاحظ أن المشرع قد عاقب على الدخول فى المنزل ولم يعاقب على البقاء فيه ناسجاً فى ذلك على منوال المشرع الفرنسى ، ويترتب على ذلك أن الموظف إذا دخل المنزل دون معارضة صاحبه فلا عقاب عليه إذا بقى فيه رغم معارضته وينتقد الشراح الفرنسيون قانونهم فى هذه النقطة اعتماداً على أن البقاء فى المنزل شأنه تماماً كالدخول فيه .

الثالث : المنزل

وهو كل محل يستعمله الشخص كمسكن له بصفة دائمة أو مؤقتة وليس يلزم أن يكون مملوكا لمن يسكنه بل يكفي أن يكون له حق الإقامة فيه بأية صفة سواء أكانت دائمة أو مؤقتة .

وقد قضت محكمة النقض بأن : يقضى الأمر العالى الصادر فى ٢٥ مارس سنة ١٨٨٠ الخاص بالحجز الإدارى لتحصيل الضرائب بأنه لا يجوز توقيع هذا الحجز إلا بعد إعلان ورقة تتضمن التنبيه على الممول بالدفع وإنذاره بالحجز ، وعلى ذلك فالصراف الذى يدخل منزل ممول ليحجز منقولاته لتحصيل الضرائب من غير أن يسبق إعلان الممول يعاقب طبقا للمادة (١١٢) عقوبات قديم لأنه لم يراع القواعد المقررة فى القانون . (٢٢/١٩١٧/٤ المجموعة الرسمية س١٨ ق٧٦ ص١٣١) وبأنه " إذا دخل ضابط منزلا بغير إذن واستعمل القوة ثم ادعى أنه دخل بحسن نية لضبط متهم متلبس بجريمة ، واتضح أنه لا يوجد هناك جريمة فيعتبر أنه ارتكب الجريمة المنصوص عليها فى المادة (١٢٨) عقوبات . (نقض ١٩١٧/٤/٢٢ مشار إليه فى عماد المراجع للأستاذ عباس فضلى ص٢٢٥) وبأنه " للمنزل حرمة تمنع دخولها بغير رضا أصحابها أو بغير إذن من السلطة القضائية المختصة أو فى غير الأحوال المصرح بها قانونا ، والقانون يحرم دخولها فى غير هذه الأحوال ويعاقب فاعله ، فدخول رجال الضبطية منزل أحد الأفراد وتفتيشه بغير إذنه ورضائه الصريح أو بغير إذن السلطة القضائية ، محظور وما يسفر عنه باطل لاعتماده على أمر تمقته الآداب وهو فى حد ذاته جريمة منطبقة على المادة (١٢٨) عقوبات . (نقض ٣ ق ١٢/٢٧/١٩٣٢ ونقض ٥٦٩ لسنة ٤ ق جلسة ١٢/٣/١٩٣٤)

والرابع : الدخول رغم إرادة المبنى عليه

أى أن يكون المبنى عليه قد اعترض الموظف ولم يعبا الأخير باعتراضه ، ويكفى معارضة الساكن دون حصول مقاومة مادية من جانبه لاعتبار الدخول غير قانونى .

والخامس : عدم وجود مسوغ شرعى

فلا عقاب على دخول المنازل إلا إذا كان ذلك فيما عدا الأحوال المبينة فى القانون أو بدون مراعاة القواعد المقررة فيه .

وقد قضت محكمة النقض بأن : كل تفتيش يجريه رجل الضبطية القضائية بدون إذن من النيابة حيث يوجب القانون هذا الإذن يعتبر باطلا ولا يصح الاعتماد على شهادة من أجراه ولا على ما أثبتوه في محضرهم أثناء هذا التفتيش لأن ذلك مبناه الإخبار عن أمر جاء مخالفا للقانون ، بل هو في حد ذاته معاقب عليه قانونا بمقتضى المادة (١٢٨) عقوبات . (طعن ١٢١٠ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٣٤/٦/١١)

والسادس : القصد الجنائي

هذه الجريمة عمدية يلزم لتوافرها القصد الجنائي أى يجب أن يتوافر لدى المتهم العلم والإرادة .

وترتبطا على ما سبق يلتزم كل من ينتهك حرمة المنازل بالتعويض المدنى شريطا أن يثبت الخطأ والضرر الذى وقع عليه .

التعويض عن أخذ منقول قهرا

التعويض عن أخذ منقول قهرا

تنص المادة ١٣٢ من قانون العقوبات على أن " كل موظف عمومى أو مستخدم عمومى تعدى فى حالة نزوله عند أحد من الناس الكائنة مساكنهم بطريق مأموريته بأن أخذ منه قهرا بدون ثمن أة بثمن بخس مأكولا أو علفا يحكم بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة شهور أو بغرامة لا تتجاوز مائتى جنيه ، وبالعزل فى الحاليتين فضلا عن الحكم برد ثمن الأشياء المأخوذة لمستحقيها .

وقد أراد المشرع بهذا النص ألا يسيء الموظف أو المستخدم العمومى سلطته بأن يتعدى حدودها وذلك حفاظا على الناس وخوفا من قهر وإساءة استعمال السلطة لكى يكون هناك توازن فى المجتمع .

أركان هذه الجريمة :

- تتمثل أركان هذه الجريمة فى ركنين الأول مادى والثانى معنوى :

الركن الأول المادى :

الركن المادى يتكون من العناصر الآتية :

١- عنصر مفترض فى شخص فاعل الجريمة هو صفة الموظف أو

المستخدم العمومى .

٢- استيلاء الفاعل حالة نزوله عند أحد من الناس الكائنة مساكنهم فى طريق مأموريته على مأكول أو علف دون رفع أى مقابل له ولو فى صورة ثمن بخس وهذا سلوك ماذى بحت .

وواضح المراد بالمأكول والعلف ، فالأول يأكله الفاعل والثانى يأكله الحصان الذى يسير به الموظف أو المستخدم فى طريق مأموريته .
(رئيس بهنام)

والثانى معنوى :

يتمثل فى القصد الجنائى الذى يتكون من العلم والإرادة لهذه الجريمة.

وعلى ذلك يحق للمضرور الرجوع على المدعى عليه بتعويض مدنى مناسب ويراعى فى هذا التعويض مدى الضرر الذى وقع عليه وقيمة المنقول الذى أخذ منه قهرا عنه

التعويض عن شراء عقار أو منقول قهرا أو الاستيلاء عليه

دون حق أو الإكراه على بيعه

تنص المادة (١٣٠) من قانون العقوبات على أنه " كل موظف عمومى أو مستخدم عمومى وكل إنسان مكلف بخدمة عمومىة اشترى بناء على سطوة وظيفته ملكا عقارا أو منقولا قهرا عن مالكه أو استولى على ذلك بغير حق أو أكره المالك على بيع ما ذكر لشخص آخر يعاقب بحسب درجة ذنبه بالحبس مدة لا تزيد على سنتين وبالعزل فضلا عن رد الشئ المغتصب أو قيمته إن لم يوجد عينا .

• وتقوم هذه الجريمة على ركنين الأول ماذى والثانى معنوى والركن الماذى يتكون من العناصر الآتية :

(١) عنصر مفترض فى فاعل الجريمة هو صفة أو المستخدم العمومى أو المكلف بخدمة عمومىة.

(٢) سلوك ماذى بحت يختلط به سلوك ماذى ذو مضمون نفسى هو شراء عقار أو منقول قهرا عن صاحبه ، أو سلوك ماذى بحت يتمثل فى

الاستيلاء دون حق على عقار أو منقول ، أو سلوك مادي بحت ومادى ذو مضمون نفسى يتمثل فى الإكراه المادى للمالك على بيع العقار أو المنقول لشخص معين أو فى الإكراه المعنوى لهذا الأخير على ذلك البيع.

(٣) أن يصدر هذا السلوك على أية صورة من صورته الثلاثة من فاعل الجريمة اعتماداً على سطوة وظيفته.

والعنصر المفترض فى شخص الفاعل هو أن تكون متوافرة به صفة الموظف أو المستخدم العمومى أو المكلف بخدمة عمومية .

والعنصر الثانى فى الركن المادى أن يتخذ هذا الفاعل سلوكاً على صورة من صور ثلاثة حددها النموذج القانونى للجريمة فى نص التجريم .

الصورة الأولى : أن يقهر الفاعل صاحب العقار أو منقول على بيع هذا المال له . والقهر هنا قد يكون مادياً فى صورة الإمساك بيد المالك كى يوقع قهراً على عقد بيع للعقار معد سلفاً . وقد يكون معنوياً فى صورة تهديد المالك بضرر إجرامى جسيم كقتله أو قتل عزيز عليه إن لم يوقع ، فيحدث منه التوقيع بيده تأثراً بهذا التهديد . أما شراء المنقول قهراً ، فيكفى فيه أن يضع الفاعل يده على المنقول وينتزع به بالقوة من صاحبه نظير ثمن ما يتركه له ، فيتم بذلك شراؤه للمنقول .

والصورة الثانية : هى استيلاء الفاعل بدون حق على عقار أو منقول لغيره ، بأن يحتل العقار ويقيم عليه منشآت كمالك أو يأخذ المنقول ، دون أن يدفع على أى الحالتين مقابلاً للمالك .

والصورة الثالثة : أن يكره الفاعل مالك العقار أو المنقول على بيعه لشخص معين ، إما إكراهاً مادياً بطريق الإمساك بيد المالك والتوقيع بها قهراً على عقد معد سلفاً مذكور فيه بيع العقار إلى شخص معين ، وإما إكراهاً معنوياً يوقع فيه المالك بيده طليقة على العقد المعد هكذا ولكن تحت تأثير تهديده أو تهديد عزيز عليه بالقتل .

وإكراه مالك المنقول على بيعه إلى شخص آخر ، يكون بانتراع المنقول من حيازته دون رضاه منه وتسليمه إلى شخص آخر ، مع ترك الثمن المقابل للمنقول ولا يكفى أن تتحقق من جانب الفاعل الموظف أو المستخدم العمومى أو المكلف بخدمة عمومية صورة من هذه الصور الثلاث السالف بيانها ، وإنما يجب لاكتمال الركن المادى كما وصفه نموذج الجريمة فى القانون ، أن يسلك الفاعل على صورة من تلك الصور بناء على سطوة

جرائم السب والقذف _____ دار العدالة
وظيفته . فإذا لم يتوافر في الركن المادى هذا العنصر ، وكان الظاهر
للمجنى عليه أن الفاعل شخص عادى مجرد من الصفة العامة ، لا تتوافر
الجريمة التى نحن بصدددها .

• الركن المعنوى :

هو القصد الجنائى ، أو انصراف إرادة الفاعل إلى الشراء قهراً أو
إلى الاستيلاء دون حق أو إكراه المالك على البيع إلى شخص ما .

• التعويض فى حالة القبض على الناس وحبسهم بدون وجه حق :

تنص المادة ٢٨٠ من قانون العقوبات على أنه " كل من قبض على أى
شخص أو حبسه أو حجزه بدون أمر أحد الحكام المختصين بذلك وفى غير
الأحوال التى تصرح فيها القوانين واللوائح بالقبض على ذوى الشبهة يعاقب
بالحبس أو بغرامة لا تتجاوز مائتى جنيه .

• أركان هذه الجريمة :

ركن مادى وآخر معنوى

الركن الأول : المادى :- القبض بدون وجه حق :

واضح من نص المادة أن القانون قد تطلب توافر عنصرين فى هذا الركن:
(١) القبض . (٢) عدم المشروعية .

• القبض :

عبر نص المادة محل التعليق عن هذا العنصر بالقبض أو الحبس أو
الحجز ويراد بالقبض حرمان الشخص من حرية التجول دون تعليقه على
قضاء فترة زمنية معينة ، بخلاف الحبس أو الحجز إذ يقتضيان هذا الحرمان
لفترة من الزمن . وتشترك هذه الأفعال فى تحقيق معنى واحد هو حرمان
الشخص من حريته طال الأمر أو قصر . ويكفى نظر القانون وقوع إحدى
هذه الأفعال .

ولما كان كل حبس أو حجز يقتضى بحكم اللزوم حصول القبض .
فإن لفظ القبض يكفى وحده للتعبير عن قصد المشرع من هذا العنصر .
ويتعين فى القبض أن يودى إلى حرمان المجنى عليه تماماً من حريته فى

التجول ، فلا يعد قبضاً مجرد منعه من الذهاب إلى مكان معين .

ولا عبء بمكان القبض فيستوى إيداع المجنى عليه في سجن عام أو في مكان خاص أو باقتياده إلى الشرطة أو بمنعه من مغادرة مسكنه ، ولا يشترط في القبض أن يوضع الشخص في مكان ثابت ، بل يتحقق بحبسه في سيارة نقل أثناء سيرها ، أو نقله على غير إرادته من مكان إلى آخر ، ولا عبء أيضاً بوسيلة القبض ، إذ يستوى استعمال الإكراه أو دون ذلك من الوسائل أو بمجرد إصدار أمر شفوي إلى المقبوض عليه كل ما يشترط هو أن يكون القبض قد جاء على غير إرادة المجنى عليه .

وقد قضت محكمة النقض بأن : الاشتراك في الجريمة لا يتحقق إلا إذا كان الاتفاق والمساعدة قد تم من قبل وقوع الجريمة وأن يكون وقوعها ثمرة هذا الاشتراك يستوى في ذلك أن تكون الجريمة وقتية أو مستمرة ، فإذا كان الحكم قد دان المتهم بالاشتراك في القبض على المجنى عليه وحجزه ودلل على ذلك بطلب المتهم الفدية لإعادة المجنى عليه وقبضه الفدية بالفعل والتراخي في تبليغ احداث ، فإن ذلك لا يؤدي إلى قيام الاتفاق والمساعدة في مقارنة الجريمة . (الطعن ١٣٧٩ لسنة ٢٥ جلسة ١٩٥٦/٢/٢٧ س ٧ ص ٢٦٤) وبأنه " جرى قضاء محكمة النقض على أن نص المادة (١٢٩) من قانون العقوبات لم يعن إلا بوسائل العنف الذي لا يبلغ القبض على الناس وحبسهم فقد وردت هذه المادة ضمن جرائم الإكراه وسوء المعاملة من الموظفين لأفراد الناس في الباب السادس من الكتاب الثاني الخاص بالجنايات والجنح المضرة بالمصلحة العمومية ، أما المادتين (٢٨٠ ، ٢٨٢) من هذا القانون فقد وردتا ضمن جرائم القبض على الناس وحبسهم بدمن وجه حق في الباب الخامس من الكتاب الثالث الخاص بالجنايات والجنح التي تحصل لأحاد الناس ، وفي هذه المفارقة بين العناوين التي اندرجت تحتها هذه المواد ما ترسم به فكرة المشرع المصري من أنه عد الاعتداء على حرية الناس بالقبض أو الحبس أو الحجز من الجرائم التي تقع إطلاقاً من موظف أو غير موظف " (نقض ١٩٦٤/٢/٨ طعن ١٢٨٦ سنة ٣٤ ق السنة ١٥ ص ٨٠٥) وبأنه " القبض على شخص هو إمساكه من جسمه وتقييد حركته وحرمانه من حرية التجول دون أن يتعلق الأمر على قضاء فترة زمنية معينة (الطعن رقم ٢١٢ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٥٩/٤/٢٧ لسنة ١٠ ص ٤٨٢)

• **عدم المشروعية :**

رسم قانون الإجراءات الجنائية وغيره من القوانين المكمل له الأحوال التي يجوز فيها القبض قانوناً على الأشخاص وحدد الشروط الموضوعية والشكلية التي يتعين إفراج هذا العمل وفقاً لها .

وقد يتم القبض كوسيلة للتأديب أو التعليم وعندئذ توقف مشروعته على تجاوزه حدود استعمال حق التأديب أو التعليم . وبوجه عام فإن القبض يعتبر مشروعاً إذا تم استعمالاً لحق مقرر بمقتضى القانون ويعتبر قبضاً غير مشروع الامتناع عن الإفراج عن المقبوض عليه حين يتعين الإفراج عنه قانوناً .

وتقع هذه الجريمة بحرمان الشخص من حريته وتستمر طالما استمر هذا الحرمان .

وقد قضت محكمة النقض بأن : إثبات الحكم حسن نية المتهم بالحبس بدون وجه حق استناداً إلى أنه لم يصدر عن هوى في نفسه وإنما كان يعتقد مشروعيته وأن إجراءاته من اختصاصه بصفته قائماً بأعمال نقطة الشرطة والمسئول عن الأمن فيها وأنه اضطر إلى ذلك لمنع وقوع جرائم أخرى وتعليله اعتقال المتهم بضرورة ما فعله بأسباب معقولة وانتهائه إلى تبرئته من تهمة القبض يكون صحيحاً . (نقض ١٩٧٢/٥/١٥ مجموعة أحكام النقض لسنة ٢٣ ص ٧٢٤) وبأنه " متى كان الثابت من بيان واقعة الدعوى أن المتهم اعترف لرجلى البوليس الملكى بإحرازه المخدر وإخفائه فى مكان خاص من جسمه فاستصحباه باعتبارهما من رجال السلطة العامة إلى أقرب رجل من رجال الضبطية القضائية فإنه لا يصح القول بأنهما تعرضا لحريته بغير حق " (نقض ١٩٨٥/٣/١٧ طعن رقم ٢٢ سنة ٢٨ ق لسنة ٩ ص ٣٠٠) وبأنه " المادة (٢٨٠) من قانون العقوبات تنص على عقاب كل من قبض على أى شخص أو بسه أو حجزه بدون أمر أحد الحكام المختصين بذلك وفى غير الأحوال التى تصرح فيها القوانين واللوائح . أما المادة (٢٨٢) فتتص فى الفقرة الأولى على أنه إذا حصل القبض فى الحالة المبينة بالمادة (٢٨٠) من شخص تزينا بدون وجه حق بزي مستخدمى الحكومة أو اتصف بصفة كاذبة أو إبراز أمراً مزوراً مدعياً صدوره من طرف الحكومة فإنه يعاقب بالسجن ، كما تنص فى الفقرة الثانية على أنه يحكم فى جميع الأحوال بالأشغال الشاقة المؤقتة على من قبض على شخص بدون وجه حق وهدده بالقتل أو عذبه بالتعذيبات البدنية . ولما كان القبض

على شخص هو إمساكه من جسمه وتقييد حركته وحرمانه من حريته فترة من الزمن ، وكانت هذه الأفعال تشترك في عنصر واحد هو حرمان الشخص من حريته وقتاً طال أو قصر فإنه يتعين القول بأن الشارع يعتبر أن كل حد من حرية الشخص في التحرك - سواء عد ذلك قبضاً أو حبساً أو حجزاً - معاقب عليه في كلتا المادتين (٢٨٠ ، ٢٨٢) فتوقع عقوبة الجنحة في الحالة المبينة في المادة الأولى وعقوبة الجنابة في الأحوال المبينة في المادة الثانية بفقرتها والقول بغير ذلك يتجافى مع المنطق في حالة القبض مع أنع أخف من الحجز والحبس " (جلسة ١٩٤٤/٥/٨ طعن رقم ١٠٠٩ لسنة ١٤ ق الربع قرن ص ٩٣٠ ، الطعن ١٦٢٥٨ لسنة ٦٦ ق جلسة ١٩٩٨ لسنة ٤٩ ص ٨٣٣)

• القصد الجنائي :

تتطلب هذه الجريمة قصداً جنائياً عاماً ، هو اتجاه إرادة الجاني إلى حرمان المجنى عليه من حريته في التجول دون وجه حق مع علمه بذلك وإذا توافر القصد الجنائي ، وقعت الجريمة دون عبء بالباعث على ارتكابها . (انظر في كل ما سبق الدكتور أحمد فتحي سرور) .

• التعويض في حالتى الاعتداء على حرمة المحادثات الشخصية والمراسلات الخاصة ونشر وقائع خاصة :

تعد المحادثات الشخصية والاتصالات الهاتفية من عناصر الحق في الحياة الخاصة . ففي هذه الأحاديث ينق المتحدث بشخص المتحدث إليه ويطمئن إليه ، فيطلق لنفسه العنان ويهمس إليه بخفائيه دون حرج أو خوف من سماع الأغيار ، معتقداً أنه في مأمن من استراق السمع .

ولقد نظم المشرع حماية لثلاثة أنواع من الجرائم : جريمة الحصول على الحديث أو الصورة ، وجريمة إذاعة أو استعمال التسجيل أو المستند ، وجريمة التهديد بالإفشاء وذلك في المادتين ٣٠٩ مكرراً ، ٣٠٩ مكرراً (أ) عقوبات على النحو التالى :-

(أ) جريمة استراق السمع أو نقل أو تسجيل المحادثات الخاصة . المادة ٣٠٩ مكرراً الفقرة (أ) .

(ب) جريمة السقاط أو نقل صورة للمجنى عليه دون إذنه المادة ٣٠٩ مكرراً فقرة (ب)

(ج) جريمة استعمال التسجيل أو المستند أو التهديد بإفشاء محتوياته :
مادة ٣٠٩ مكرراً (أ) الفقرتان الأولى والثانية .

كذلك تعتبر الرسائل أياً كان نوعها ترجمة مادية لأفكار مادية لأفكار شخصية ، أو آراء خاصة لا يجوز لغير مصدرها ومن توجه إليه الإطلاع عليها ، وإلا كان في ذلك انتهاك لحرمة المراسلات وبالتالي انتهاك الحياة الخاصة ، مما يخول للمرسل والمرسل إليه الرجوع عليه بالتعويض .

كذلك يعد نشر وقائع شخصية عن شخص ما اعتداء على حقه في الحياة الخاصة يخول له الحق في اللجوء إلى القضاء المدني . ويلزم أن يكون إفشاء الحياة الخاصة عن طريق النشر على الجمهور ، سواء أتم هذا النشر عن طريق الإذاعة أو الصحافة أو بأى طريق آخر ولا ينظر إلى الطريقة التى تم بها الحصول على المعلومات . ويجب أن تكون الوقائع المنشورة خاصة ، فليس لأحد أن يشكو من نشر معلومات عنه يعرفها الجمهور وأن يكون النشر مثيراً لاعتراض الشخص العادى .

ويدخل في هذا المعنى أيضاً نشر وقائع تشوه الحقيقة في نظر الناس . (راجع ما سبق شرحه في القسم الأول وانظر التعويضات لشريف الطباخ والدناصورى والشواربى)

التعويض في حالة انتهاك حق الإنسان في صورته :

الصورة المعاقب على النقاطها أو نقلها بمقتضى المادة ٣٠٩ مكرراً من قانون العقوبات هي تثبيت أو رسم قسّمات شكل الإنسان بالضوء على دعائم مادية أياً كانت ، إذ لا يحمى القانون سوى الإنسان ، أما الأشياء أياً كانت أهميتها أو الضرر الناجم عن تصويرها ، فلا تدخل في نطاق الحماية المقررة بهذا النص .

ويشترط أن يستخدم ملتقط الصورة جهازاً من الأجهزة أياً كان نوعه ، وذلك تعبيراً عن ضرورة قيام الفعل بإحدى الوسائل الفنية ، فلا مسئولية في حالة رسم صورة للشخص مهما بلغت دقتها أو نحت تمثال له ، لأن هذه الوسائل مجرد أدوات ولا تعد من قبيل الأجهزة التى تطلب الشارع لمن يقع بها الفعل .

كما أن اختلاس النظر إلى شخص من نقل ثقب باب مسكنه أو مراقبته بمنظار مقرب ، أفعال لا تقوم بها الجريمة ، ولا يغير من ذلك أن يكون المجنى عليه وقت أن شوهد ، فى وضع يخجل من اطلاع الغير عليه .

ولا أهمية لنوع الجهاز الذى يستخدم فى التقاط أو نقل الصورة فيستوى أن يكون آلة للتصوير أو كاميرا أو جهاز تليفزيونى .. ولا أهمية لهيئة الممجنى عليه أو مظهره أو الوضع الذى كان عليه داخل المكان الخاص وقت التقاط أو نقل صورته فتقع الجريمة حتى ولو كان فى وضع لا يخلجه اطلاق الغير عليه . وطبعاً يعد رضاء المجنى عليه سبباً للإباحة بشرط أن يكون الرضاء معاصراً لفعل الالتقاط أو نقل الصورة ، ويلزم أن يصدر من صاحب الحق فى الصورة أو من يمثلها قانوناً ، سواء كان الرضاء صريحاً أو ضمناً . ويكون على الفاعل إثبات رضاء المجنى عليه وله أن يستعين فى ذلك بكافة طرق الإثبات . ويلزم أن يعلم الفاعل بأنه يستخدم جهازاً أو وسيلة فنية فى التقاط أو نقل صورة شخص موجود فى مكان خاص . فلا يرتكب الفعل المؤثم من يصور من الخارج منزلاً أثرياً قديماً يطل على الطريق العام فيلتقط دون علمه صورة مالكة داخله . كما لا يرتكب الفعل من تصطدم يده عفواً بمفتاح تشغيل جهاز التصوير فى مكان خاص فيلتقط صورة شخص موجود فيه . وعدم قيام الجريمة فى جميع هذه الحالات وغيرها لا يمنع من الرجوع على المسئول بالتعويض وفقاً لأحكام المسؤولية التقصيرية .

وعملًا بالقواعد المتقدمة إذا التقط شخص لأخر صورة ونشرها فى جريدة أو مجلة أو عرضها فى استديو التصوير الخاص به أو فى شريط فيديو وذلك بدون رضاء صاحب الصورة الرجوع على ملتقطها والمسئول عن الجريدة أو المجلة وصاحب استديو التصوير أو شريط الفيديو بالتعويض عما أصابه من ضرر طبقاً لقواعد المسؤولية التقصيرية ويقع عليه عبء إثبات الخطأ بقيام ملتقط الصورة بالتقاطها فى مكان خاص وأن أصابه من جراء ذلك مستوى فى هذا أن يكون مادياً أو أدبياً - وإن كان الضرر فى هذه الأحوال غالباً ما يكون أدبياً - وعلاقة السببية بين الخطأ والضرر .

وإذا أقامت النيابة الدعوى الجنائية ضد المسئول عن التقاط الصورة ونقلها طالبة من المحكمة الجزائية معاقبته بالمادة ٣٠٩ مكرر عقوبات فقرة (ب) فإنه يجوز لصاحب الصورة أن يدعى مدنياً أثناء نظر الدعوى ويطلب تعويضاً مؤقتاً أو تعويضاً جابراً لما حاق به من ضرر ، كذلك يجوز له أن يقيم الدعوى الجزائية بالطريق المباشر ضد ملتقط الصورة أو ناقلها ويطلب فيها بالتعويض فى الحالات التى يجوز له ذلك .

وإذا أقام المضرور دعوى مدنية بالتعويض قبل المسئول ثم أقامت النيابة الدعوى الجزائية قبله فإنه يتعين على المحكمة المدنية أن توقف الفصل فى الدعوى المطروحة عليها حتى يقضى فى الدعوى الجنائية بحكم بات .

وإذا نشرت إحدى الجرائد أو المجلات صورة عادية لشخص بمناسبة معينة يفهم منها تصريحاً أو تلميحاً ارتباطه بحدث يشي به ، كما إذا نشرت صورة لسيدة في مجال نشر خبر عن تاجر مخدرات بما يفيد أنها على علاقة غير مشروعة به ولم يكن لها دور في جريمة إحراز المخدرات فإنه يجوز لها أن ترجع على المسئول عن الجريدة بالتعويض عما أصابها من ضرر .

وإذا كانت المادة ٣٠٩ مكرراً (ب) من قانون العقوبات قد اشترطت لقيام الجريمة أن يكون ملتقط الصورة قد استخدم جهازاً من الأجهزة ، غير أنه إذا رسم رسماً صورة لشخص أثناء وجوده في مكان خاص دون أن يلاحظ ذلك ونشرها وأصيب صاحب الصورة بضرر من نتيجة ذلك فإنه يجوز له الرجوع على الرسام وناشر الرسم بالتعويض المدني لأن عدم توافر ركن الجريمة لا يؤثر على حق المضرور في التعويض الذي يستند إلى قواعد المسؤولية التقصيرية المنصوص عليها في المادة ١٦٣ من القانون المدني .

ويجوز لمن توجه له دعوى المسؤولية أن يدفعها بأن النقاط الصورة تم برضاء صاحبها سواء كان هذا الرضاء صريحاً أو ضمناً ويجوز له أن يثبت ذلك بجميع طرق الإثبات كافة ، كذلك يجوز له إثبات أن صاحب الصورة كان يجلس في محل عام كبار مثلاً يحتسى الخمر أن يتضرر من نشر صورته وأمامه زجاجة الخمر ما دام أنه كان يفعل ذلك علناً وعلى مرأى من كافة الرواد . (راجع ما سبق شرحه في المقتسم الأول والذناصورى والشواربى)

نشر المونتاج :

قدّمنا أن شكل الإنسان سمة مميزة لفرديته وبصمة خاصة لذاته ويمكن عن طريق تعديل ترتيب المشاهد المصورة أو توليفها تشويه شخصية الشخص المصور وإظهاره بمظهر يسئ إليه في نظر الجمهور .

ويطلق على هذه الأفعال عليه المونتاج . وهى تخرج عن دائرة التأثيم الجنائى لعدم وجود نص : غير أن القضاء المدني يكفل حماية الأشخاص ضد تشويه شخصياتهم عن طريق المونتاج بتطبيق قواعد المسؤولية المدنية عن الفعل الضار .

ومن أمثلة ذلك حكم محكمة السين الفرنسية بإدانة جريدة لنشرها فى ملحق لها بعنوان ((أكاذيب التصوير)) لصورة مركبة بطريقة فنية تمثل

إحدى السيدات جالسة وخلفها صحفى شهير ويده اليمنى موضوعة بطريقة تلامس كتفها بلا تكلف ، وقد أيدت محكمة الاستئناف ببافيس هذا الحكم تأسيساً على أن نشر الصورة بعد تركيبها بهذه الطريقة ينطوى على قصد الأضرار بالسيدة ، ويترك انطباعاً غير حقيقى عن شخصيتها وتصرفاتها . وقضى أيضاً باستحقاق المدعية تعويضاً لنشر صورتين لها تمثلها الأولى فى الظلام ، وتظهرها الثانية بصدر ضخم محيطه غير عادى .

ويطلق على عملية المونتاج هذه (التلاعب سئ النية) ، ولا يقع الفعل إذا رضى الشخص بالنشر نظراً لتعارض الرضا مع المساس بالشخصية التى استهدف المشرع حمايتها ، أو إذا كان المونتاج ظاهراً مكشوفاً للجمهور سواء لوضوحه فى ذاته أم للإشارة إليه صراحة .

مدى مسئولية الحد من الحق المتهم فى الاعتراض

على النقاط أو نشر صورته :

تتضمن بعض التشريعات لبعض الدول مصاً صريحاً يجيز للقائمين على التحرى وجمع الاستدلالات تصوير المتهم أو المشتبه فيه فى مرحلة الاستدلالات ولو كررها . ويجيز تصويره أيضاً فى المراحل المختلفة للخصومة الجنائية . ولا يتضمن التشريع المصرى هذا النص ، ومع ذلك لا يكون اتخاذ هذا الإجراء غير مشروع للسلطة القضائية أن تستعين بكافة الطرق الفنية للبحث والتحرى ما دامت مشروعية الإجراء . غير أنه من المحذور نشر صورة المتهمين فى حوادث جنائية . لأن فى ذلك مساساً بالحياة الخاصة ، وعلى ذلك فإن نشر صورة شخص باعتباره متهماً أو مشتبهاً فيه قبل صدور حكم نهائى بات يسئ إلى سمعته ، وقد يسبب لبعض مصالحه أضراراً بالغة قد لا يتيسر علاجها فيما بعد ، واستثناء من ذلك ، فإن للسلطات العامة نشر هذه الصورة متى اقتضت ذلك مصلحة مشروعة تتعلق بتحقيق العدالة أو حماية أمن المجتمع وسلامته ، أو لتسهيل القبض عليه أو تنبيه الناس إلى خطورته . أما فى مرحلة المحاكمة فلا يتضمن التشريع المصرى نصاً يحظر النقاط الصور الفوتوغرافية إبان المحاكمة ، والأمر فى ذلك متروك للقاضى باعتباره مما يدخل فى نطاق سلطته لينظم إدارة الجلسة والمحافظة على النظام . وفى غير أوقات انعقاد الجلسات ، فإن من يصور المتهم فى الأماكن لجريمة النقاط الصورة ويحكم عليه بتعويض أدبى .

أما بالنسبة للمتهمين الأحداث ، فقد حظى الاهتمام بحماية الأحداث والرغبة فى تأمين مستقبلهم فى دفع أكثر الدول إلى حظر نشر صور الأحداث الجانحين أو أية معلومات تمكن من التعرف عليهم . كما هو الشأن فى القانون البلجيكي والفرنسي والانجليزى . أما القانون المصرى فلم يتضمن نصاً بالحظر ، غير أنه من المستفاد من المادة ٣٤ من قانون الأحداث رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ وعدم علانية الجلسات وهذا النص فيه من الضمانات ما يفيد حظر نشر الصور الفوتوغرافية للحدث استناداً للسرية التى قيدها الشارع لجلسات المحاكمة .

كما أن المادة ٩٣ من اللائحة التنفيذية لقانون الصحافة رقم ١٤٨ لسنة ١٩٨٠ قضت بأنه لا يجوز نشر أسماء وصور المتهمين الأحداث تمكيناً لهم من التوبة والعودة إلى احترام نظام المجتمع .

وفى النهاية نشير إلى أن انتهاك أية ضمانات من الضمانات السابقة تؤدى إلى قيام المسؤولية المدنية التقصيرية على ملتقط الصورة ويلتزم المصور والصحفى والمعلق على الصورة ورئيس التحرير بالتعويض عن الإساءة الأدبية التى حاققت بالمضروب (انظر فى كل ما سبق الدكتور هشام فريد و الدناصورى والشواربى)

التعويض الناشئ عن جريمة السب والقذف :

كل من أصابه ضرراً نتيجة السب والقذف من حقه أن يقيم نفسه مدعياً بالتعويض المدنى أمام محكمة الجench ثم بعد صدور حكم نهائى وبات بإدانة المتهم أن يقيم دعوى مدنية ضد القاذف أمام المحكمة المدنية تأسيساً على العمل غير المشروع والمسؤولية عن الأعمال الشخصية واستناداً أيضاً للمادة ١٦٣ مدنى بقولها كل خطأ سبب ضرر للغير يلزم من ارتكبه بالتعويض . وطالما هناك حكم نهائى وبات صادر من المحكمة الجنائية بإدانة المتهم فيكون له حجية أمام المحكمة المدنية التى ينظر أمامها دعوى التعويض .

وقد قضت محكمة النقض بأن : وحيث أنه يبين من الإطلاع على الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أنه اقتصر فى بيانه لواقعة الدعوى والتلليل على ثبوتها فى حق الطاعن على قوله " وحيث أنه عن الإسناد فإن التهمة ثابتة فى حق المتهم حسبما جاء بعريضة الدعوى والذى يتضمن بأن المدعى عليه قام بمغازلة المدعية بالحق المدنى أثناء اتصالها تلفونيا بشقيقتها بطريقة تخذش الحياء وعندما نهرت المدعية بالحق المدنى قام

بسببها وقذفها بأنجس النعوت وتحرر عن ذلك المحضر رقم ٢٦٢ لسنة ١٩٩٤ إدارى الدخيلة سند دعوى المدعية بالحق المدنى ... وكان من المقرر أن الحكم الصادر بالإدانة فى جريمة القذف والسب العلنى يجب لصحته أن تشتمل على بيان ألفاظ السب الذى بنى قضاءه عليها حتى يمكن لمحكمة النقض مراقبة تطبيق القانون تطبيقاً صحيحاً على الواقعة كما صار إثباتها فى الحكم وكان الحكم المطعون فيه قد خلا من بيان العبارات التى عدها سبا واقتصر على الإحالة على ما ورد بعريضة الدعوى ومحضر الشكوى الإدارية فإنه يكون مشوباً بالقصور (نقض رقم ٢٢٩٠ لسنة ٦٥ ق جلسة ٢٠٠١/١/٢٢)

صيغة الدعاوى الواردة على موضوع الكتاب

(١)

صيغة جنحة مباشرة

سب علني

م ٢٣٣ إجراءات جنائية، ٣٠٦ عقوبات

إنه في يوم

بناء على طلب / والمقيم وموطنه
المختار مكتب الأستاذ /

أنا محضر محكمة قد انتقلت حيث إقامة :

- ١- السيد / المقيم ومهنته المقيم
- ٢- السيد الأستاذ وكيل نيابة ويعلم بمقرر عمله بمحكمة

وأعلنتهما بالآتي

- بتاريخ / / ٢٠٠٤ سب المعلن إليه الأول المدعى سباً علنياً بجهة أمام كل من وذلك على ملاء من الناس بأن قال له (يذكر الألفاظ السب بالكامل) .

- وعلى أثر ذلك تحرر المحضر الإداري رقم قسم لسنة

- ولما كان ما أناه المعلن إليه الأول يشكل جريمة السب العلني والتي نص عليها المشرع في المادة ٣٠٦ عقوبات فقد أقام هذه الدعوى .

- وحيث أن الطالب قد أصابه أضراراً مادية وأدبية نتيجة ما أناه المعلن إليه ويقدر تعويضاً مؤقتاً لذلك قدره

- وقد أدخل الطالب سيادة المعلن إليه الثاني لأنه هو المنوط به تحريك الدعوى الجنائية ضد المعلن إليه الأول .

بناء عليه

أنا المحضر سالف الذكر قد انتقلت حيث إقامة المعلن إليهما وكلفتها بالحضور أمام محكمةالكائنة في يوم الموافق / / ٢٠٠٤ من الساعة التاسعة صباحاً وما بعدها لسمع المعلن إليه الأول الحكم بتوقيع العقوبة المنصوص عليها لتلك الجريمة وإلزامه بأن يدفع للمدعى مبلغ كتعويض مؤقت مع إلزامه بالمصاريف ومقابل أتعاب المحاماة .

- ومع حفظ كافة حقوق الطالب الأخرى.

ولأجل العلم،،،

(٣)

صيغة جنحة مباشرة

قذف عن طريق التليفون

م ٣٠٨ مكرر الفقرة الأولى

إنه فى يوم

بناء على طلب / والمقيم وموطنه
المختار مكتب الأستاذ /

أنا محضر محكمة قد انتقلت حيث إقامة :

١- السيد / المقيم ومهنته المقيم

٢- السيد الأستاذ وكيل نيابة ويعلن بمقر عمله بمحكمة

وأعلنتهما بالآتى

قام المعلن إليه بقذف الطالب عن طريق التليفون وذلك بتاريخ

-وحيث أن إسناد العبارات الشائنة كان عن طريق التليفون على نحو ما هو
ثابت بالتسجيلات التى تمت بمعرفة الهيئة العامة للمواصلات السلكية
واللاسلكية بناء على طلب الطالب بتاريخبوضع تليفونه تحت المراقبة وهو ما تحققت به جريمة القذف المنصوص
عليها بالمادة ١/٣٠٨ مكرر عقوبات أو أن عبارات السب التى عن طريق
التليفون على نحو ما هو ثابت بالتسجيلات وهو ما تحققت به جريمة السب
الواردة م ٣/٣٠٨ مكرر عقوبات .

بناء عليه

أما المحضر سالف الذكر قد أعلنت كل واحد من المعلن إليهما بصورة من هذه الصحيفة وكلفت الأول الحضور أمام محكمة جناح الكائنة بجهة بجلستها المنعقدة يوم الموافق لكي يسمع طلبات المعلن إليه الثاني عقابه بالمواد ١٧١ ، ٣٠٨ ١/ مكرر عقوبات

" أو ٢/٣٠٨ مكرر ع. أو ٣/٣٠٨ مكرر " .

كذلك الحكم عليه بأن يؤدي للطالب تعويضاً مؤقتاً قدره وإلزامه المصروفات ومقابل الأتعاب وشمول الحكم بالنفاذ المعجل .

ولأجل العلم

(٣)

صيغة جنحة مباشرة

جنحة قذف

المادتين ٣٠٢ ، ٣٠٣ عقوبات

إنه في يوم
 بناء على طلب السيدة / ومهنتها ومقيمة
 ومحلها المختار
 أنا محضر محكمة الجزئية انتقلت
 في تاريخه إلى كل من :
 ١- السيد / ومهنته ومقيم
 متخاطباً مع

وأعلنته بالآتي

الطالبة زوجة المعلن إليه بصحيح العقد الشرعي وقد دخل بها
 وعاشرها معاشرة الأزواج من أن يضاف
 وأنها رزقت منه على فراش الزوجية بولد وبنت الخ"
 وحيث أنه يحق للطالبة وقد أضررت من هذا القذف أن تدعى مدنياً
 قبل المعلن إليه الأول بتعويض مؤقت قدره ٥٠١ جنيه ، وقد أدخلت المعلن
 إليه الثاني بوصفه صاحب الدعوى العمومية لتحريكها ضد المعلن إليه
 الأول .

بناء عليه

أنا المحضر سالف الذكر أعلنت كلا من المعلن إليهما بصورة من
 هذه الصحيفة وكلفت الأول الحضور أمام محكمة جنح
 الكائن مقرها بجهة بجلستها العلنية التي
 ستعقد بمشيئة الله ابتداء من الساعة الثامنة والنصف من صباح يوم
 الموافق لكي يسمع الأول طلبات الثاني توقيع
 العقوبات الواردة بالمواد ١٧١ ، ٣٠٢ ، ٣٠٣ ، ٣٠٦ مكرراً من قانون
 العقوبات وإلزامه بأن يؤدي للطالبة تعويضاً مؤقتاً قدره ٥٠١ جنيه لأنه

بتاريخ بدائرة قسم

أسند للطالبة وقائع لو تحققت لا وجبت احتقارها عند أهل وطنها بأن
نسب إليها أنها أو يقال ذكر عبارات
القذف الواردة بالمحضر الإداري رقم المشار إليه بصدد
هذه الصحيفة وكان ذلك أيضاً أمام شهود يحق للطالبة أن تستشهد بهم أمام
المحكمة وقد تحققت العلانية طبقاً للمادة ١٧١ وتوافرت أركان جريمة
القذف حسب القيد والوصف المذكورين مع إلزام المعلن إليه الأول
المصروفات ومقابل أتعاب المحاماة وشمول الحكم بالنفذ .

ومع حفظ كافة حقوق الطالبة الأخرى الشرعية والمدنية

ولأجل العلم

(٤)

صيغة جنحة مباشرة

بلاغ كاذب

م ٣٠٥ عقوبات

إنه في يوم

بناء على طلب / والمقيم وموطنه
المختار مكنة ب الاسم تاذ /

أنا محضر محكمة قد انتقلت حيث إقامة :

١- السيد / المقيم ومهنته المقيم

٢- السيد الأستاذ / وكيل نيابة ويعلم بمقرر عمله بمحكمة

وأعلنتهما بالآتي

أبلغ المعلن إليه الأول بتاريخ / / ٢٠٠٤ السلطات الإدارية (لو
القضائية) بأمر كاذب ضد الطالب (يجب أن تذكر الواقعة التي نسبت
للطالب) ودرج هذا البلاغ تحت رقم إداري وحفظ هذا المحضر
إدارياً بتاريخ / / ٢٠٠٤ .

- وحيث أن هذا البلاغ يعد كاذباً وسوء قصد من المعلن إليه الأول الأمر
الذي أدى إلى إصابة الطالب بضرر كبير يقدره بتعويضاً مؤقتاً بمبلغ

- وقد أدخل الطالب المعلن إليه الثاني لأنه هو المنوط به تحريك الدعوى
الجنائية ضد المعلن إليه الأول .

وبناء عليه

أنا المحضر سالف الذكر قد انتقلت حيث إقامة المعلن إليهما وسلمتهما
صورة من هذا وكلفتها بالحضور أمام محكمة في
يوم الموافق / / ٢٠٠٤ من الساعة التاسعة
صباحاً وما بعدها لكي يسمع المعلن إليه الحكم بتوقيع العقوبة المنصوص
عليها في المواد ٣٠٣ ، ٣٠٥ من قانون العقوبات بأن يدفع للمدعى مبلغ
..... كتعويض مؤقت مع إلزامه بالمصاريف ومقابل أتعاب
المحاماة وذلك لأنه في يوم بدائرة قسم
..... أبلغ كذباً مع سوء القصد بأن المتهم المدعى
..... كذباً بجريمة وانتوى الضرر به وثبت
عدم صحة بلاغه .

ولأجل العلم.....

(٥)

صيغة أخرى لبلاغ كاذب

إنه في يوم
 بناء على طلب السيد ومهنته والمقيم
 برقم بدائرة قسم بمحافظة
 أنا نحضر محكمة قد انتقلت في التاريخ المذكور أعلاه
 إلى محل إقامة كل من :
 ١- السيد / ومهنته والمقيم برقم بدائرة
 قسم بمحافظة مخاطباً مع
 ٢- السيد الأستاذ وكيل نيابة ويعلن سيادته بمقر وظيفته
 بمحكمة مخاطباً مع

"الموضوع"

بتاريخ / / ١٩ أبلغ المعلن إليه الأول قسم شرطة
 بأن الطالب تعدى بالضرب مساء يوم / / ١٩
 وقد تحرر عن هذا البلاغ القضية رقم جنح قسم أول
 المنصورة ضد الطالب .

وحيث أن الطالب قد أكد بتحقيقات الشرطة ولعدالة المحكمة كذب
 هذا البلاغ وكيديته وتأسيساً على ذلك حكم في هذه الجلسة
 / / ١٩ ببراءة الطالب من التهمة المسندة إليه ورفض الدعوى
 المدنية وإلزامه رافعها بالمصاريف وخمسة جنيهاً مقابل أتعاب المحاماة
 وقد تأيد هذا الحكم استئنافياً برقم بجلسته / / ١٩
 وقد أصبح ذلك الحكم نهائياً وباتاً .

ولما كان ما ارتكبه المعلن إليه الأول ضد الطالب على هذا النحو
 بشكل جريمة البلاغ الكاذب المعاقب عليها جنائياً للمادة ٣٠٥ عقوبات حيث
 توافرت أركانها القانونية وهي :

١- بلاغ كاذب وهذا ثابت من براءة الطالب مما نسب إليه بموجب الحكم
 الصادر في الجلسة رقم المؤيد استئناف برقم بجلسته / / ١٩

٢- أن الواقعة المبلغ عنها ضد الطالب معاقب عليها جنائياً .

٣- توافر سوء نية المبلغ وهو المعلن إليه الأول من تقديمه البلاغ للجهات المختصة " قسم شرطة أول المنصورة " وهو يعلم تماماً أن ما ينسبه للطالب برئ منه فهو لا يقصد إلا الأضرار بالطالب والتشهير به يجعله متهماً انتقاماً منه نظراً لأن الطالب كان قد طلب مجازاته بخضم أجر ثلاثة أيام من راتبه بالجهة التي يعمل بها وحيث أن إبلاغ المعلن إليه الأول كذباً ضد الطالب على النحو المتقدم قد سبب للطالب أضراراً أدبية لا تقدر بمال نظراً لمركزه الأدبي كما سبب له أضراراً مادية كبيرة وإزاء ذلك فلا يسع الطالب إلا أن يكتفى مؤقتاً بإلزام المعلن إليه بأن يدفع له مبلغ ٥٠١ جنيه على سبيل التعويض المؤقت .

بناء عليه

أنا المحضر سالف الذكر قد أعلنت الأستاذ المعلن إليه الثاني بصفته لتقييم الدعوى الجنائية ضد المعلن إليه الأول بتاريخ / / ١٩ بدائرة قسم أول المنصورة أبلغ قسم شرطة أول المنصورة بوقائع كاذبة ضد الطالب وهو يعلم أنها كاذبة وذلك بسوء قصد فيما أسنده للطالب مرتكباً بذلك جريمة البلاغ الكاذب المعاقب عليها جنائياً طبقاً للمادة ٣٠٥ عقوبات.

وقد أعلنت المعلن إليه الأول بصورة من هذا وكلفته بالحضور أمام محكمة قسم أول المنصورة بجلستها التي ستعقد علناً بسرأى المحكمة يوم الموافق / / ١٩ الساعة الثامنة وذلك ليسمع الحكم بعد توقيع أقصى العقوبة الجنائية طبقاً للقيد والوصف السابق بإلزامه بأن يدفع للطالب ٥٠١ جنيه على سبيل التعويض المؤقت

مع إلزامه بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة وشمول الحكم بالنفاذ المعجل وبلا كفالة .

مع حفظ كافة حقوق الطالب الأخرى .

ولأجل العلم....

(٦)

صبغة جنحة مباشرة

جنحة الاعتداء على حرمة الحياة الخاصة

م ٣٠٩ مكرر عقوبات

إنه فى يوم

بناء على طلب / والمقيم وموطنه
المختار مكتب الأستاذ /

أنا محضر محكمة قد انتقلت حيث إقامة :

١- السيد / المقيم ومهنته المقيم

٢- السيد الأستاذ / وكيل نيابة ويعلم بمقر عمله بمحكمة

وأعلنتها بالآتى

- حدث نزاع بين الطالب والمعلن إليه بسبب

- وحيث أن الطالب بتاريخ أسند إلى المعلن إليه الأول أو سجل به أحاديث حول النزاع وقدمه لمستند على صحة دفاعه (هذا فعل من الأفعال التى ذكرها النص ٣٠٩ عقوبات فيجوز ذكر أى وقائع مشابهة متصلة) .

- ولما كان الأمر كذلك فبعد ما ارتكبه المعلن إليه الأول ومن ثم لحق به إقامة هذه الدعوى .

- وقد أعلن الطالب المعلن إليه الثانى لأنه هو المنوط به تحريك الدعوى الجنائية ضد المعلن إليه الأول .

بناء عليه

أنا المحضر سالف الذكر قد انتقلت حيث أعلنت المعلن إليهما بصورة من هذا وكلفتها بالحضور أمام محكمة جناح والكائنة..... فى يوم الموافق / / ٢٠٠٤ من الساعة التاسعة صباحاً وما بعدها لى يسمع المعلن إليه الأول طلبات المعلن إليه الثانى بتوقيع العقوبات الواردة بالمادة ٣٠٩ مكرراً من قانون العقوبات وإلزامه بأن يؤدى للطالب تعويضاً مؤقتاً قدره مع إلزامه المصاريف والأنعاب .

مع حفظ كافة حقوق الطالب الاخرى .

ولأجل العلم،،،،

الفهرس

الموضوع	الصفحة
المقدمة	٢
الباب الأول	٥
أركان جريمة القذف	٦
الفصل الأول	٦
تعريف جريمة القذف وأركانها	٦
تعريف القذف :	٦
الركن الأول المادى : ويتمثل فى أن يكون القذف بإسناد واقعة محددة واقعة محددة :	٦
المسئولية الجنائية والمدنية فى حالة قذف الموتى :	٨
الواقعة تستوجب احتقار من أسندت إليه :	١٠
العلانية :	١٠
(١) علانية القول أو الصياح :	١٣
(٢) علانية الفعل أو الإيحاء :	١٤
(٣) علانية الكتابة وما يلحق بها :	١٤
كيفية إثبات توافر العلانية :	١٥
ثانيا : الركن المعنوى	١٥
الفصل الثانى	١٦
الطعن فى أعمال ذوى الصفة النيابة	١٧
(الطعن فى أعمال موظف عام)	
طرق إثبات القذف :	١٨
أحكام النقض	١٩
لا يعتد بالأسلوب الذى يصاغ به عبارات القذف :	٢٠
السب والقذف فى حق الموظف العام أو ما فى حكمه :	٢٤

الموضوع

٣٥

أمثلة النقد المباح والغير لمباح :

٣٨

القصد الجنائي :

٣٩

عدم قبول دعوى القذف بعد مضي ثلاثة أشهر من يوم العلم بالجريمة :

٣٩

يجب تحديد شخصية المجنى عليه :

٣٩

حسن النية غير مؤثر إلا في حالة المادة (٣٠٢) عقوبات :

٣٩

مدى خضوع السب والقذف لرقابة محكمة النقض :

٤٠

العقوبة الجنائية للقذف :

٤١

أولا : القذف البسيط

٤١

ثانيا : تشديد عقوبة القذف بالنظر الى صفة المجنى عليه

٤٣

الباب الثاني

جرائم النشر

٤٤

الفصل الأول

الجرائم المنصوص عليها بطريق النشر أو المطبوعات

٤٥

مدى حصانة النشر :

٤٥

مسئولية رئيس التحرير مسئولية مفترضة :

٤٦

اختصاص المحكمة بنظر الدعوى المتعلقة بالسب والقذف :

٤٧

لا يجوز أن تقل الغرامة إذا كانت واقعة القذف في حق

٤٧

موظف عام أو بسبب أداء وظيفته وبطريق النشر :

٤٧

الباعث على القذف ليس به تأثير على جريمة القذف أو

٤٧

السب :

٤٧

ما لا يعد سبا أو قذفا :

٤٨

ما يعد سبا أو قذفا :

٤٩

نشر المقال عن صحيفة أخرى لا ينفى مسئولية الناشر الأخير :

الموضوع	الصفحة
القذف يتحقق بأى صيغة :	٤٩
سلطة محكمة النقض فى جرائم النشر :	٥٠
النقد المباح :	٥٠
المحاكم المختصة بنظر جرائم الصحافة :	٥٠
الباب الثالث	٥٢
القذف عن طريق التليفون	
أو الذي يصل إلى الطعن في عرض الأفراد	
أو خدشا لسمعة العائلات	
الفصل الأول	٥٣
القذف والسب الذي يصل إلى الطعن في عرض الأفراد	
أو خدشا لسمعة العائلات	
التشديد الذي أتى به المشرع هو المتضمن الطعن الحاصل في أعراض العائلات :	٥٤
معنى آخر للطعن في أعراض العائلات :	٥٤
حماية عرض المرأة والرجل على السواء :	٥٥
لا يعيب الحكم أن يبين القصد من توجيه عبارات السب إلى المجنى عليه :	٥٦
القصد الجنائي :	٥٦
ركن العلانية في جريمة القذف :	٦٠
الفصل الثاني	٦٢
القذف عن طريق التليفون	
الفصل الثالث	٦٤
إباحة القذف في القانون	

الصفحة

الموضوع

٦٤	ويشترط للإعفاء من العقاب :
٦٤	أولا : أن يكون القذف صادرا من خصم لآخر
٦٦	ثانيا : أن يكون ذلك أثناء الدفاع أمام المحكمة
٦٧	ثالثا : أن يكون القذف من مستلزمات الدفاع
٦٨	الإعفاء من المسؤولية الجنائية لا يعنى انتفاء المسؤولية المدنية:
٧١	لا يجوز مساءلة الشخص جنائيا عن عمل غيره :
٧١	سلطة المحكمة :
٧٣	الباب الرابع
	السب العلني
٧٤	الفصل الأول
	السب العلني
٧٤	المقصود بالسب :
٧٤	وقد عرفت محكمة النقض السب بأن :
٧٥	أركان جريمة السب العلني :
٧٥	الركن الأول : خدش الشرف أو الاعتبار
٧٦	الركن الثاني : توجيه السب إلى شخص أو أشخاص معينين
٧٦	الركن الثالث : علانية السب
٧٦	الركن الرابع : القصد الجنائي
٧٧	أحكام النقض
٨٢	ركن العلانية :
٩٤	الباب الخامس
	البلاغ الكاذب

الموضوع

الصفحة

٩٥

الفصل الأول

تعريف البلاغ الكاذب وأركانه

٩٥

تعريف البلاغ الكاذب :

٩٥

هدف المشرع من تجريم البلاغ الكاذب :

٩٨

أركان جريمة البلاغ الكاذب :

٩٨

الركن الأول : البلاغ أو الأخبار الكاذب :

٩٩

الركن الثاني : الأمر المبلغ عنه

١٠٠

الركن الثالث : رفع البلاغ إلى الكحام القضائيين أو

الإداريين

١٠٠

الركن الرابع : كذب البلاغ

١٠٢

الركن الخامس : القصد الجنائي

١٠٢

عقوبة البلاغ الكاذب :

١٠٣

أحكام النقض

١٠٣

ما يعد بلاغا كاذبا :

١٠٤

ما لا يعد بلاغا كاذبا :

١٠٤

ما يتطلبه القانون في البلاغ الكاذب :

١٠٦

من أركان البلاغ الكاذب :

١١٢

ركن العلانية :

١١٣

القصد الجنائي :

١١٥

حسن النية ينفي القصد الجنائي :

١١٥

كيفية إثبات جريمة البلاغ الكاذب :

١١٥

مدى حجية أمر الحفظ في جريمة البلاغ الكاذب :

١١٦

القيد الوارد على النيابة في تحريك الدعوى الجنائية :

١١٦

عدم حجية الأمر الصادر من النيابة العامة بعدم

وجود وجه لإقامة الدعوى الجنائية :

١١٦

جواز قبول دعوى البلاغ الكاذب ولو لم يحصل أى

تحقيق قضائي عنها :

الصفحة

الموضوع

- ١١٧ لا يشترط القانون كذب جميع الوقائع فى البلاغ
الكاذب :
- ١١٧ ما لا يعد حجية :
- ١١٨ تبعية الدعوى المدنية للدعوى الجنائية فى جريمة
البلاغ الكاذب :
- ١١٨ الدعوى المدنية لا تأثير لها على الدعوى الجنائية :
- ١١٩ جواز رفع جنحة مباشرة بالبلاغ الكاذب :
- ١١٩ المسئولية المدنية للمتبوع عن أعمال تابعه أوسع
نطاقا :
- ١٢٠ اختلاف جريمة القذف عن جريمة البلاغ الكاذب :
- ١٢٠ سلطة المحكمة فى البلاغ الكاذب :
- ١٢٤ ما يعيب الحكم فى جريمة البلاغ الكاذب :
- ١٢٦ ما تنقيد به المحكمة فى البلاغ الكاذب :
- ١٢٧ حالة من حالات الخطأ فى القانون :
- ١٢٧ التبليغ خطأ مدنى يستوجب التعويض :
- ١٢٧ الخطأ المدنى الذى يستوجب التعويض :
- ١٢٨ أركان المسئولية التقصيرية فى البلاغ الكاذب :
- ١٢٩ الباب الخامس

انتهاك حرمة الحياة الخاصة

١٣٠

الفصل الأول

جرائم انتهاك حرمة الحياة الخاصة

- ١٣٠ أولا : انتهاك حرمة المحادثات الشخصية
- ١٣٠ الجريمة الأولى : جريمة انتهاك حرم المحادثات الشخصية
- ١٣١ ماهية المحادثات الشخصية :
- ١٣١ المكان الخاص :

المصفاة

الموضوع

- ١٣٢ المكالمات التليفونية :
 ١٣٢ الركن المادى :
 ١٣٢ الركن المعنوى :
 ١٣٣ وثانيها : التقاط أو نقل الصور (الجريمة الثانية)
 ١٣٣ الركن المادى :
 ١٣٤ الركن المعنوى :
 ١٣٥

الفصل الثانى

إذاعة أو استعمال التسجيل أو المستند

- ١٣٥ الركن المادى لهذه الجريمة :
 ١٣٦ الركن المعنوى لهذه الجريمة :
 ١٣٦ العقوبة :
 ١٣٨

الفصل الثالث

جريمة إفشاء الأسرار

- ١٣٨ أركان هذه الجريمة :
 ١٣٨ الركن الأول : إفشاء السر
 ١٣٩ الركن الثانى : أن يكون الأمر الذى تم إفشاءه مما يعتبر سرا
 ١٤٠ الركن الثالث : صفة الأمين
 ١٤١ الركن الرابع : القصد الجنائى
 ١٤١ الإفشاء الجوازى :
 ١٤٢

أحكام النقص

- ١٤٣ عدم دستورية نص المادة ١٩٥ من قانون العقوبات
 والخاص بمسئولية رئيس التحرير :
 ١٤٣ ولأهمية هذا الحكم فسوف نسرد هذا الحكم كاملا :
 ١٤٥ ويتحدد مفهوم هذا الشرط باجتماع عنصرين :

القسم الثاني

التعويض المدني عن جرائم السب والقذف

والبلاغ الكاذب

١٥٥

التعويض المدني عن البلاغ الكاذب

١٥٧

العيب الذي له أثر على تقدير المحكمة في المساءلة عن التعويض

١٥٩

حالة لا يتوافر فيها سوء النية

١٦١

التعويض عن انتهاك حرمة المنازل

١٦١

وتتمثل أركان هذه الجريمة في :

١٦١

الأول : صفة الجاني

١٦١

والثاني : الدخول

١٦٢

الثالث : المنزل

١٦٢

والرابع : الدخول رغم إرادة المجنى عليه

١٦٢

والخامس : عدم وجود مسوغ شرعي

١٦٣

والسادس : القصد الجنائي

١٦٣

التعويض عن أخذ منقول قهرا

١٦٣

أركان هذه الجريمة :

١٦٣

الركن الأول المادي :

١٦٤

والثاني معنوي :

١٦٤

التعويض عن شراء عقار أو منقول قهرا أو الاستيلاء عليه

دون حق أو الإكراه على بيعه

١٦٦

الركن المعنوي :

١٦٦

التعويض في حالة القبض على الناس وحبسهم بدون وجه

حق :

١٦٦

أركان هذه الجريمة :

١٦٦

الركن الأول : المادي :- القبض بدون وجه حق :

١٦٦

القبض :

الصفحة	الموضوع
١٦٨	الركن الثاني : المعنوي :- عدم المشروعية :
١٦٩	القصد الجنائي :
١٦٩	لتعويض في حالتى الاعتداء على حرمة المحادثات الشخصية والمراسلات الخاصة ونشر وقائع خاصة :
١٧٠	التعويض في حالة انتهاك حق الإنسان في صورته :
١٧٢	نشر المونتاچ :
١٧٣	مدى مسئولية الحد من الحق المتهم في الاعتراض على النقاط أو نشر صورته :
١٧٤	التعويض الناشئ عن جريمة السب والقذف :
١٧٦	صيغ الدعاوى الواردة على موضوع الكتاب
١٧٦	(١) صيغة جنحة مباشرة
	سب علنى
	م ٢٣٢ إجراءات جنائية ، ٣٠٦ عقوبات
١٧٨	(٢) صيغة جنحة مباشرة
	قذف عن طريق التليفون
	م ٣٠٨ مكرر الفقرة الأولى
١٨٠	(٣) صيغة جنحة مباشرة
	جنحة قذف
	المادتين ٣٠٢ ، ٣٠٣ عقوبات
١٨٢	(٤) صيغة جنحة مباشرة
	بلاغ كاذب
	م ٣٠٥ عقوبات
١٨٤	(٥) صيغة أخرى لبلاغ كاذب
١٨٦	(٦) صيغة جنحة مباشرة
	جنحة الاعتداد على حرمة الحياة الخاصة
	م ٣٠٩ مكرر عقوبات
١٨٨	الفهرس